جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة محاضرات في مقياس

سياسات الدفاع الوطني

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم سياسية

تخصص دراسات استراتيجية وأمنية

- السداسي الثالث -

إعداد الدكتور: فتحي معيفي – أستاذ محاضر ـ أ ـ

قسم العلوم السياسية – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة العربي التبسي ـ تبسة

السنة الجامعية: 2022/2021

السداسي الثالث (سنة ثانية ماستر علوم سياسية)

تخصص دراسات استراتيجية وأمنية

عنوان الوحدة: وحدة تعليم استكشافية

المادة: سياسات الدفاع الوطني

المعامل: 01 الرصيد: 01.

الأهداف:

لقد تم إعداد هذه المطبوعة لتتناسب مع المتطلبات الأساسية في مجال سياسات الدفاع الوطني، فالغرض الأساسي منها هو تعريف طلبة السنة الثانية ماستر علوم سياسية بالسياسة الدفاعية الجزائرية والاستراتيجيات المختلفة المتبعة لمواجهة التهديدات الأمنية المتنوعة.

وبناء على ذلك حاولت عبر صفحاتها اتباع أسلوب التبسيط والإحاطة بأهم الاستراتيجيات التي اتبعها صانع القرار الجزائري لمواجهة التهديدات الأمنية التي تعرفها الجزائر، كما تتوجه نحو هدف رئيسي يتمثل في إكساب الطالب مجموعة من المؤهلات بعد نجاحه في المقياس، تتمثل أساسا في فهم البيئة الأمنية الإقليمية الجزائرية، وأبرز التهديدات الأمنية التي تهدد الأمن الوطني الجزائر، وأهم السياسات الدفاعية المتبعة لمواجهة تلك التهديدات لحماية الأمن الوطني الجزائري.

وقد ركزت المطبوعة فيما يتعلق بمحتوى مقياس سياسات الدفاع الوطني على ثلاثة محاور أساسية جاءت مترابطة منهجا ومضمونا، حيث حمل المحور الأول عنوان: البيئة الأمنية الإقليمية الجزائرية، وقد ركزت فيه على تعريف البيئة الأمنية بشكل عام، ثم خصائص البيئة الإقليمية الجزائرية من خلال التطرق إلى الفضاء المغاربي والساحل الإفريقي والفضاء المتوسطي. ثم المحور الثاني والذي عُنون بـ: التحولات الإقليمية وأثرها على الأمن الوطني الجزائري، حيث تناولت فيه المطبوعة التحولات السياسية والأمنية في منطقة المغرب العربي وأثرها على الأمن الوطني الجزائري، ثم التهديدات الأمنية في منطقة الساحل وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، وأخيرا الأمن الوطني الجزائري في الفضاء المتوسطي. وأخيرا المحور الثالث الذي حمل عنوان الاستراتيجية الدفاعية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية وذلك من خلال نقطتين أساسيتين تمثلتا في العقيدة الأمنية الجزائرية بين الثابت والمتغير، واستراتيجية الدفاع الوطني الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية.

الوصف التفصيلي لمحتوى مقياس سياسات الدفاع الوطني

العنوان	الصفحة
المحور الأول: البيئة الأمنية الإقليمية الجزائرية	**1**
أولا/ **تعريف البيئة الأمنية**	1
ثانيا/ **خصائص البيئة الإقليمية الجزائرية**	3
1. الفضاء المغاربي	3
2. الساحل الإفريقي	8
3. الفضاء المتوسطي	12
المحور الثاني: التحولات الإقليمية وأثرها على الأمن الوطني الجزائري	**18**
أولا/ **التحولات السياسية والأمنية في منطقة المغرب العربي وأثرها على الأمن الوطني الجزائري**	19
1- العلاقات الجزائرية–المغربية: بين التوتر والقطع.	20
2- الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري	29
3- الأوضاع في تونس وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري	34
ثانيا/ **التهديدات الأمنية في منطقة الساحل وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري**	36
1- مشكلة الطوارق وأثرها على الأمن الوطني الجزائري	37
2- مشكلة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري	46
3- مظاهر الجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء وأثرها على الأمن الجزائري	49
4- الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل وأثرها على الأمن الجزائري	53
ثالثا/ **الأمن الوطني الجزائري في الفضاء المتوسطي**	63
1. تداعيات الإرهاب في المتوسط على الأمن الجزائري	65
2. تأثير الجريمة المنظمة في المتوسط على الأمن الجزائري	68
3. تأثير الهجرة غير الشرعية في المتوسط على الأمن الجزائري	69
المحور الثالث: الاستراتيجية الدفاعية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية	**70**
أولا/ **العقيدة الأمنية الجزائرية بين الثابت والمتغير**	71
ثانيا/ **استراتيجية الدفاع الوطني الجزائرية في مواجهة التهديديات الأمنية**	92
1. مكافحة الإرهاب	92
2. تأمين التماسك الوطني وتحقيق السلم الاجتماعي	99
3. بناء مقدرات التحصينات الحدودية الجزائرية	101

المحور الأول/ البيئة الأمنية الإقليمية الجزائرية

قبل التطرق إلى البيئة الأمنية الإقليمية للجزائر، يستلزم أولا فهم المقصود بالبيئة الأمنية وعناصرها، فهناك مجموعة من العوامل التي تتفاعل فيما بينها لتشكيل البيئة الأمنية وإدارة الأمن.

أولا/ تعريف البيئة الأمنية: البيئة الأمنية هي نظام يتشكل من خلال التفاعل الديناميكي للعديد من العوامل، لا يمكن فهمه بشكل صحيح من خلال التركيز على عامل واحد أو اثنين (مثل توزيع القوة) أو من خلال إدراجها دون فهم تفاعلاتها، حيث تتطلب الطبيعة النظامية للبيئة الأمنية نهجا منظما لفهمها، وهي الطريق لوضع الاستراتيجية من خلال تحديد العوامل التي تشكل البيئة الأمنية وشرح كيفية تفاعلها وتوضيح تأثير هذه البيئة على فهم وإدارة الأمن[1]. وتتشكل البيئة الأمنية عبر عدة عوامل، وقبل تحديد تلك العوامل تجدر الإشارة إلى ملاحظتين: أولا، بما ان الدولة كيان جغرافي فإن بيئتها الأمنية ستتشكل قبل كل شيء بواسطة الدرع أو الحاجز المشتق من حدودها الجغرافية، ومع ذلك تتحدى القوى الخارجية باستمرار هذه الحواجز، لذلك فالقوى الخارجية التي يمكنها اختراق الحاجز الجغرافي هي أيضا عوامل تشكل البيئة الأمنية، وبما ان هذه القوى تعتمد في معظم الاحيان على تقنيات عسكرية، فإن التكنولوجيا العسكرية هي أيضا عامل من عوامل تشكيل البيئة الأمنية. ثانيا، التغير داخل الدولة لا يؤثر في بيئتها الأمنية فقط، بل يؤثر بيئة الدول المجاورة لها أيضا، فالتفاعل بين الدول من خلال سواء التنمية الداخلية او السلوك الخارجي يعتبر عاملا آخر في تشكيل البيئة الأمنية للدولة، لأن السلوك الخارجي للدولة مشروط جزئيا على الأقل بموقعها داخل الهيكل الدولي، وبالتالي فالهيكل

[1] - Shiping Tang, " A Systemic Theory of the Security Envirenment". Journal of Strategic Studies, Vol 27, March 2004, Routledge, p 01.

الدولي هو أيضا عامل مهم في تشكيل البيئة الأمنية[1]. ويمكن إيجاز أهم تلك العوامل فيما يلي:

- **الحواجز الجغرافية:** مثلما تشكل الحواجز الجغرافية إلى حد كبير النظام الإيكولوجي للكائن الحي، فإنها تعمل أيضا كعامل مؤسس لتشكيل البيئة الأمنية للدولة، حيث يمكن قياس تأثير الحاجز الجغرافي على البيئة الأمنية من خلال نفاذيته، فكلما قلت نفاذية الحاجز الجغرافي للدولة كانت أقل تعرضا للقوى الخارجية، وكلما كانت البيئة الأمنية أفضل، والعكس صحيح، ورغم ذلك فإن الحواجز الجغرافية أحيانا وحدها لا يمكنها تحديد البيئة الأمنية، ولا يمكن للحماية التي تقدمها أن تظل ثابتة خاصة مع التطور التكنولوجي[2].

- **التفاعلات داخل الدولة(التنمية الداخلية- السلطة):** طالما ظل الهيكل الدولي فوضويا فغنه يتعين على الدول في نهاية المطاف أن تعتمد على "العون الذاتي" من اجل أمنها، وستظل القوة المتراكمة جزء محوريا من استراتيجية "المساعدة الذاتية"، فيجب أن نقيس تأثير التنمية الداخلية للدولة على بيئتها الأمنية من خلال قياس قوتها الإجمالية، كلما زادت القوة الكلية للدولة قل احتمال تعرضها للهجوم، والأرجح انها تستطيع هزيمة المعتدي والبقاء حتى لو تعرضت للهجوم، وبالتالي كلما كانت بيئتها الأمنية أفضل[3].

- **السلوك الخارجي:** نظرا لأن الدول تميل إلى الموازنة ضد التهديد، فإن الدولة التي ينظر إليها على أنها عدوانية تقل احتمالية تمتعها ببيئة أمنية مستقرة، والطريقة الوحيدة للتمتع ببيئة أمنية مستقرة هي التصرف بضبط النفس، حيث يمكن للدولة طمأنة الآخرين وتخفيف مخاوفهم من نواياها في المقابل، فمن غير المرجح ان يراها الآخرون عدائية

[1] - Shiping Tang, Op, Cit, p 04.
[2] - Ibid, p p 04-05.
[3] - Ibid, p 05.

وينصرفون لاحتوائها، وبالتالي، يمكن قياس تأثير السلوك الخارجي للدولة على بيئتها الأمنية من خلال درجة ضبط النفس في سلوكها، فكلما مارست الدولة ضبط النفس قل احتمال أن ينظر إليها على أنها تهديد من قبل دول أخرى وتواجه تحالفا متوازنا، وتحسن بيئتها الأمنية للاستمتاع ببيئة أمنية مستقرة[1].

ثانيا/ خصائص البيئة الإقليمية الجزائرية: تعتبر دراسة وتحليل الفضاء الجيوسياسي من القواعد المهمة في التحليل الجيوسياسي، من خلال التركيز على دراسة امتداد الأقاليم وانفتاحها على فضاءات جغرافية طبيعية وبشرية تتأثر بها وتؤثر فيها، ومن خلال الدراسة الجيوسياسية للجزائر يمكن استخلاص ما يلي[2]:

- امتداد قاري إفريقي يتضمن فضائين إقليميين مهمين: الفضاء المغاربي والساحل الإفريقي.
- امتداد بحري من خلال الانتماء للفضاء المتوسطي.
- امتداد وجداني يتضمن الانتماء للفضائين العربي والمتوسطي.

1- الفضاء المغاربي:

أ- تحديد جيوسياسي للمغرب العربي: يتكون مصطلح المغرب العربي من شقين، المغرب: وهو مصطلح لغوي له دلالة جغرافية، يقصد به الاتجاه الذي يحدد مغرب الشمس، على عكس المنطقة الواقعة تجاه شروق الشمس، والتي تسمى بالمشرق. كما تدل كلمة مغرب في اللغة العربية على الغرب، كإشارة لمجمل المناطق الواقعة غرب النيل، أي ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا[3]، من جهة أخرى يرى البعض أن كلمة

[1] - Shiping Tang, Op, Cit, p 06.

[2] - منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات- الميادين- التحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2015، ص 42.

[3] - سمير أمين، المغرب العربي الحديث. (ترجمة: كميل داغر)، ط 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1981، ص 07.

مغرب تعني المملكة المغربية، ولكي يعطوا وصفا عاما للضفة الجنوبية من البحر المتوسط، فإن الباحثين والسياسيين أطلقوا اسم المغرب العربي أو المغرب الكبير[1].

أما لفظ العربي فهو امتداد لحيز الدول العربية، وهو مفهوم حضاري إيديولوجي[2]، ويعتبر المغرب العربي جزءا من الأمة العربية، وهو الجناح الغربي لمقابل للجناح الشرقي (المشرق العربي)[3]. وقد عرفت المنطقة عدة تسميات كالمغرب العربي الكبير، وهو مفهوم له قيمة مادية كمية وذو خلفية سياسية محضة، ولا يرتبط بالقيم الإيديولوجية والحضارية[4]، ويذكر "بول بالتا Paul Balta" أن المغرب العربي الكبير من سنة 1910 إلى غاية 1964 كان يعرف بثلاث أقطار وهي تونس، الجزائر والمغرب، أما ليبيا فقد نظر إليها على أنها دولة تتبع المشرق العربي، وموريتانيا دولة إفريقية[5].

ويقع المغرب العربي شمال القارة الإفريقية، يحده شمالا البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 4837 كلم، ويطل على المحيط الاطلسي غربيا بساحل طوله 3146 كلم، في حين تمتد حدوده على اليابسة شرقا مع كل من مصر والسودان، وجنوبا مع دول الساحل الإفريقي، أما فلكيا فيقع بين خطي طول 25° شرقا و17° غربا، ويتحدد من الشمال إلى الجنوب بين دائرتي عرض 37° شمال و18° جنوبا، وبذلك يتربع المغرب العربي على مساحة تقدر بـ 4.670.000 كلم²[6].

ب- الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي: بموقعها المتميز أضحت منطقة المغرب العربي ذات أهمية استراتيجية كبيرة، حيث يعتبر المغرب العربي محور تلاقي أربعة أبعاد

[1] - Yves Lacoste, Magreb: Peuple et Civilisation. Paris: La Découverte, 2004, p 45.

[2] - إسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 147.

[3] - صلاح العقاد، السياسة والمجتمع في المغرب العربي. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1971، ص 171.

[4] - المرجع نفسه. ص 147.

[5] - Paul Balta, Le Grand Maghreb de L'indépendance à l'an 2000. Alger: La phonic, 1990, p17.

[6] - ناصر الدين سعيدوني، "وحدة المغرب العربي بين الحتمية التاريخية والواقع المعاش". المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، عدد 03، 1983، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 54.

جيو–استراتيجية هامة ومترابطة، بدءا بالبعد الإفريقي جنوبا، فالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، والبعد الشرق أوسطي شرقا، امتدادا إلى الخليج العربي وآسيا، وأخيرا البعد الأطلسي غربا[1].

كما يشكل المغرب العربي محور تقاطع ثلاث قارات، وهي إفريقيا وأوروبا وآسيا، مما زاد من أهمية المنطقة استراتيجيا، إضافة إلى موقعها المتميز المطل على البحر الأبيض المتوسط، مما جعل من دول المنطقة نقاط مراقبة على الملاحة الدولية، كما يعتبر المغرب العربي ممرا رئيسيا للعمليات التجارية[2]، وهو ما عبر عنه الكاتب الفرنسي "أندريه سيغفريد Andé Siegfried" بقول: "كثير من الشعوب لها مواقع مفتوحة لا متناهية، تطل بها على الممكن وعلى المستقبل ومنها دول المغرب العربي"[3].

ج– موقع الجزائر من المغرب العربي: نظرا لموقعها الاستراتيجي والمركزي كنقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية، وبين البحر الأبيض المتوسط من ناحية اخرى، تمثل الجزائر قلب المنطقة المغاربية، وقد اطلق عليها ولمدة طويلة اسم "المغرب الأوسط"[4]، وتتميز الجزائر بمساحة شاسعة مقارنة بباقي المغاربية (39.42% من المساحة الإجمالية للمغرب العربي)، وتبلغ مساحتها 19 مرة مساحة تونس و05 مرات مساحة المغرب الأقصى، وترتبط مع الدول المغاربية برية شرقا وغربا وجنوبا بحدود يبلغ طولها 6343 كلم، كما يبلغ طول ساحلها 1200 كلم على البحر المتوسط، وهو ما جعل منها بوابة شمالية إفريقيا على البحر المتوسط، هذا وتشغل الجزائر اكبر جزء من صحراء المغرب العربي بمساحة تبلغ 1000.000 كلم²، وما زادها أهمية غناها بالمواد الاولية والطاقوية

[1] - عبد الحليم بن مشري، "التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي". ورقة بحثية قدمت لندوة بعنوان: "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17- 18 فيفري 2013، ص ص 03-04.

[2] - Hatem Ben Salem, "Le Maghreb sur L'échiquier méditerranéen (défense nationale)". RDN - La revue du débat stratégique, N 07, 1989, Paris, pp 06-07.

[3] - Jeane Despois, L'afrique du Nord 1920-1930. Paris: Presses Universitaires de France, 3 ed, 1964, p 36.

[4]- Paul Balta, Op.Cit, p 81.

المتنوعة (غاز، حديد، بترول، يورانيوم، ذهب)، حيث تقدر نسبة احتياطي الذهب بـ 173 طن، وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة عربيا بعد كل من السعودية ولبنان[1].

إن الثقل التاريخي– السياسي، الاقتصادي، الجغرافي والسكاني، كلها مؤشرات أعطت الشرعية للجزائر لتتبوء مكانة الزعيم الإقليمي للمغرب العربي، وهذا ما يعبر عنه بالتوازن الطبيعي في المغرب العربي، بمعنى أن مكانة الجزائر وثقلها الجيوسياسي يمنحانها وضعا قياديا إقليميا وحتى دوليا[2].

لقد شكل المغرب العربي في تصور القادة السياسيين في الجزائر منذ استقلالها منطقة حيوية لأمنها، وهو ما عبر عنه الرئيس الراحل "هواري بومدين" بقوله: "إن المغرب العربي والمنطقة الفاصل بين القاهرة ودكار تمثل منطقة امن بالنسبة للجزائر"[3]، ومن اجل ذلك فقد عملت الجزائر ومن قبل حتى نيل استقلالها على دعم علاقاتها مع الدول المغاربية، الذي قامت في إطار تاريخي معين شهد الكثير من المتغيرات، سواء على المستوى الداخلي في الدول المغاربية التي تمثل هذه العلاقات، أو على مستوى البيئة المغاربية ككل، أو على المستوى الإقليمي العربي أو الدولي المتوسطي[4].

إن الوزن والثقل الجيوسياسي للجزائر جعلها تسعى للزعامة الإقليمية، غير أن سعيها لزعامة المغربي العربي تزامن مع الإرادة المغربية للعب نفس الدور في نفس المنطقة الجغرافية[5]، حيث رأت هذه الأخير نفسها تاريخيا لها الأحقية في الزعامة من حيث إحساس المغرب العميق بأنه من الناحية التاريخية كان مركزا لمعظم الدول التي عرفها الإقليم وخصوصا الإسلامية منها، وأنه بقي لنحو خمسة قرون حتى بداية القرن

[1] - KPMG, "guide investir en Algerie". Alger: KPMG Alger SPA, 2010, p 24.

[2] - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005، ص 41.

[3] - Yahia H.Zoubir, "Algerian-Moroccan Relation and Their Impact on The Maghribia Integration". The journal of modern Africa studies, Vol 05, N 03, 2000, London, p 45.

[4] - محمد السعيد ابو العامود، "العلاقات العربية- العربية في النصف الثاني من القرن العشرين". مجلة السياسة الدولية، العدد 139، جانفي 2000، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ص 28.

[5] - عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص ص 41- 42.

العشرين في منأى عن السيطرة العثمانية والأوروبية (ما عدا جيوب ساحلية سيطر عليها البرتغاليون والإسبان)، في حين ترى الجزائر نفسها نموذجا للدولة الثورية الأكثر تجذرا في المغرب العربي والقارة الإفريقية، ولا ترى في المغرب إلا تعبيرا عن الدولة التقليدية التي هي في طريقها إلى الانقراض، ذلك أن المغرب يستند إلى التقاليد التاريخية، في حين أن الجزائر تستند إلى التاريخ المعاصر، ليثبت كل منهما حقه الشرعي في "الدولة المركزية"[1]، وهو الهاجس الذي عبر عنه بكل وضوح ملك المغرب السابق "الحسن الثاني" بقوله:" إن تحركات الجزائر في المنطقة تشير إلى نزوعها للعب دور روسيا في المغرب العربي... لم أكن أسعى لمزاحمة الجزائر، ولكن لم أكن أقبل أن تزاحمني"، ويضيف في معرض مقارنته بين المغرب والجزائر قائلا: "النفط يفرز عادة ما نسميه في علم الاجتماع "المجتمع النفطي"، وهذا المجتمع كثيرا ما يحدث نوعا من الشيزوفرينيا السيكولوجية، فتصاب القيادة السياسية بجنون العظمة، وتنظر خارج حدود بلادها، لأن لها التمويل لإدارة النفوذ الوهمي"[2].

لقد ظل التوتر محددا للعلاقات بين البلدين، وتعتبر حرب الرمال 1963 بين البلدين نقطة تحول في بلورة التصور الأمني الجزائر، حيث أصبح المغرب يمثل تهديدا مباشرا للأمن الوطني الجزائري، كما أن استمرار التوتر بين البلدين أدى إلى تنافسهما على مختلف الأصعدة (المغاربية، العربية، الإفريقية والدولية) سعيا وراء التأييد السياسي، وما زاد الوضع تأزما انفجار نزاع الصحراء الغربية سنة 1976 بعد الانسحاب الإسباني واتفاق المغرب وموريتانيا على تقسيم الإقليم في غياب الجزائر، مما جعلها تؤيد مباشرة جبهة "البوليزاريو" التي أنشئت في مطلع السبعينات من قبل الصحراويين، وقد كان الموقف الجزائري ينم عن أسباب دفاعية اكثر منها هجومية، فهي لم ترغب يوما في

[1] - وليد عبد الحي، "العلاقات المغربية- الجزائرية: العقدة الجيو-استراتيجية". مجلة سياسات عربية، العدد 06، 2014، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 34.
[2] - الحسن الثاني، ذاكرة ملك. الرياض: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 1993، ص 50.

الحصول على منفذ على الأطلسي، بل كانت تدرك تماما حقيقة التوجهات التوسعية للمغرب حيال أراضيها، فالجزائر كانت عرضة لمطالب ترابية من قبل المغرب، وعلى الرغم من تراجع بعض موضوعات الخلاف ومحاولات تطوير اتحاد المغرب العربي منذ سنة 1989، وتكرار اللقاءات الدبلوماسية بين الطرفين، إلا أن قضية الصحراء الغربية كانت الفيصل المحدد لعلاقة الطرفين إلى غاية اليوم[1].

2- الساحل الإفريقي:

أ- الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي: تسمية الساحل الإفريقي عربية الأصل، وتعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، يمتد الساحل الإفريقي جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الاحمر، فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد السودان وحتى إثيوبيا شرقا[2].

أما التعريف الجيوبوليتيكي الموسع فيشمل قوس الأزمات الممتد من السودان إلى موريتانيا مرورا بالتشاد والنيجر ومالي، وما وراء حدود الجزائر الجنوبية وصولا إلى المغرب والمحيط الأطلسي، وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي أكثر اتساعا وأشد تأثيرا من الناحية الجغرافية، ذبك أن المنطقة تضم مساحة هائلة تقدر بحوالي 09 ملايين كلم²، تمتد من النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا المطل على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر، إلى سواحل المحيط الأطلسي بامتداد يقدر بـ 4830 كلم، ومن الأجزاء الجنوبية لدول الشمال الإفريقي إلى الحدود الشمالية لأدغال إفريقيا بامتداد يقدر بحوالي 21930 كلم، وهي بذلك تعد أكبر الأقاليم في إفريقيا[3].

[1] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص ص 42- 43.

[2] - Mahdi Taje, "Sécurité et Stabilité dans Le Sahel Africain". Occasionnel Papier, collège de défense de L'OTON, VDC, Rome, 19 décembre 2006, p 06.

[3] - عبد السلام يخلف، "منطقة الساحل ومنطق المفاهيم: من الدولة الفاشلة إلى مسؤولية الحماية". ورقة بحثية قدمت لملتقى حول: الساحل ضمن استراتيجية القوى، الجزائر، 20 مارس 2015، ص 30.

ب- الأهمية الجيو-استراتيجية للساحل الإفريقي: تكمن أهمية منطقة الساحل الإفريقي في أنها تعد منطقة مانعة بين منطقتين جيوبوليتيكيتين هامتين، وهما شمال إفريقيا الملاصق للبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وإفريقيا السوداء، وتظهر أهميتها الحيوية بالنسبة للقوى الدولية المتنافسة عليها في أنها تعتبر منطقة حيوية في منع توسع القوى الخارجية المنافسة (التنافس الأوروبي- الأوروبي، التنافس الأوروبي الأوروبي- الصيني- الأمريكي)، كما المنطقة تمثل في الأدبيات الجيوبوليتيكية منطقة الهلال الخارجي التي تحيط بالمنطقة الأوراسية باعتبارها منطقة القلب حسب "ماكيندر وبريجينسكي"، لذا فإنها تقع في الدائرة الخارجية المحيطة بالمجال الحيوي ذو البعد العالمي (أوراسيا)، كما ينظر للساحل الإفريقي على أنه الظهير الخلفي للمنطقة الأورو- متوسطية[1].

إضافة إلى ذلك تمتلك دول الساحل الإفريقي احتياطات نفطية كبيرة جعلتها في بؤرة الاهتمام العالمي لما لها من أهمية جيو-بوليتيكية واستراتيجية واقتصادية متنامية، فالساحل اليوم يعتبر بديلا قويا لمصادر النفط في الشرق الأوسط، فالأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل مرتبطة بمناطق دول الجوار مثل نيجيريا والجزائر وليبيا، التي تتقاطع جغرافيا بالساحل الإفريقي، حيث يرى "فيليب لوبيز Philipe Lopes" بأن منطقة غرب إفريقيا والصحراء الكبرى وصولا إلى السودان تمثل محور صراع بين القوى الكبرى، كما ان هناك دراسات وتقارير معاصرة تثبت أن مستقبل الطاقة موجود في هذه المنطقة، لاسيما ما يتعلق بالطاقة الشمسية[2].

[1] - مصطفى صايج، "التنافس الفرنسي الامريكي في منطقة الساحل الصحراوي: الآليات والرهانات". ورقية بحثية قدمت في الملتقى الوطني حول: الساحل والصحراء- الواقع والآفاق، الجزائر: 15 اكتوبر 2012، ص 28.

[2] - عبد الرحيم رحموني ويوسف قدور، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي: التعامل والتداعيات. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019، ص ص 15- 16.

وتعاني منطقة الساحل الإفريقي من عدة مشاكل متنوعة ذات مصادر متعددة تتمثل في[1]:

– **فشل الدول:** فالوضع الحالي في منطقة الساحل الإفريقي هو نتاج تراكم مجموعة من العوامل الأزماتية التي لم تتمكن دول المنطقة من تجاوزها، وأصبحت تهيمن على السياسات المحلية وتعيقها، ولعل من اهم أسبابها الهيمنة الاستعمارية التي كسرت أو قلبت الأنظمة الهرمية للسلطة التقليدية، وجمعت أو فصلت بين القبائل برسم حدود لا تراعي الواقع الاجتماعي، إضافة إلى وجود النظام العشائري القبلي والتفاوت الواضح بين الطبقات المجتمعية.

– **العسكرة:** إن استمرار النزاعات والازمات يؤدي حتما إلى عسكرة الدول التي تجد نفسها محصورة بين التمرد الداخلي والهجمات العسكرية الخارجية، حيث تتدخل القوى الخارجية في النزاعات المحلية مضيفة لها بعدا جديدا، وهذا ما يصعب الحوار ويقضي على فرص اللجوء إلى التسوية السلمية للنزاعات، ويدعم قانون القوة والعنف.

– **الفقر:** من بين خصائص المميزة لدول الساحل تدهور الاقتصاد وضعف وتآكل البنى الاجتماعية، وتذبذب إيرادات الموارد الزراعية، إضافة إلى انتشار الفقر والبطالة كعوامل إحباط، وهذا ما يخلق بيئة مواتية لحركات التمرد والانفصال وكل أشكال التطرف.

ج– أبعاد الاهتمام الجزائري بمنطقة الساحل الإفريقي: تمثل منطقة الساحل الإفريقي العمق الاستراتيجي والحزام الأمني الجنوبي للأمن الوطني الجزائري، ولا يمكن بأي حال من الأحوال إهمال أهمية هذا الامتداد، أو إغفال مكانته من خارطتها الجيوسياسية، فلا يمكن تجاوز حقيقة أن الجزائر بلد إفريقي، بل والبوابة الشمالية لإفريقيا، وأحد اهم أعمدة وأركان ثالوثها الاستراتيجي (الجزائر، مصر، جنوب إفريقيا)، وأكبر بلدانها مساحة[2]،

[1] - عبد السلام يخلف، مرجع سابق. ص ص 31- 32.

[2] - منصور لخضاري، "الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي". مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 06، جوان 2012، الجزائر: جامعة المدية، ص 59.

فالأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي جعلت وبشكل متزايد من التفكير الجزائري مجالا لإعادة القراءة واكتشاف محركات ووسائل التحرك تجاه منطقة وحدود تتجاوز 6343 كلم، وتمتد عبر الحدود الجزائرية شرقا وغربا وجنوبا[1].

وللجزائر مصالح استراتيجية في منطقة الساحل الإفريقي نظرا للأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة، كما ان الساحل الإفريقي امتداد طبيعي للصحراء الجزائرية، إضافة إلى الهوية الثقافية والرواسب التاريخية والسياسية الموجودة بين الجزائر ومنطقة الساحل الإفريقي[2]. كما يعتبر الساحل الإفريقي بخصوصياته وتناقضاته وصراعاته من الناحية الجيو–استراتيجية خطا واصلا بين البحر المتوسط وإفريقيا، وهذا ما جعله يواجه تحديات تتجاوز في خطورتها حدود الدول، فالتحولات الدراماتيكية التي تعيشها منطقة الساحل خاصة مالي وليبيا، والاضطرابات الأمنية متعددة الأطراف تستلزم من الجزائر صياغة استراتيجية محكمة وفي عدة مجالات[3].

ويمكن أن نحدد اهمية منطقة الساحل للجزائر في النقاط الأساسية التالية[4]:

– يمثل الساحل الإفريقي العمق الاستراتيجي للجزائر والفضاء الأمني المهتز لها، نظرا لشساعة الحدود التي تربطها بدول المنطقة من جهة، وكذا ضعف الأداء الأمني لتلك الدول من جهة أخرى.

– الخبرة الأمنية والعسكرية الجزائرية البارزة في مكافحة الحركات الإرهابية والجريمة المنظمة مقارنة بدول الميدان الأخرى، باعتبار هاتين الظاهرتين من أبرز معوقات بناء الأمن والتنمية بمنطقة الساحل.

---

[1] - عبد الحق بورحلي، "الأبعاد الاستراتيجية للجزائر تجاه منطقة الساحل الإفريقي". في : نسيم بلهول وآخرون، حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء. عمان: دار الحامد، 2016، ص 505.

[2] - Belkacem Iratni, Security Challenge and Issues in The Sahelo-Sahara Region: The Algerian Perspective. Dakar: Friedrich-Ebert-Stiftung, Peace and Security Centre of Competence Sub-Saharan Africa, 2017, p 06.

[3] - نسيم بلهول (محررا)، الأبعاد الاستراتيجية للجزائر تجاه منطقة الساحل الإفريقي: حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء. عمان: دار الحامد، 2016، ص 505.

[4] - عبد الوهاب حفيان، "عوامل ومنطق اللاأمن في الساحل بين الواقع والمستقبل". ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 30 ماي 2017.

– بالنظر للظروف السياسية والأمنية الراهنة، فغن الجزائر تمثل أكثر دول الميدان استقرار سواء من الناحية السياسية أو الأمنية.

– تمثل الجزائر من الناحية الاقتصادية أكثر دول الساحل الإفريقي اتزانا واستقرارا، ما يمكنها من رسم سياسيات تنموية بالمنطقة اكثر، ويمكنها أيضا من الضغط السياسي باتجاه استصدار قرارات إقليمية ودولية في هذا المجال.

3- الفضاء المتوسطي:

أ- المتوسط: دراسة جيوسياسية- جيو-استراتيجية: يستمد مصطلح المتوسط (méditerranée) أصوله من اللاتينية التي يدل فيها على معنى الوجود في الوسط (وسط الأرض)، ويقصد به البحر الذي يتوسط اليابسة المشكلة للعالم القديم، حيث شكل تاريخي فضاء لتقاطع واتصال الشعوب والحضارات، بل أكثر من ذلك كان مسرحا لنزاعات وصراعات دامية ومتعاقبة من أجل السيطرة عليه[1]، فقد تعاقبت عليه عدة حضارات منذ بداية التاريخ، جعلت المتوسط مهد ميلاد أعرق الحضارات مثل الحضارة الهيلينية، الفرعونية، ما بين الرافدين، الفينيقية، الإغريقية، الرومانية، الحضارة العربية الإسلامية، وكذا الحضارة الأوروبية المعاصرة، وقد شكلت هذه الحضارات نسيجا تاريخيا طبع علاقات شعوب المنطقة بسمات مميزة، كما تعتبر منطقة المتوسط مهبط الديانات السماوية الثلاثة، اليهودية والمسيحية والإسلام، وقد وصف المتوسط بأنه منبع النور، كونه دور طابع حضاري جوهري يجمع بين مختلف الحضارات والثقافات[2].

إلى جانب أهمية الموقع الجيوسياسي للمتوسط وكذا أهميته حضاريا، نجد أنه يتمتع ويحتوي على ثروات استراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعة، وتتمثل هذه الثروات خاصة في الغاز والنفط، اللتان تزخر بهما دول جنوب المتوسط

[1] - Paul Balta, Diversité et complémentarité des cultures interdépendance destins. Paris: éditions publisud, 2000,p 15.

[2] - نجدي الجزار، "المتوسط: بحيرة سلام". مجلة معلومات دينية، العدد 52، دمشق: مركز المعلومات القومية، أوت 1997، ص 08.

(الجزائر وليبيا)، كما تبرز أهمية البحر الأبيض المتوسط من كونه معبرا رئيسيا للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمر عبر قناة السويس باتجاه مضيق جبل طارق، وبذلك يمكن القول أن البحر المتوسط يعتبر الشريان الحيوي للتجارة العالمية[1]، وهو ما جعل القوى الكبرى تتسابق نحو السيطرة على المنطقة وثرواتها، وجعلها تحت نفوذها بما يضمن لها مصالحها الاقتصادية واستمراريتها[2].

ب- البعد المتوسطي للأمن الوطني الجزائري: لم تكن الجزائر يوما بمعزل عن تفاعلات المتوسط، فمنذ خضوعها لسلطة الفينيقيين تحت حكم قرطاجة (814 ق.م)، غلى غاية الحملة الفرنسية (1830) مرورا بحملات الرومان، الوندال، البيزنطيين والعثمانيين[3]، فقد شكل المتوسط الجهة الوحيدة التي ربطت الجزائر بتفاعلات العالم الخارجي، وقد شهدت الجزائر عبر فترات تاريخية متعاقب مراحل من الغزو والاحتلال، المقاومة والاستقلال، ومن المنظور الجيوسياسي شكل الجناح الشمالي(المتوسطي) قبل وبعد الاستقلال انكشافا بالنسبة لأمنها، فبغض النظر عن الفتح الإسلامي لذي جاء برا من الشرق، فإن كل الغزوات جاءتها من المتوسط، فمثلا بين سنتي 1505 و 1830 تعرضت السواحل الجزائرية لحوالي 100 حملة عسكرية غربية (إسبانية، فرنسية، انجليزية، هولندية، أمريكية، فنلندية ودنماركية)، انتهت بالحملة الفرنسية واحتلالها للبلاد، هذا التاريخ من الغزوات المتتالية والذي جعل المتوسط مرادفا للغزو ونقطة سوداء ف تاريخ الأمن الجزائري[4].

[1] - محمد أزهر سعيد السماك، "الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية ومستقبله". مجلة المستقبل العربي، العدد 162، أوت 1992، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 26.

[2] - محمود مرسي، دراسات الجغرافيا السياسية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 453.

[3] - صالح فركوس، تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.ق- 1962 م). الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص ص 15-18.

[4] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص 46.

وعى الرغم من الأهمية الاستراتيجية للدائرة المتوسطية بالنسبة لأمن الجزائر، إلا أنه لم يحظ منها بذلك الاهتمام كما حظيت به الدائرة الغربية البرية من حدودها، ولم يبدأ إدراك الجزائر لأهمية الدائرة المتوسطية إلا مع منتصف التسعينات، حيث تكرس ذلك الاهتمام مع دستور سنة 1996 والذي جاء في ديباجته: " إن الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية"[1].

ويرجع الاهتمام الجزائري بالمتوسط سيما في هذه الفترة إلى ثلاث عوامل رئيسية[2]:

– الانفتاح السياسي في الجزائر والذي سمح بنوع من التصالح مع التاريخ، وتبل فكرة متوسطية الجزائر، لأن الاستقطاب الإيديولوجي محليا وعربيا ودوليا للجزائر حال دون إدراج المتوسط في دوائر التحرك الجيوسياسي لها، كون المتوسطية وظفها المستعمر لمحو الهوية العربية والإسلامية للجزائر، ما جعل الخطاب السياسي الجزائري يقصي البعد المتوسطي.

– نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، ونهاية المواجهة الإيديولوجية وفتح صفحة جديدة للعلاقات مع الغرب.

– التوجه الأورو–أطلسي جنوبا وما انجر عنه من مخاطر تدخل في المنطق، خاصة أنه جاء في وقت كانت فيه الجزائر في خضم دوام من العنف الداخلي من جهة، وكذا تتالي المبادرات الأمنية والتعاونية الغربية إقليميا من جهة أخرى، مما اقتضى الاستجابة لها.

لقد جاء في تقرير لهيئة الأمم المتحدة حول مسالة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، شرح للمقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة، إذ تؤيد الجزائر تأييدا تاما الاهداف والإجراءات الامنية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 55–38 المعنون بـ"تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" المؤرخ في

[1] - Bahgat Korany, "from revolution ti domestication: The Foreign Policy of Algeria". In: Bahgat Korani,Alie Hillal Dessouki (eds), The Foreign Policies of Arab States: the challenges of change, Boulder, Western view press, 2nd ed, 1991, 142.

[2] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص 53.

نوفمبر 2000، كما اشار التقري إلى ان الجزائر تتعاون وتشترك على الدوام في جميع المشاريع والمبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار والعمل المنسق والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط، إذ انه يتعلق بخيار استراتيجي تعتزم الاضطلاع به بالكامل، ويشهد هذا الموقف على اقتناعها الراس بأن الشراكة الحقيقية هي وحدها التي تسهم في جعل هذه المنطقة منطقة استقرار وأمن، ومنطقة للتمتع بالأمن المشترك والرخاء[1].

لقد شكل المتوسط على مر العصور هاجسا أمنيا وجبهة انكشاف للأمن الجزائري، ولأن الجزائر لا تعترف فقط بالأمن في بعده العسكري، بل تؤمن بالمفهوم الشامل للأمن بمختلف أبعاده، فقد أصبحت تدرك ضراوة التهديدات خاصة الاقتصادية منها، فأمن الاقتصاد الجزائري (الطاقوي خاصة) اليوم مرهون بالاستقرار، ذلك أن كل المبادلات التجارية تتم عبر هذا الحوض، زيادة على أنابيب الغاز التي تربط حقولها الغازية بأوروبا (إيطاليا وإسبانيا)، مما يجعل طرق تصدير هذه الطاقة منكشفة في وجه جملة من التهديدات[2].

من خلال عرضنا للبيئة الإقليمية الجزائرية يمكن تلخيص أهم خصائصه فيما يلي:

ب-1- تداخل الأقاليم الجيوسياسية الفرعية: تتميز البيئة الإقليمية للجزائر بمجموعة من الخصائص الجيوسياسية، وهذا ما جعلها تحتل مكانة هامة في استراتيجيات القوى الكبرى، إضافة إلى التداعيات التي أفرزتها التفاعلات في هذه البيئة الإقليمية، حيث أن البيئة الإقليمية للجزائر عبارة عن مجموعة دوائر جيوسياسية متداخلة، فالجزائر تنتمي للفضاء المغاربي، الفضاء الساحلي، الفضاء المتوسطي، والفضاء العربي، وهذه الدوائر

[1] - منظمة الأمم المتحدة- الجمعية العامة، "تقرير حول تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط". A/56/153، 03 جويلية 2001، ص 02.

[2] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص 47.

مترابطة بحيث أن التفاعلات التي تحدث في دائرة جيوسياسية معينة تمتد آثارها إلى الدوائر الجيوسياسية الأخرى[1].

لقد أتاح الامتداد الإفريقي فضائين جيوسياسيين هامين خصة ما تعلق بالمسائل الأمنية والاستراتيجية وهما[2]:

– الفضاء المغاربي: ويعبر عنه في بعض الأدبيات بـ"شمال إفريقيا"، والتي كان يقصد به دول الجزائر وتونس والمغرب، ثم توسع لاحقا ليشمل ليبيا وموريتانيا في إطار م بات يعرف بـ "المغرب العربي الكبير".

– فضاء الساحل الإفريقي: يمتد الساحل الإفريقي من المحيط الأطلسي غربا غلى البحر الاحمر شرقا، واعتمادا على المعير الجغرافي القائم على المحددات الطبيعية للأرض، يشمل الساحل الإفريقي المنطقة الصحراوية كلها، سواء كان امتدادها عبر دول كل أراضيها صحراوية مثل مالين النيجر وموريتانيان ام كان مجرد جزء من امتدادها صحراويا مثل الجزائر وليبيا.

ب–2– التنافس الدولي في شمال إفريقيا وغياب المهيمن الإقليمي: الموقع الجغرافي الاستراتيجي لشمال إفريقيا يعطي أهمية حيوية لبلدان هذه المنطقة في الاستراتيجيات الكبرى للجهات الفاعلة العالمية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، حيث لم تبق فرنسا الممثل الأجنبي الوحيد المؤثر في المنطقة، خاصة مع تنامي الاهتمام الأمريكي بالمنطقة بشكل حصري منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، إضافة إلى صعود قوى أخرى إلى مجال المنافسة على شمال إفريقيا مثل روسيا، الصين وتركيا[3].

بالغرم من الامتداد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي على أرض قاحلة، ودول فقيرة، ومجتمعات متخلفة ومتصارعة عرقيا وإثنيا، فإن المنطقة شكلت مركز رهانات

[1] - فيروز مزياني، "تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الاستراتيجية الأمنية الجزائرية". مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة باتنة 1، 2021/2020، 66.

[2] - منصر لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات. مرجع سابق، ص ص 43- 47.

[3] - فيروز مزياني، مرجع سابق. ص ص 66- 67.

استراتيجية وحيوية، لكوها غنية بالثروات الطبيعية والمصادر الحيوية والطاقوية خاصة، وبالقراءة الجيو–استراتيجية تعتبر هذه المنطقة نقطة امتداد جغرافية وحضارية، وعلى قدر كبير من الأهمية الاستراتيجية نظرا لتواصلها مع شمال إفريقيا وإفريقيا ما وراء الصحراء، ما أنتج اهتماما كبيرا ومتزايدا بها لدى القوى الكبرى، خاصة فرنسا بالاعتماد على المحدد التاريخي، والولايات المتحدة بناء على المعيار الواقعي، إضافة إلى الصين اعتمادا على معطيات اقتصادية بحتة، ودول أخرى صاعدة تسعى لتحقيق النفوذ في عمق القارة الإفريقية[1].

إن ما يميز علاقة الجزائر بهذه القوى هو قدرتها الدبلوماسية على الحفاظ على مسافة واحدة من جميع القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة وروسيا والصين، وتتمتع الجزائر، غلى جانب هذه القوى الثلاث، بشراكة استراتيجية انقذت الجزائر من الانخراط في الاستقطابات الثنائية والصراعات على المحاور، كما يحدث لمعظم البلدان في الشرق الأوسط اليوم، فروسيا هي المورد الرئيسي للأسلحة للجزائر، بينما الصين هي المستثمر الأول في البلاد التي تفوقت على فرنسا منذ عام 2012، حيث تتمتع الجزائر بعلاقات تاريخية عميقة مع الدولتين منذ أن كانت تحت الاحتلال الفرنسي، أما بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي فينظر إلى الجزائر على انها شريك مهم في الحفاظ على الاستقرار الأمني في منطقة شمال إفريقيا، خاصة بعد أن واجهت هذه البلدان مشاكل أمنية متعددة(فشل الدولة في ليبيا) على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، ما تسبب في انتشار الإرهاب العبر للحدود الوطنية[2].

ب–3– إقليم مضطرب: الأزمات في البيئة الإقليمية الجزائرية: تعيش الجزائر في ظل وضع إقليمي ودولي مضطرب، فحالة اللاأمن واللااستقرار تسود منطقتي الشرق الأوسط

[1] - سمير قلاع الضروس، "التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي: قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي". مجلة قراءات إفريقية، العدد 24، أفريل 2015، ص 36.

[2] - فيروز مزياني، مرجع سابق. ص ص 67- 68.

وشمال إفريقيا، وهو الامر الذي له بالغ الأثر على الان والاستقرار الوطنيين، ما يجعل الجزائر تواجه جملة من التحديات الامنية الإقليمية، ولعل أبرزها واكثرها تهديدا إفرازات الأزمة الأمنية الليبية، وتنامي العداء المغربي ضد الجزائر المدعوم من فرنسا والكيان الصهيوني، وبما أن منطقة المغرب العربي تعتبر العمق الاستراتيجي وأول دوائر الامن الوطني الجزائري، فإن وجود بيئة امنية إقليمية مضطربة له بالغ الخطورة على الأمن الوطني الجزائري[1].

كما أن الحدود بين الجزائر والمغرب مغلقة منذ سنة 1994، والعلاقات متوترة بسبب قضية الصحراء الغربية، ومحاولة الجارة الغربية زعزعة أمن واستقرار الجزائر، وهو ما انجر عنه قطع العلاقات الدبلوماسية مؤخرا، وجنوبا تشترك الجزائر في حديد كبيرة مع مالي (1376 كلم) والنيجر (956 كلم)، وهي الحدود المعروفة بنشاط الجماعات الانفصالية والإرهابية التي تمر بسهولة على طول الساحل الإفريقي، مثل انفصاليي "أزواد" و"الطوارق"، التي تسعى غلى إقامة دولة تضم جزءا من حدود الجزائر الجنوبية، لذلك فإن الأراضي الجزائرية الشاسعة والحدود المشتعلة المحيطة بها تتطلب منها أن تكون جاهزة دائما، خاصة بعد حادث أخذ الرهائن في محطة الغاز الطبيعي بتيغنتورين" في منطقة "عين اميناس" في عمق الصحراء الجزائرية عام 2013[2].

المحور الثاني/ التحولات الإقليمية وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

شهدت البيئة الإقليمية الجزائر العديد من التحولات السياسية والأمنية التي كان لها بالغ الأثر على الأمن الوطني الجزائري، خاصة بعد التغيرات العميقة الامنية والجيوسياسية التي شملت معظم الدول العربية نتيجة لانتفاضات ما سمي بأحداث "الربيع العربي"، إضافة إلى التغيرات التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي، حيث أفرزت بيئة أمنية هشة وانكشافات أمنية على جميع حدودها.

[1] - أنيس عبد الوهاب بن أحسن، "الجزائر والتحديات الإقليمية". على الموقع الإلكتروني: www.politics-dz.com
[2] - فيروز مزياني، مرجع سابق. ص 68.

أولا- التحولات السياسية والأمنية في منطقة المغرب العربي وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

يتناول هذا المحور التحولات السياسية والأمنية في منطقة المغرب العربي وما نتج عنها من تهديدات مست الأمن الوطني الجزائري، فعلاقاتنا متوترة مع المملكة المغربية، بسبب العديد من الملفات التي لا تزال عالقة بين البلدين، وتثير مشاكل بينهما من حين لآخر، وتأتي على رأس هذه الملفات قضية الصحراء الغربية، ومشكل الحدود البرية بين البلدين، التي ما زالت مغلقة إلى يومنا هذا، وسباق التسلح الذي ينشأ بين البلدين الجارين بين حين وآخر، إضافة إلى تطبيع العلاقات بين الجارة الغربية والكيان الصهيوني، والتعاون بينهما في مجالات عدة أبرزها المجال الأمني، وهو ما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مؤخرا.

فضلا عن علاقاتنا المتوترة مع المغرب؛ فإن ما حدث في ليبيا، رغم الاختلافات حول تسميتها "ثورة" أم "حربا أهلية"، إلا أن ما أفرزته من أزمات عانت منها ليبيا، كانت لها انعكاسات خطيرة على أمن الجزائر الإقليمي وحتى المحلي. فالتهديدات التي انعكست على الأمن الجزائري جراء الأزمة الليبية، جاءت خاصة عبر الحدود البرية، فبسبب تهالك الجهاز الأمني الليبي بعد "الثورة"، أصبحت حدودنا البرية مع ليبيا منكشفة بشكل خطير، فقد باتت نفوذة لكميات ضخمة من الأسلحة وحتى الإرهابيين. وإدراكا منها لهذا الوضع؛ انخرطت الدبلوماسية الجزائرية في مسار طويل ومضني سعت من خلاله إلى المساهمة في حل الأزمة، والتقريب بين الفرقاء الليبيين، ودرء أي تدخل أجنبي. تونس من جهتها باتت تعرف انكشافا أمنيا خطيرا خاصة مع انتشار الإرهاب على أرضها، وعلى الحدود الشرقية مع الجزائر والتي صارت بدورها تثير متاعب أمنية للجزائر.

1- العلاقات الجزائرية-المغربية: بين التوتر والقطع

ظل التوتر يطبع العلاقات الجزائرية المغربية منذ استقلال البلدين، ويبدو أن النزاع في الصحراء الغربية هو سبب استمرار هذا التوتر، لاسيما إذا علمنا أن النزاع عبارة عن لعبة صفرية بين المملكة و"جبهة البوليساريو". ويحدد التوتر بين الجزائر والرباط المشهد الاستراتيجي عموما في منطقة المغرب العربي، فهو العائق الأساسي أمام عملية بناء اتحاد مغاربي، وكذلك دور القوى الكبرى في المنطقة التي تدرك هذا المتغير (التنافس الجزائري المغربي) في سياساتها تجاه المغرب العربي، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وما زاد من حدة هذا التوتر هو نشوء سباق تسلح حاد بين البلدين، حيث يسارع المغرب عادة لشجب واستنكار أي صفقة تسلح تبرمها الجزائر، وكأن الأخيرة بصدد شن حرب على الجارة الغربية.

أ- **التطور التاريخي العلاقات الجزائرية-المغربية:** خلال فترة الاستعمار الفرنسي المشترك لبلدان المغرب العربي الثلاثة(الجزائر، المغرب وتونس)، بدا أن هناك تقاربا بين الشعوب القابعة تحت الاحتلال، وفي نضالها من أجل التحرر، وتصورها لضرورة الوحدة بينها لما تتقاسمه من مقومات الوحدة كالدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك.. وعليه ظهرت تيارات سياسية في الجزائر خصوصا لها أبعاد مغاربية، وداعية إلى الوحدة قبل الاستقلال حتى.

ويرجع الكثير من المؤرخين والمختصين في شؤون المغرب العربي، الجذور التاريخية لفكرة وحدة المغرب العربي إلى بداية القرن الحالي، فامتدادا لفكرة النهضة التي نشأت في المشرق العربي، ونتيجة للثورات المختلفة التي ظهرت في أنحاء مختلفة من العالم، برزت حركات تحررية متجانسة الأهداف في منطقة المغرب العربي، حيث نشأ في البداية "حركة الشباب التونسي" في سنة 1907، ثم "حركة الشباب الجزائري" سنة 1914، وأخيرا حركة الشباب المغربي في سنة 1919، فرغم محدودية مطالب ونشاط

هذه الحركات ورغم افتقارها للدعم القاعدي الواسع، فإنها تمكنت من ضمان أدنى حدود التنسيق والتعاون فيما بينها، وهكذا تكونت لجنة من أجل استقلال الجزائر وتونس في سنة 1916، والتي دعت ولأول مرة إلى ضرورة إنشاء جمهورية بشمال إفريقيا[1].

أما المرحلة الثانية من مراحل العمل الوحدوي المغاربي فقد اتسمت بظهور حركات التحرير الوطني على شكل أحزاب قائمة على أساس النزعة القطرية الضيقة تارة، وتارة أخرى على أساس النظرة الشاملة والتصور الوحدوي للمغرب العربي، ففي سنة 1920 تم إنشاء "الحزب الدستوري التونسي"، ثم في سنة 1926 تأسس حزب "نجم شمال إفريقيا"، الذي رغم سيطرة العنصر على عضويته إلا أن مطالبه كانت تتعدى حدود القطر الواحد، بحيث طالب باستقلال كل شمال إفريقيا[2].

وأثناء حرب التحرير الجزائرية، قدمت تونس والمغرب مساعدات قيمة للثوار الجزائريين فكانت بمثابة قواعد خلفية لها، لدرجة إقدام الاستعمار الفرنسي، على نصب خطي "شال وموريس" لعزل الثورة الجزائرية عن جبهتيها الشرقية والغربية، لكن فترة الاستقلال أتت مخالفة لكل التصورات بشأن العلاقات بين الدول المغاربية، فبمجرد توقيع "الحكومة المؤقتة" لاتفاقيات "إيفيان" والتي بموجبها نالت الجزائر استقلالها في 05 جويلية 1962، حتى سارع النظام المغربي بإبداء مطالب ترابية خرافية ورفضه الحدود الجغرافية الموروثة عن الاستعمار، والتي بموجبها أصر على أن مناطق في الجنوب الغربي الجزائري هي أراض مغربية في إطار طموح الملك آنذاك، لبناء "المملكة المغربية الكبرى"، والتي تضم أيضا كل التراب الموريتاني، وأجزاء من مالي والسنغال[3].

[1] - D. GOLDSTEIN, Libération ou annexion: 1914-1922. Tunisie: Maison Tunisienne d'édition, 1978, p 43.

[2] - Paul Balta, Op.Cit, p 19.

[3] - آمال بلحميتي، "مشكلة الحدود كمحدد للعلاقات الجزائرية - المغربية ". مجلة المستقبل العربي، العدد 458، أفريل 217، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 138-139 .

وفي ظل خروج الجزائر من حرب تحريرية كبرى دامت سبع سنوات ونصف، راح ضحيتها أكثر من 15% من سكان الجزائر آنذاك، وبجيش ضعيف مشكل من مجموعات من شتى فئات الشعب الجزائري، أقدم المغرب على خطوة مفاجئة وغير منتظرة، وقام بغزو" تندوف" وبعض المناطق في جنوب وغرب الجزائر، وعليه اندلعت حرب الحدود بين شقيقي الأمس سنة 1963 وشكلت هذه الحادثة، نقطة بداية العداء بين المغرب والجزائر.

وزاد هذا التباعد بين البلدين إبان الحرب الباردة، إثر تبني كل دولة خيارات استراتيجية واقتصادية وسياسية تختلف عن الأخرى، فالجزائر، تبنت الخيار الاشتراكي أيديولوجيا واقتصاديا، والتقارب مع الاتحاد السوفييتي استراتيجيا، وعلى العكس من ذلك، عملت المغرب على التقرب من الغرب والمعسكر الرأسمالي في خياراتها الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية، وانشاء علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

لكن بالرغم من نهاية الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي، إلا أن البلدين ظلا يديران علاقتهما وفق منطق الحرب الباردة، فخلال سنوات التسعينيات، ظلت النخب الحاكمة في الجزائر تتهم النظام المغربي بدعم الإرهاب وجماعات التطرف والعنف الناشطة في الجزائر، مثلما تتهم المغرب، الجزائر بدعم "جبهة البوليساريو" التي تعتبرها حركة تمرد وليست حركة تحرير[2].

فمع بداية عقد التسعينات ودخول الجزائر في دوامة العنف المسلح، اتخذت المغرب موقفا سلبيا تجاه الجزائر بشنها حملات إعلامية مغرضة، ولكن كان أخطر هذه المواقف هو فرض تأشيرة على الجزائريين الراغبين في الدخول المغرب، وهذا ما أثار

[1] - سمير قط، "البعد الإفريقي في سياسة الأمن الدفاع الوطني الجزائري". رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2017/2016، ص 43.

[2] - Khadidja Mohcen Finan. " Le règlement du conflit du sahara occidental ". Politiques africaines, n° 76, Decembre, 1999. Paris: Les Editions Karthala. p 97.

حفيظة صناع القرار في الجزائر، فردوا بالمثل وزادوا عليها بغلق الحدود البرية التي ظلت على حالها إلى يومنا هذا.

ب- قضية الصحراء الغربية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية- المغربية: ترجع الأصول الأولى للنزاع في الصحراء الغربية، في شكله الحالي إلى بداية السبعينات عندما قررت إسبانيا نتيجة لضغوط داخلية وخارجية إنهاء احتلالها لإقليمي "الساقية الحمراء ووادي الذهب" المعروفة حاليا بالصحراء الغربية، لكن بمجرد خروج إسبانيا من الأخيرة حتى طفت إلى السطح خلافات بين الجزائر والمغرب، حول مستقبل الإقليم، فقد أكدت الجزائر مرارا أنه ليس لديها مطالب ترابية في الإقليم، في حين أن المغرب اعتبره قطعة من ترابه[1].

وبهذا فقد اندلع نزاع مسلح بين المغرب و"جبهة البوليساريو"، التي تشكلت من أجل تحرير أراضيها، واتفق طرفا النزاع على وضع المسألة بيد هيئة الأمم المتحدة في نهاية الثمانينات، خاصة بعدما تكبدت المملكة المغربية خسائر معتبرة جراء الحرب، وقدمت هيئة الأمم المتحدة عدة خطط للتسوية السلمية، لكنها باءت بالفشل، ويرجع سبب فشل الخطط الأممية عموما إلى صعوبة عملية الاستفتاء، والتي تعود أساسا إلى رفض النظام المغربي لإحصائيات إسبانيا لعام 1974، وأيضا بسبب رفضه تنفيذ اللوائح الأممية، إضافة لقيام المغرب بعمليات عسكرية وخرق وقف إطلاق النار بصفة متكررة، والتي بلغت 102 حالة، وهناك أسباب أخرى من جانب المنظمة الأممية التي تتباطؤ في تنفيذ هذا المشروع(الاستفتاء)[2].

كل هذه الأسباب وغيرها جعلت المساعي الأممية للتسوية تبوء بالفشل، هذا دون نسيان مواقف القوى الكبرى الضالعة في النزاع، خاصة فرنسا والولايات

[1] - آمال بلحميتي، مرجع سابق. ص 140.

[2] - إسماعيل معراف .الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ...وحديث عن الشرعية الدولية. الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 178.

المتحدة؛ التي تؤيد تصور المغرب بشأن الحل الثالث، فواشنطن تريد جعل القضية مسألة إقليمية، بإشراك الجزائر في الحل. ويرجع الباحث "بن عنتر عبد النور" هذا الموقف إلى عدة أسباب؛ أولا: إذا قبلت الجزائر بالحوار السياسي المباشر مع المغرب؛ فيعني هذا أنها تقر صراحة بأن نزاع الصحراء الغربية هو حقا نزاع بينها وبين المغرب، وهو ما يتوافق مع المقولة المغربية. ثانيا: الحوار الثنائي المباشر يعني سحب القضية من يد هيئة الأمم المتحدة، وبالتالي تحييد كل القرارات الأممية، واسقاط حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وذلك بإخراج النزاع من دائرة تصفية الاستعمار، واختزاله في خلاف ثنائي، وبالتالي إسقاط كل الحجج الجزائرية بخصوص التمسك بالشرعية الدولية. ثالثا: أن دول مجلس الأمن يئست من أمل إيجاد حل للنزاع وبالتالي رغبتها في الانسحاب منه، لكن ليس بشكل مباشر لأن هذا سيضر بمصداقية المنظمة، وقد يكون ضوء أخضر لتجدد الحرب بين المغرب و"البوليساريو"، وبالتالي تريد من الجزائر أن تقوم بهذه المهمة بدلا عنها[1].

ومن هنا ظهرت بوادر الخلاف بين الجزائر والمملكة حول قضية الصحراء الغربية، فالموقف الجزائري اتخذ بعدا أيديولوجيا، بحكم مرور الجزائر بنفس التجربة "الاستعمار"، لذلك عملت على دعم الشعب الصحراوي، في كفاحه من أجل تقرير المصير، فالجزائر تنظر إلى المشكلة بصفتها قضية تصفية استعمار، وينطلق موقفها هذا من صميم المبادئ التي قامت عليها الدولة الجزائرية، فقد نصت المادة 27 من الدستور الجزائري لسنة 1996 على أن الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير وضد كل تمييز عنصري، مع ضرورة التأكيد على أن الموقف الجزائري، يتوافق مع التصور الأممي للتسوية، فكل

[1] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص 84-85.

قرارات ولوائح الأمم المتحدة، تؤكد ضرورة تنظيم استفتاء نزيه، يمكن الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بحرية[1].

في حين أن الموقف المغربي يقع على النقيض تماما من الموقفين الجزائري والأممي، فهو يرى أن الإقليم الصحراوي جزء لا يتجزأ من ترابه، فهو قضية وطنية مغربية داخلية، لا يمكن تصور حلها (حسب المغاربة) إلا في إطار حكم ذاتي موسع لا مركزي للإقليم، مع بقائه تحت السيادة المغربية (الحل الثالث)، في ظل هذا التناقض في المواقف بين الجزائر والمغرب، حول قضية الصحراء الغربية، التي شكلت الصخرة التي تحطمت عليها كل محاولات الوفاق والتقارب بين البلدين الشقيقين، ولكن أيضا أمام المضي قدما في بناء الاتحاد المغاربي الذي يعاني من غيبوبة مزمنة[2].

لا جدال في كون القضية الصحراوية، جد معقدة وصعبة الحل، لكن ما زاد في تعقيدها، غياب الإرادة السياسية، لدى النخب الحاكمة في كل من المملكة المغربية والجزائر، فكل منها توظف القضية الصحراوية لأغراض داخلية تتعلق ببناء الشرعية الوطنية، وفي هذا السياق يرى الكاتب الجزائري "هواري عدي" أن حرب الحدود سنة 1963 والنزاع حول قضية الصحراء الغربية، هو رهان بقاء بالنسبة لكلا نظامي الحكم الجزائري والمغربي[3]، وهو ما يفسر التنافس بين النخب الحاكمة في البلدين، فالعاهل المغربي "الحسن الثاني" ربط فقدانه للصحراء الغربية بتصدع عرشه، وبالنسبة للجزائر فإن المزايدات الوطنية لدى النخب الحاكمة (المؤسسة العسكرية)، بخصوص علاقتنا مع المغرب الشقيق هي عنصر مهم لاستمرار حكمهم[4].

---

[1] سمير قط، مرجع سابق. ص 46.

[2] - حميد فرحان الراوي، "الاتحاد المغاربي ومشكلة الصحراء الغربية". مجلة العلوم السياسية، العدد 41، 2010، بغداد: جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، ص ص 3-4.

[3] - L'ahouari addi. "Introuvable réconciliation entre Alger et Rabat". le monde diplomatique, décembre 1999.

[4] - خديجة محسن فينان، "النزاعات الإقليمية... الصحراء الغربية نموذجا". ورقة قدمت لندوة: المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17- 18 فيفري 2013.

وفي دراسة قام بها الباحث "لويس مارتينز" لصالح مركز الدراسات والأبحاث الدولية بفرنسا، توصل إلى أن النزاع في الصحراء الغربية هو أهم عامل في إعاقة بناء اتحاد الدول المغاربية، ويترجم عدم قدرة كل من الجزائر والرباط على الخروج من حالة انعدام الثقة، وأحيانا "العداء"، منذ حرب الرمال سنة 1963، والذي تستغله سلطات كلا البلدين لكسب المشاعر الوطنية من الشعبين، كما تمنح لنظامي البلدين الفرصة لتغطية فشلها التنموي، والإصلاحي متسترة بغطاء وطني، فتخفي تسلطها، وعجزها الديمقراطي وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد وتمركز الثروة وغياب الحريات.. وذلك بتوظيف الأدوات الإعلامية لتمرير خطاباتهم وأحكام مسبقة ضد بعضها البعض[1].

فدعم الجزائر لجبهة "البوليساريو"، وتقديمها للجبهة ملاذا رمزيا يقع في مدينة تندوف، وبتوفيرها وسائل لشن حرب ضد المغرب، أظهرت وكأنها تسلط الضوء على التزامها بحماية ثورتها، وعلى إدانة كل ما من شأنه أن يهدد هذه الثورة، وتضع الجزائر نفسها في موقف دفاعي، يسعى إلى حمايتها الذاتية، مما تعتبره سببا في زعزعة استقرار نظامها، وامكانية اقتطاع النظام الملكي المغربي لجزء من أراضيها، وقد وظف النظام الجزائري إدارته لهذا الصراع في تسيير التوازنات الدقيقة جدا بين مؤيدي ومعارضي الإصلاح الاقتصادي والانفتاح السياسي داخل مؤسسة الجيش والأمن العسكري[2].

كما أن الصراع ظل وسيلة مثلى لكي يعزز العرش من شرعيته، ويدفع بالشعب إلى الالتفاف حوله بعد الأزمات التي عرفها المغرب في سبعينيات القرن الماضي، والتي تميزت بأعمال شغب واضطرابات عمالية وطلابية وبمحاولتي انقلابيتين استهدفتا الملك "الحسن الثاني"، الذي نجح في فك عزلة النظام الملكي، وجعل قضية الصحراء الغربية قضية وطنية، تسمح له باستئناف الحوار السياسي مع المعارضة اليسارية التي كانت قد

[1] - Luis Martinez." L'algerie, l'union du maghreb arabe et l'integration regionale". EUROMESCO, N° 59, octobre 2006. pp 24-25.

[2] - خديجة محسن فرنان، مرجع سابق.

توقفت منذ سنة 1965، كما ساعد هذا الصراع الملك "الحسن الثاني"، أن يدفع بالمؤسسة العسكرية بعيدا عن مراكز القرار السياسي، الذي عبر أكثر من مرة عن رغبة في الاستيلاء على السلطة، وبدلا من التعامل مع الصراع في الصحراء الغربية على أنه مشكلة إضافية تولدت في وقت صعب، فقد جير "الحسن الثاني" هذا الصراع لصالحه، وتمكن من تحقيق مصالحه مع معارضيه، الذين سينزعون عن التشكيك في النظام الملكي مقابل مشاركتهم المحدودة جدا في تسيير بعض المؤسسات[1].

لقد ترتب على التوتر الجزائري–المغربي نتائج سلبية عديدة، ليس على الطرفين فحسب بل على التجربة التكاملية المغاربية ككل، ففي الجانب الاقتصادي مثلا يرى الخبير الاقتصادي "عبد الرحمن مبتول" أن تطوير التجارة البينية بين الجزائر والمغرب، يمكن أن يتيح للبلدين نتائج إيجابية جدا، سيما في بعض القطاعات القابلة للتعاون والتكامل بينهما. ففي مجال الطاقة يمكن للجزائر تصدير الغاز للمغرب لتغذية مركزين كهربائيين وهما: "عين بني مطهار" ومركز "تمهارت"، من جانب آخر، تنوي سوناطراك تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 60 مليار دولار للاستثمار في مجال البتروكيمياء بين عامي 2012 و2020، والمغرب يمتلك نصف الاحتياطي العالمي من الفوسفات، لكن حتى يتحول إلى أسمدة فهو بحاجة إلى الطاقة والكبريت والأمونياك، وهو ما تتوفر عليه الجزائر وتصدره بأسعار جد تنافسية، إذن؛ بإمكان البلدين التكامل بين الطاقة الجزائرية (سوناطراك) والفوسفات المغربي، لتحول المغرب العربي لقاعدة عالمية لإنتاج وتصدير الأسمدة، ونفس الأمر يمكن أن ينسحب إلى مجالات أخرى كالطاقات المتجددة، قطع الغيار وصناعة الأدوية...[2]

[1] - خديجة محسن فرنان، مرجع سابق.

[2] - Abderrahmane Mebtoul. "Face à la mondialisation, le renforcement de la coopération Algero-Marocaine passe par l'integration Maghrebaine". Institute royal des etudes stratégiques IRES, Rabat, 16 fevrier, 2012. p 09.

على الصعيد السياسي، يبدو أن النخب الحاكمة في هذه البلدان، هي السبب وراء إعاقة التطور الطبيعي لمسار التكامل المغاربي، ذلك أن لها مصالح حيوية في بقاء المنطق القطري، والتي يمكن أن تخسرها في حالة التكامل المغاربي(طبعا باستثناء النظام التونسي بعد الربيع العربي الذي أبدى موقفا إيجابيا تجاه فكرة التكامل)، فبقية النخب الحاكمة في البلدان المغاربية سيما في الجزائر والمملكة المغربية، تدير علاقاتها المغاربية بشكل صراعي لكسب الشرعية الداخلية، وقد أشرنا الى تعاملهم مع قضية الصحراء الغربية كمثال على ذلك.

هذا بالرغم من أن كل التجارب التكاملية في العالم، أثبتت نتائجها الإيجابية سياسيا، ومن ثم فإن تطور مسار التجربة التكاملية في المغرب العربي، سيكون له أثر كبير من الناحيتين النفسية والعملية، فهذا التطور يمكن أن يحدث نقله نوعية في الأنساق الفكرية والمعرفية في المنطقة، بما يساهم في نهاية المطاف في تغيير الصورة النمطية لإدراك الآخر أو الآخرين، فهذه النقلة قد تقود إلى منطق توافقي مسالم في بيئة مغاربية قد يؤدي تدريجيا إلى ما يسميه "كارل دويتش" "الشعور الجماعي"، ضمن هذا الفضاء الجيوسياسي، وهو ما يمكن أن يدفع باتجاه تحويل العلاقات التنافسية والصراعية وغياب الثقة بين النخب الحاكمة، إلى علاقات تعاونية سلمية[1].

أما من الناحيتين الأمنية والدفاعية فتواجه دول المغرب العربي تحديات وأخطار تقليدية وجديدة، ومن مختلف الجبهات المتوسطية والساحلية الصحراوية، يستحيل معها على كل دولة منفردة، التعامل معها، فالواجهة المتوسطية، تمكنت أوروبا من فرض إرادتها الاستراتيجية على الدول المغاربية بعد ما تفرقت هذه الأخيرة، حيث كل تسعى دولة مغاربية للتقرب أكثر من الغرب وإقامة علاقات متميزة معه، على حساب علاقاتها البينية، وهو ما أضعف من موقف البلدان المغاربية في علاقاتها مع القوى الغربية، وبخصوص

[1] - حسين بوقارة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي. الجزائر: دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص ص 56-57.

الجبهة الساحلية–الصحراوية، ونتيجة للمخاطر التي تعرفها من إرهاب وجريمة منظمة وهجرة غير نظامية، فلا سبيل أمام دول المغرب العربي، لتحصين الواجهة الساحلية الصحراوية إلا في نطاق رؤية أمنية واستراتيجية مشتركة[1].

2- الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري: بمجرد تخلص الليبيين من حكم "القذافي" الذي دام لأكثر من أربعين سنة، حتى طفت إلى السطح الاختلالات البنيوية التي كانت تعاني منها الدولة الليبية، والتي كان يغطي عليها نظام "القذافي" بقبضته الحديدية، فقد دخلت البلاد في انقسامات سياسية حادة، كانت لها تداعيات أمنية خطيرة محليا وإقليما.

أ- توصيف الحالة الأمنية والسياسية في ليبيا: بمجرد تمكن "ثوار" ليبيا وبإسناد أجنبي من القضاء على نظام "القذافي"، وحسم الصراع عسكريا حتى دخلا البلاد في أزمة سياسية وأمنية، وقد تكرست هذه الأزمات بعد إطلاق عمليتي فجر ليبيا والكرامة، أي الانقسام بين غرب ليبيا ووسطها من جهة، وشرقها من جهة أخرى، حيث ظهر تحالف كتائب مسلحة جديدة بمدن الغرب الليبي مشكلة من اثنتي عشرة مدينة، تتزعمه مدينة مصراته ذات الوزن العسكري من حيث عدد المقاتلين وحجم ونوعية التسلح تحت إسم "فجر ليبيا".

في المقابل، فعملية الكرامة التي يتزعمها اللواء المتقاعد "خليفة حفتر" تظم كلا من القعقاع والصواعق والمدني بالعاصمة طرابلس الذراع العسكري لحزب تحالف القوى الوطنية بقيادة "محمود جبريل"، وأيضا ما اصطلح على تسميته بجيش القبائل من مناطق "ورشفانة" بضواحي العاصمة طرابلس، والذي رفع مقاتلوه الأعلام الخضراء، وتحالفوا مع

[1] - مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 152.

"حفتر"، ويبدو أن تحالف فجر ليبيا قد حقق انتصارات عسكرية على الأرض، ما أدى إلى تقهقر القوات الموالية لـ"حفتر"[1].

أما على الصعيد السياسي، فقد كان لتردي الوضع الأمني والحرب الأهلية أثر كبير في عرقلة التقدم في المسار السياسي، واكمال المرحلة الانتقالية، فقد أنهك المؤتمر الوطني العام، الذي كرس وقتا طويلا من جلساته للتباحث حول معالجة الملف الأمني أين وصل الاستقطاب داخل أروقة المؤتمر الوطني الذروة، حيث وصل الأمر إلى تشكيل حكومتين شرقية وأخرى غربية، ما جعل البعض يطرح فكرة الفيدرالية كحل للأزمة[2].

ب- إ **نتشار السلاح الليبي:** أدى انتشار السلاح الليبي بعد انهيار نظام العقيد القذافي إلى تغذية مناطق الصراع وتأزيم مناطق التوتر في منطقة الساحل الإفريقية. بدأ هذا الانتشار عن طريق تجار مدنيين ثم ما لبث أن تشكلت شبكات معقدة لتهريبه، منها ما ترعاه عشائر ومنها ما يتبع لتنظيمات وجماعات مسلحة. وتنشط هذه الشبكات والجماعات على حدود ليبيا البرية التي تزيد على أربعة آلاف كلم. وضمن أفراد هذه الشبكات رجال من الصحراء ماهرين في مسالك الصحاري وعارفين بتضاريسها، وهو ما سهل توصيل الأسلحة الليبية لنقاط توتر عديدة في مالي ونيجيريا والسودان وإفريقيا الوسطى وتونس والجزائر وغيرها. وتزداد خطورة هذا التهريب في الوقت الذي تتلاشى فيه سلطة الحكومة المركزية في ليبيا، بل وتجد ليبيا نفسها في استقطابات سياسية وعسكرية وأمنية تمنعها من السيطرة على حدودها وعلى نشاط شبكات التهريب. وقد وصل السلاح الليبي المهرب إلى 14 دولة حسب بعض التقارير التي تؤكد أيضا على أن هذا السلاح المهرب يقدر بأكثر من 45 مليون قطعة سلاح. ويبقى انتشار السلاح الليبي في إفريقيا تحديا أمنيا

[1] - هشام الشلوي، "حوار غدامس وغياب القوى الليبية الفاعلة". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 14 أكتوبر 2014.
[2] - السنوسي بسيكري، "ليبيا: مسار انتقال مضطرب سياسيا وأمنيا". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17 فيفري 2014.

خطيرا لم يجد بعد من السبل والتدابير ما يوقف تدفقه مما يعني أن أفريقيا جنوب الصحراء ستظل تحت شبح التهديد لفترة زمنية مقبلة[1].

وفي العام 2013 نجحت صحيفة "صنداي تايمز" في تسريب تقرير صادر عن الاستخبارات البريطانية يؤكد أن "بوكو حرام" استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، وأنه من بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون، وصواريخ أرض–جو، وقد أصبحت مضامين ذلك التقرير حقيقة صارخة اليوم، كما مكَّن السلاح الليبي تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وحركات التمرد "الطارقية" كحركة "تحرير واستقلال إقليم أزواد" من السيطرة على شمال مالي، وإدخال المنطقة في حرب أهلية أعقبها دخول القوات الفرنسية والإفريقية إلى مالي بحجة طرد "الإرهابيين"، وتتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي يقف أيضًا وراء حادثة "إن آميناس" في الجنوب الشرقي الجزائري. لقد ثبت، كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، وفي أحداث "الشعانبي" التي أُريقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا، والأمثلة كثيرة ومتعددة لما خلَّفه انهيار النظام الليبي من مآس وعدم استقرار في المنطقة[2].

ج– انعكاسات الأزمة الليبية على الفضاء المغاربي–الساحلي: كان للأزمة الليبية وانتشار الأسلحة فيها، أثر كبير على كامل منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، فبالرغم من أن المغرب كان (إلى حد ما) في منأى عن الانعكاسات المباشرة للأزمة الليبية، بالنظر إلى موقعها الجغرافي غير المحاذي للحدود الليبية، مكنت الرباط من إدارة الأزمة "بأريحية" نوعا ما مقارنة بالجزائر وتونس، فالأخيرة وبالرغم من أنها أول من بارك سقوط نظام القذافي، إلا أنها كانت أكثر من تحمل تبعات ما بعد الثورة في ليبيا، ففضلا

[1] - عبيد أميجن، " انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 21 أكتوبر 2014.

[2] - المرجع نفسه.

عن تقهقر العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فقد كانت الأوضاع الأمنية المزرية في ليبيا، ثقلا كبيرا على الأمن التونسي، فبفعل انهيار جهاز أمن الدولة الليبي، صار من السهل تسلل عناصر إرهابية، مصحوبة بترسانة ضخمة من الأسلحة النوعية، لكن لحسن الحظ، أن الحدود التونسية–الليبية، ليست طويلة، ويسهل السيطرة عليها (مقارنة مع الحدود الجزائرية– الليبية)، وهو ما حذا بوزراء داخلية البلدين إلى تشكيل لجنة للتنسيق الأمني فيما بينهما[1].

ونبَّه تقرير نهائي أعده خبراء لدى الأمم المتحدة على استمرار تدفق الأسلحة إلى ليبيا ومنها يجري تهريبه إلى 14 دولة على الأقل وتواجه عدة بلدان في منطقة الساحل، عمليات تمرد عنيفة انطلاقًا من ليبيا، ويشكِّل شمال مالي وشمال النيجر ودارفور، دواعي رئيسية للمخاوف الأمنية في المنطقة جرَّاء تنقل الأسلحة غير المشروع الذي بات يشكِّل أكبر تحد لسلطات المنطقة، كما تمثل عمليات الاختطاف، وغيرها من الأنشطة العنيفة التي تمارسها جماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تهديدات وتحديات هائلة للأمن القومي لعدة بلدان في المنطقة وخاصة مالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا، وتسهم عائدات هذه الأنشطة –يضيف التقرير– في تعزيز القدرة الاقتصادية للمشترين الراغبين، وفي شراء واقتناء كميات كبيرة من الأسلحة، منها بنادق هجومية، ومدافع رشاشة، ومقذوفات آر.بي.جي ومدافع آلية ثقيلة مضادة للطائرات محمولة على مركبات، وذخيرة وقنابل يدوية، ومتفجرات من طراز "سمتكس".

وبحسب تقرير مكمل، نشرته لجنة العقوبات على ليبيا فإنه توجد أدلة واضحة على خروج كميات كبيرة من الأسلحة الليبية أثناء وبعد الثورة، ولاسيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فضلاً عن المتفجرات، وفي هذه الحالة فإن توريد هذه الأسلحة قد أجَّج

[1] - Flavien Bourrat." L'impact de la crise libyenne sur les autres pays du maghreb". Dans: Réflexions sur la crise libyenne. Sous la direction de pierre razoux . IRSEM, N° 27, 2013. pp 39-41.

النشاط الإرهابي في المنطقة والإجرام المسلح والنزاعات المحلية، وخاصة في شمال مالي. واتهم تقرير الفريق المعني بليبيا، شبكات إجرامية مؤلَّفة من فئات عرقية عابرة للحدود الليبية بفضل امتداداتها داخل البلدان الأخرى، كقبائل التبو والطوارق اللتين أشار التقرير إلى دورهما في تهريب وتأمين نقل الأعتدة نحو غرب ليبيا وجنوبها وصولاً إلى بقاع نائية في إفريقيا.

وتضمن التقرير معلومات مهمة للغاية حول مالي؛ حيث وُثقت مجموعة كبيرة من الأعتدة الليبية، وهي تشمل أسلحة نقلها مرتزقة من الطوارق معهم أثناء فرارهم من ليبيا في عام 2011، وقد استطاعت الحركة الوطنية لتحرير أزواد تخزين كميات كبيرة من هذه الأسلحة في منطقة غاو وضواحيها وفي جبال "آدرار إيفوغاس"، وتبين للفريق المعني بليبيا أن عمليات النقل من ليبيا إلى مالي لا تزال تجري، ويشارك فيها العديد من الجهات الفاعلة. بما في ذلك حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وتنظيم "المرابطون" وخلايا مرتبطة بتنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و"جماعة أنصار الدين"[1].

د- انعكاسات الانفلات الأمني في ليبيا على الأمن القومي الجزائري: كانت إحدى الانعكاسات السلبية للحرب في ليبيا وانهيار نظام القذافي دخول الدولة الليبية في فوضى حقيقية، استتبعها تسيب خطير لحدودها التي باتت مصدرا لكل التهديدات والمخاطر من تسريب الأسلحة والتهريب... وذلك لسببين أساسين: يتمثل الأول في ضعف التنمية والإهمال الذي تعاني منه المنطقة الجنوبية التي يعتمد سكانها أساسا على التجارة عبر الحدود، أما الثاني فيتمثل في أن القطاع الأمني الليبي في حالة تداعي خطير وغير قادر على ضبط الحدود.

[1] - عبيد أميجن، مرجع سابق.

وكان للفوضى الداخلية في ليبيا وحالة اللاأمن التي تصبغ حدودها البرية الطويلة كبير الأثر على الأمن القومي الجزائري، بل على كامل الفضاء المغاربي والساحلي-الصحراوي بسبب تسرب كميات ضخمة من الأسلحة عبر الحدود، في وقت تعرف فيه المنطقة حالة مستعصية من الانكشافية والحساسية الأمنية، حيث تعاني القبائل غير العربية القاطنة جنوب البلاد من الإقصاء والتهميش خاصة قبيلتا "التبو" و"الطوارق"، ما جعلهم أقل ثقة بالدولة الليبية وأقل حرصا على التنسيق معها في تأمين الحدود، فبفعل غياب الدولة في المنطقة منذ الاستقلال جعل سكان المنطقة الجنوبية غير معتمدين على النظام في تأمين معيشتهم، وبات نمطهم الاجتماعي والاقتصادي، يعتمد على التجارة عبر الحدود، ومع الدول المجاورة لليبيا، كما صارت لديهم قوات خاصة بهم تدين بالولاء للقبائل المنتمين لها أكثر من الدولة[1].

علاوة على ذلك، فإن انهيار نظام "القذافي" (والذي كان له الحد الأدنى من السيطرة على حدوده الجنوبية) أصبحت الحدود منكشفة تماما، فمع انهيار الجيش الليبي وبروز قوة عديدة مسلحة، والتي استغلت فراغ السلطة ودخلت في صراعات مع قوات حكومية أحيانا، ومع قوى محلية أحيانا أخرى للسيطرة على المراكز الحدودية والتجارة عبر الحدود بين القبائل المتنافسة، وهذا ما تسبب في المحصلة الأخيرة في زيادة تدفق المهاجرين غير الشرعيين وعمليات التهريب بجميع أشكالها، فقد زادت تدفقات الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الليبية، وكذلك الحال بالنسبة للاتجار بالبشر، وأخطرها هي تسرب الأسلحة المتطورة عبر الحدود وامكانية وقوعها في يد الحركات المتطرفة/الإرهابية، خاصة "القاعدة في المغرب الإسلامي".

3- الأوضاع في تونس وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري: كانت الثورة التونسية ضد نظام "بن علي" التسلطي، التجربة الوحيدة عربيا التي لاقت نجاحا

[1] - سمير قط، مرجع سابق. ص ص 65- 66.

مشـهودا، حيـث تمكنـت مـن اقـتلاع نظـام اسـتبدادي طـال عقـودا طويلـة، غيـر أن عمليـة إعـادة البنـاء الـديمقراطي فـي الـبلاد وبنـاء المؤسسـات واجهتهـا صـعوبات جمـة، كـان أخطرهـا تـدهور الجانـب الأمنـي، وانتشـار التطـرف بـين صـفوف الشـباب التونسـي، فانتشـار الإرهـاب فـي تـونس لـم يكـن تهديـدا داخليـا فحسـب، بـل كـان لـه أيضـا تـداعيات إقليميـة، فقـد تضـررت الجزائـر مـن انتشـار جماعـات إرهابيـة فـي حدودها الشرقية مع الجارة تونس، إضافة إلى ظاهرة التهريب التي عرفت ارتفاعا كبيرا خاصة بعد تدهور الأوضاع في ليبيا والانفلات الأمني في تونس.

فالتطرف الديني في تونس ليس وليد الثورة، فلقد كان حيا في المجتمع التونسي حتى قبل ذلك، غير أن قبضة النظام السابق الأمنية الحديدية حالت دون صعوده إلى السطح، وسبب هذا التطرف يعود إلى عوامل عديدة نذكر منها انتشار الفكر الجهادي عالميا، خاصة مع تأسيس تنظيم القاعدة، وما تبعها من أحداث 11 سبتمبر 2001، وغزو العراق، وسياسات النظام التونسي السابق في اضطهاد الإسلاميين واعتقال كل من يمت بصلة بالتدين، بحجة تجفيف منابع التطرف.

أما بعد الثورة فقد وجد التيار الإسلامي نفسه حرا في التعبير عن نفسه، غير أن بعض الحركات المتطرفة داخل هذه التيار لجأت إلى العنف المسلح لإقامة ما يسمونه "الدولـة الإسـلامية"، وفـي دراسـة أعـدتها مجموعـة الأزمـات الدوليـة بخصـوص تـونس؛ توصلت إلى أن أبرز التحديات التي تواجه هذا البلد هي عودة العناصر الجهادية التي توجهت للقتال في سوريا، فهذه الجماعات بعودتها ستحاول اللجوء للعنف المسلح من أجل فرض إرادتها.

أما فيما يخص التهريب فتعد ظاهرة التهريب من الجزائر إلى دول الجوار عبر الحدود ليست ظاهرة جديدة، غير أنها تفاقمت بشكل كبير في السنوات الأخيرة مع التداعيات السلبية للربيع العربي، وانكشاف الحدود البرية للكثير من الدول المجاورة

للجزائر ومنها تونس، فالحدود الجزائرية–التونسية وبسبب تهالك الجهاز الأمني التونسي، باتت تعرف حركة كثيفة جدا للتهريب، وبكل أشكاله خاصة الوقود ومختلف المواد الغذائية، ولعل السبب الأساسي في ذلك إلى جانب جملة الأسباب التي ذكرناها؛ يرجع إلى ضعف التنمية المحلية في المناطق الحدودية سواء بالنسبة للجزائر أو تونس، أين لا يجد الشباب أي سبيل آخر للشغل، وتحصيل رزقه سوى التورط في التهريب عبر الحدود، فمثلا مدينة تبسة الجزائرية المتاخمة للحدود التونسية، تعرف نسب بطالة عالية في أوساط الشباب، ما يدفعهم للتفكير في الربح السريع عبر التهريب.

لقد أصبحت ظاهرة التهريب عبر الحدود الجزائرية–التونسية من أكبر التحديات التي تواجه مصالح الأمن الجزائرية، خاصة مع ارتباطها بشبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية أحيانا، ولما لهذه الظاهرة من أضرار مدمرة للاقتصاد الوطني، حيث يلجأ المهربون لتهريب الوقود بشكل خاص إلى تونس، رغم ما لهذه المادة من أهمية حيوية لبلادنا، والسبب في ذلك بسيط؛ وهو كون الوقود في الجزائر مدعم بشكل كبير، فيشترونه بأثمان بسيطة ويبيعونه في تونس بأسعار مضاعفة، ورغم اتخاذ السلطات الجزائرية لتدابير مهمة قصد الحد من هذه الظاهرة، إلا أنها لم تتناقص بشكل نوعي، حيث قامت السلطات الأمنية بمحاصرة مهربي الوقود عبر تحديد كميات التموين التي تحصل عليها محطات توزيع الوقود العامة والخاصة، وإقرار عقوبات رادعة للمحطات التي يشتبه في تورطها مع مافيا تهريب الوقود.

ثانيا/ التهديدات الأمنية في منطقة الساحل وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

تعتبر الدائرة الساحلية–الصحراوية للأمن الجزائري شديدة التعقيد والخطورة في آن واحد، فكما أسلفنا تعاني هذه المنطقة من تحديات تقليدية وجديدة. فالجارة الجنوبية مالي تشهد منذ زمن تمردا داخليا من طرف الطوارق، الذين يطمحون للاعتراف بخصوصيتهم ليس الثقافية فحسب لكن أيضا السياسية، فبعضهم يطالب بالاستقلال عن الدولة المالية،

وقد مر هذا الصراع بعدة محطات كانت أهمها في 1990 ثم في 2006 وأخيرا في سنة 2012. إضافة إلى مخاطر مطالب الانفصال التي باتت تقدمها بعض الحركات الأزوادية إقليميا، والتحديات التي تفرضها على الجزائر بصفة خاصة، والتي أعطت (المطالب الانفصالية) ذريعة لفرنسا للتدخل العسكري في شمال مالي بدعوى مكافحة الإرهاب، في حين كان لها أهداف استراتيجية أبعد من ذلك.

أما المخاطر الجديدة التي تفرزها المنطقة الساحلية–الصحراوية، فهي متعددة ومتشابكة، حيث يعرف هذا الفضاء انتشار الجماعات الإرهابية التي تأتي في مقدمتها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، التي تسببت في مخاطر كبيرة على الأمن الجزائري، خاصة بعد استهدافها لمحطة الغاز في الصحراء الجزائرية (تيقنتورين)، فضلا عن اختطافهم لرهائن أجانب وابتزاز بلدانهم بطلب فدى، علاوة على ذلك فقد عرفت المنطقة ازدهار شبكات الجريمة المنظمة، إذ أصبحت تمارس الإجرام بمختلف أشكاله سيما تجارة المخدرات والتهريب، والتزوير... وهي الجرائم التي كانت لها كذلك انعكاسات على الأمن والاقتصاد الوطني الجزائري.

إلى جانب ذلك، فقد صارت دول الساحل والصحراء الكبرى مصدرا للهجرة غير النظامية، وهذا أمر ليس جديدا بطبيعة الحال، غير أن ما استجد هو أن الكثير من المهاجرين من هذه المنطقة، باتوا يفضلون الجزائر كبلد للاستقرار، وهو ما أثار خطاب أمننة في الجزائر بسبب ما يتهم به أحيانا بعض المهاجرين من تورطهم في الجريمة المنظمة هذا من جهة، ومن جهة ثانية فالهجرة التي تمر عبر الجزائر نحو أوروبا أصبحت تثير مشاكل للجزائر، كون أوروبا تطلب من الأخيرة لعب دور مناولة أمنية خدمة لمصالح أوروبية.

1- مشكلة الطوارق وأثرها على الأمن الوطني الجزائري: يتمتع الطوارق بتاريخ سحيق في الصحراء الكبرى الإفريقية، فقد تم ذكرهم في كتابات "هيرودوت"، مثلما أتى على

ذكرهم العديد من المؤرخين العرب، منهم ابن خلدون الذي كان يسميهم بـ"الملثمين"، فضلا عن ذلك فإن للطوارق خصوصية ثقافية وهوية متميزة في منطقة الصحراء، ويعيش الطوارق في منطقة تقدر مساحتها بـ 2 مليون كلم. ومنتشرين عبر عدة دول في الساحل والمغرب العربي، أغلبهم (حوالي 80%) يستقرون بالجنوب والواحات و 05% فقط في الأوساط البدوية الشمالية، ويقطنون خمس دول ساحلية وهي: مالي، النيجر، بوركينافاسو، الجزائر وليبيا. ويقدر عددهم بين مليون ومليون ونصف مليون نسمة، حسب إحصائيات التسعينيات، وهم موزعون عبر الدول المشار إليها كالآتي: 600 ألف في النيجر، 300 إلى 400 ألف في مالي، 50 ألف في ليبيا، 30 ألف في بوركينافاسو، 20 ألف في الجزائر، هذا علاوة على الأعداد الكبيرة ممن هاجروا إلى البلدان المجاورة سنوات التسعينيات، وخاصة إلى دارفور (الحدود بين التشاد والسودان) والى موريتانيا[1].

وتعود الجذور الأولى للأزمة التارقية في شكلها الحالي في (مالي والنيجر) إلى بداية الستينات، ويبدو أن الصراع حول اقتسام السلطة والثروة كان السبب الأساسي الذي يغذي الصراع بين الطوارق والزنوج الأفارقة الذين يستحوذون على السلطة بشكل عنصري، علاوة على اللاعدالة في توزيع الثروة بين الشمال والجنوب، بمعنى آخر ضعف التنمية في مناطق، فلا يوجد في إقليم الأزواد مدارس ولا طرقات.. بالإضافة إلى أن المساعدات الغذائية الدولية التي يستفيد منها الإقليم، تقوم الحكومة المالية بتحويلها إلى مناطق أخرى.

وعبّر الطوارق عن مطالبهم منذ البداية بأعمال مسلحة في النيجر ومالي فقط، والواقع أن مطالبهم في هذه البلدان لا تتضمن طموحات انفصالية، بل تهدف الى معالجة واقع الاقصاء الاجتماعي والسياسي والتمييز الذي تعاني منه المجموعات الترقية في هذه

[1] - Philippe Rekacewicz. " Aire touarègue en Afrique septentrionale ". Le monde diplomatique, Avril, 1995, pp 26-27.

البلدان، وتتمحور أهداف تحركاتهم السلمية والمسلحة حول قضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية عادلة[1].

وباعتبار أن منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، فهي تعتبر من أعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، بل ويعتبر حضورها خطيرا منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات أخرى[2]. وانطلاقا من وجوب احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار"، وفي ظل هذا الواقع انقسم موقف الطوارق إلى قسمين[3]:

– قسم رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طارقية في الصحراء الكبرى.

– قسم مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية (حتى وإن كان أغلب الطوارق لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تواكب التقلبات المناخية). ومنذ ذلك الوقت وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر سيما دولتي مالي والنيجر، اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان شمال كل منهما خلال عشرية الثمانينات من القرن الماضي.

وفي ظل هذا الواقع الانقسامي للطوارق وصراعاتهم مع السلطة المركزية لكل من مالي والنيجر، ظهرت خلافات وتحركات نظامية ضدها أدى إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر، والذين تورطوا في التهريب وتجارة المخدرات واعتداءات على المواطنين الجزائريين وغيرها، وفي أحيان أخرى أخذوا من الأراضي الجزائرية موقعا استراتيجيا لعملياتهم المسلحة ضد بلدانهم الأصلية ، وهو ما أدى إلى توتر إقليمي بين

[1] - عمار جفال، " وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر"، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 07 نوفمبر 2008 ، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ص ص 10 -11.

[2] - يحي زبير، "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل :منع الحرب ومكافحة الارهاب". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012 ، ص 03.

[3] - حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري". مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة باتنة 1، 2010/ 2011. ص 73.

البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر)، حيث كادت تلك التوترات أن تؤدي إلى انفلات أمني وفتح جبهة جنوبية للقتال، في الوقت التي كانت تكرس جهودها الأمنية والعسكرية في شمال البلاد[1].

وقد تعاملت الأنظمة المتعاقبة في مالي مع حركات التمرد في شمال البلاد بين عامي 1962 و1964 خاصة حكومة "موديبو كيتا" باستخدام القمع العسكري، وفي عام 1990 رفض نظام الجنرال "موسى تراوري" أيضا التفاوض مع المتمردين متهما إياهم بأنهم عصابات مسلحة، غير أن السلطات التي ترأست عملية التحول الديمقراطي في عام 1991 اختارت الاعتراف بحركات التمرد، وبدأت لجنة الحوار الانتقالي في مفاوضات مع التمرد تحت رعاية الوساطة الجزائرية من أجل إيجاد حل سياسي للقضية ، وأوكلت المهمة للشعبيين المؤثرين في القضية وهما الموريتاني "أحمد بابا مسكي" والفرنسي "إدغار بوساني"[2].

كما أنه ونتيجة لفشل سياسات إدماج الطوارق المتمركزين في شمال مالي في عملية صنع القرار، شهدت مالي نمطا متكررا من الانتفاضات منذ ظهورها كدولة حديثة عام 1960، وذلك خلال سنوات (1962-1964)، (1990-1996)، (2006-2009)، لكن المحاولة الرابعة للتمرد التي قادتها "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" بين سنتي 2012 و2013 مثلت بداية الأزمة في مالي، وخاصة بعد نجاح متمردي الطوارق في الإعلان عن استقلال إقليم أزواد في 06 أفريل 2012 عن مالي والذي يرجع الى ثلاثة أسباب رئيسية[3]:

[1] - فارس لونيس، " الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ". برلين: المركز الديمقراطي العربي، 29 جويلية 2016 .

[2] - Kalilou Sidibé, "Security Management in Northern Mali Criminal Networks and Conflict Resolution Mechanisms". IDS, Research Report Vol 2012, No 77, August 2012, p 35.

[3] - مصطفى دلة أمينة، "العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا". المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 49-50، شتاء - ربيع 2016 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 120 .

– اعتبار الأزمة الليبية 2011 كعامل رئيسي في تغذية التمرد، من خلال عودة الطوارق المجندين في الجيش الليبي السابق وتأسيسهم مع باقي الطوارق في مالي "الحركة الوطنية لتحرير أزواد"، وفوضى السلاح التي مثلت فرصة كبيرة لتعزيز العتاد والقوة العسكرية للتوارق.

– الانقلاب العسكري الذي قاده "أمادو سانجو" على الرئيس " توماني توري" في 21 مارس 2012، وما خلفه من توازن هش بين النخب السياسية المدنية والانقلابيين العسكريين.

– المشاركة اللاحقة لجماعة "أنصار الدين الطارقية" ذات التوجه المتشدد بقيادة "اياد اغ غالي"، وفتحها جبهة ثانية للقتال ضد الحكومة المالية من جهة، وضد "الحركة الوطنية لتحرير أزواد "من جهة أخرى مثل بداية المرحلة الثانية من الأزمة.

ومنذ البداية استخدمت الحركة العنف في نشاطاتها إلى غاية دخولها في صدام ومواجهة مع الجيش المالي بداية من تاريخ 17 جانفي2012، وهي الأحداث التي زادت من مخاطر تأثير طوارق مالي على الجزائر، وهذا بالنظر إلى الأعداد الهائلة للنازحين الماليين إلى الجزائر خاصة بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي، وبالتالي من المنطقي نزوح الطوارق إلى معاقل الطوا رق بالجزائر، وهو ما يمكن أن يشكل نقطة تحول في نفسية طوارق الجزائر وبالتالي إمكانية نقل العنف إلى الحدود الجزائرية[1].

هذا وقد شكل تمرد الطوارق الماليين على الجزائر في 17 جانفي 2012 نقطة تحول استراتيجية في المنطقة من حيث[2]:

– أن هذا التمرد هو محصلة تحالف بين حركات طوارقية وطنية ومجموعات اسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة(مالية، ونيجيرية، وموريتانية، وجزائرية) نشطت في مناطق

[1] - فارس لونيسي، مرجع سابق.

[2] - محمد غربي وحورية ساعو، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي". مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، 2017، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، ص 249.

الطوارق واستطاعت استمالة بعض المجموعات الطوارقية إلى برنامجها، واستفادت من مخزون السلاح الذي وصل من كتائب طوارقية كانت من ضمن كتائب نظام القذافي قبل سقوطه، ولم يكن هذا التحالف وليد لحظة التمرد في2012، فلقد نسجت المجموعات الاسلامية المسلحة والحركات الطوارقية الانفصالية علاقات اعتماد متبادلة اقتصادية وأمنية ومنفعية خلال السنوات القليلة الماضية، وقد ساهم هذا التحول الذي طرأ على بعض قيادات التمرد الطوارقي وعناصره في تسهيل التحالف، إذ أصبحت جماعة "أنصار الدين" السلفية الجهادية إحدى أبرز الحركات المؤثرة في مناطق الطوارق.

– أن كل اتفاقات السلام التي عقدت بين الحكومة المركزية والحركات الطوارقية إلى ما قبل هذا التمرد، كانت برعاية دول مجاورة وعلى رأسها الجزائر، وقد استنفدت امكانيات استمرارها لأنها لم تكن ضمن إطار عملية سياسية كاملة في مالي، ولم تنعكس إيجابيا على سكان شمال مالي، وخلال سنوات 2010 و2011 وبداية 2012 لم تطرح أي مبادرات لاتفاقات بين طرفي الأزمة، بل لم يكن هنالك نية أو اهتمام من وسطاء اتفاقية سلام 2009 لمتابعة تطبيقها، ولذا فإن محاولات الوساطة السلمية التي تجددت خلال سنة 2012، سواء تلك التي قامت بها الجزائر أو تلك التي رعتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، جاءت متأخرة لأن الوضع قد تغير لفائدة حركة التمرد، إضافة إلى أن العناصر الفاعلة في حركة التمرد الجديدة كانت مختلفة عن الفاعلين في حركات التمرد السابقة، فالحركات الاسلامية المتطرفة وكذلك الجناح السلفي للمتمردين الطوارق (جماعة أنصار الدين) أصبحت أطرافا فاعلة في التمرد، وقيادة هذا التمرد غير معنية أو مهتمة بما يمكن أن تقدمه هذه التسوية لها أو لسكان شمال مالي، كما أن جهود دول الجوار للوصول الى اتفاق تسوية لم يكن مجديا على الاطلاق، إذ كان المستهدفون منها والمدعوون للحوار هم الحركات الوطنية الطوارقية التي لا تملك أن تغير شيئا على أرض

الواقع، بعد أن طُردت من شمال مالي حين اصبح الاقليم تحت سيطرة الحركات الإسلامية المتطرفة.

– جرت حركة التمرد هذه في وقت كانت فيه الحكومات المالية في أضعف حالاتها، ففي جانفي 2012 سيطرت "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" على المدن الواقعة في شمال مالي، ثم عاد الطوارق لتنشيط النزاع الخامد لفترة طويلة على الحكم الذاتي، فالانتفاضة بينت ضعف الجيش المالي الذي أخفق في دحر مقاتلي الطوارق، الأمر الذي أغضب الجيش بسبب عدم كفاية التمويل والتجهيز، مما جعله ينظم انقلابا في مارس 2012 أسفر عن اسقاط الحكومة في باماكو.

لقد كانت منطقة الساحل منذ فترة طويلة الشغل الشاغل للحكومة الجزائرية لأسباب متعددة، حيث كانت قلقة جدا إزاء تطور الأحداث فيما يتعلق بقضية الطوارق وارتباطها بالأحداث في الشمال المالي في أعقاب سقوط نظام القذافي في ليبيا، ورغم تشتت الطوارق في المنطقة إلا أنها بقيت بعض الروابط تجمعهم نظرا لحركة الانتجاع الموسمية في أنحاء دول المنطقة، ولعل أبرز تداعيات الحرب الأهلية في ليبيا كانت العودة الجماعية للمقاتلين الطوارق في أوت 2011 والمجهزين تجهيزا جيدا ويتمتعون بخبرة قتالية كبيرة، وقد عادوا إلى كل من مالي والنيجر مما زاد المخاوف الأمنية عند الجزائر التي لطالما كانت الإدارة الفعالة للقضية الطارقية إحدى ركائز استراتيجيتها في المنطقة، وهذا ما يفسر عدم الرضا في الجزائر العاصمة عن الطموح الطارقي في إنشاء كيان مستقل في المنطقة.

بينما ينظر صانعو القرار في الجزائر بتعاطف لقضية الطوارق في مالي، إلا أنهم ينظرون بريبة لمطالبهم بحكم ذاتي أو الاستقلال، لذلك لم يكن من المفاجئ الموقف السلبي للجزائر بعد إعلان "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" عن استقلال إقليم ازواد عن دولة مالي في أفريل 2012، رغم هذا التعاطف الذي أشرنا اليه، وهذا الموقف متسق مع

سياسة الجزائر التي ترفض التعامل مع الحركات الانفصالية أو أي تكتل سياسي أو اجتماعي أو عرقي يحمل مطالب يمكن أن تهدد الوحدة الوطنية أو الترابية المعترف بها دوليا لدى دول المنطقة[1].

لقد نجحت الجزائر ومنذ الستينيات في دمج مواطنيها الطوارق في العملية السياسية من خلال تمثيل الوجهاء في البرلمان أو هياكل "جبهة التحرير الوطني"، و"توطين السكان في المدن الجنوبية، وتوفير البني التحتية الحديثة اللازمة، وتحسين ظروفهم المعيشية، لأن مغريات الانفصال تهدد بالفعل الأمن القومي الجزائري ووحدة أراضيها، ولهذا السبب لعبت الجزائر دورا رئيسيا في الوساطة بين الطوارق في الشمال المالي والحكومة المركزية في باماكو في 1990 و2006 وأخيرا في 2012[2].

ولذلك فإن الأقلية الطارقية الكائنة بالجنوب الجزائري امتازت بالهدوء والاستقرار نتيجة للعلاقات الجيدة التي تربطها بالنظام السياسي الجزائري، خلافا عن هذا تعرضت الأقلية الطارقية الكائنة بمالي والنيجر إلى الاقصاء والتهميش من طرف حكومتها، نتيجة للموقف الأخير ظهرت مجموعة من حركات الازواد تسمي نفسها تحريرية، تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر، وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر، فضلا عن التبعات الإنسانية والمشكلات الأمنية (تهريب، تجارة مخدرات، اعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها)، والتي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية، واستخدامهم كمناطق انكفاء استراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات

[1] - يحي زبير، مرجع سابق. ص 03.

[2] - سمية غضبان، "مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية- تحدي نحو تحقيق السلم والأمن في إفريقيا". مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، سبتمبر 2018، الجزائر: جامعة المسيلة، ص 56.

النظامية النيجيرية أو المالية، حيث أصبحت الجزائر طوال نزاع الطوارق في مالي والنيجر المضيف بامتياز لأعداد هائلة من طوارق مالي والنيجر[1].

كما ازدادت خطورة قضية الطوارق بمنطقة الساحل الإفريقي على الأمن الجزائري وتشكلت بعد محاولة أطراف خارجية توظيف القضية لتحقيق مصالح معينة بالمنطقة، إذ تحاول أطراف الضغط على الجزائر لتقديم تنازلات معينة باستعمال ورقة الطوارق، حيث تسعى المملكة المغربية لتحريض طوارق الجزائر ضد النظام السياسي حتى تتخلى الجزائر عن القضية الصحراوية، أما فرنسا فتبحث عن أي فرصة ممكنة للتشويش على الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع الطارقي في كل من مالي والنيجر، لأنها ولحسابات جيو– استراتيجية ترفض أن تكون الجزائر قوة اقليمية في المنطقة، إضافة إلى ذلك فإن التطورات الأمنية التي حدثت في المنطقة قد زادت الأمر تعقيدا، بعد امتداد نشاطات الإرهاب الدولي في المنطقة، حيث تحاول نفس الأطراف إيهام المجتمع الدولي بوجود اتصال وتعاون بين جماعات الطوارق وعناصر من تنظيم القاعدة، ولا شك أن استمرار هاته الادعاءات سيزيد من حالة الاحتقان داخل جماعات الطوارق المتمردة في الساحل، وهو ما سيكون له انعكاسات خطيرة على الأمن القومي الجزائري خاصة في ظل الوصول إلى تسوية عادلة لنزاع الطوارق في كل من مالي والنيجر.

وبالرغم من أن الموقف الجزائري الرافض لأي تدخل أجنبي في المنطقة موقف مبدئي في السياسة الخارجية الجزائرية، غير أنه في نفس الوقت ناتج عن التخوف من أن يؤدي هذا التدخل لنتيجة عكسية مثل تعزيز الفكر الجهادي للحركات الاسلامية وتوحيد المشاعر الانفصالية، لذلك سيكون السيناريو المثالي كما تراه الجزائر في إيجاد حل سياسي يضمن فصل كل من جماعات الطوارق ممثلين في "الحركة الوطنية لتحرير ازواد" و"حركة أنصار الدين" عن تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي" من جهة،

[1] - بوحنية قوي، "استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

وعن "حركة التوحيد والجهاد" من جهة ثانية، حيث أن الأساس المنطقي لهذا السيناريو هو أن هذا الفصل سيمكن دول المنطقة من ضرب عصفورين بحجر واحد، فمن ناحية سيمكن من معالجة المطالب المشروعة للطوارق، ومن ناحية أخرى سيمكن من ضرب الحركات الإرهابية بمساعدة ممكنة من الحركات الطارقية[1].

2- مشكلة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري: على الرغم من عوامل الضعف التي تتسم بها دول الساحل الإفريقي والصحراء، والتي جعلت غالبيتها تصنف ضمن الدول الفاشلة، فقد جاءت التأثيرات الأمنية التي عكستها تطورات دول الشمال الإفريقي خلال العقدين الأخيرين لتضاعف حجم التهديدات الأمنية والإنسانية التي تعيشها هذه الدول، فقد دفعت هذه التهديدات المنطقة لتصبح جزءا من "قوس الأزمات" الذي كان يمتد في السابق من أفغانستان مرورا بإيران والجزيرة العربية حتى القرن الإفريقي[2].

لقد تحول الساحل الإفريقي إلى فناء خلفي للجماعات الإرهابية في الشمال الإفريقي، خاصةً تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الذي انتشر في الصحراء الكبرى منذ صيف عام 2003، وبدأ في استهداف دول الساحل والصحراء منذ هذا التاريخ، حيث كان لموريتانيا والنيجر النصيب الأكبر من هجمات التنظيم، إضافة إلى الدور المتزايد لجماعة "بوكو حرام" في تهديد دول المنطقة مثل نيجيريا، والكاميرون[3].

لقد أصبحت المساحات الواسعة لمنطقة الصحراء الكبرى وساحل غربي إفريقيا، المناطق المفضلة لنشاط تنظيم "القاعدة"، الأمر الذي دفع عناصر التنظيم إلى اللجوء إلى

[1] - رتيبة برباش، "مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري". المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 09، ديسمبر 2019،الجزائر: جامعة الجزائر 3، ص ص 257-258.

[2] - أميرة محمد عبد الحليم، "التدخل الدولي في مالي: الأسباب والفرص". القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، 2013/01/23.

[3] - عشور قشي، "التنافس الفرنسي – الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل". المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 46/45، شتاء – ربيع 2015، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 81.

منطقة الساحل الإفريقي التي تفتقر هذه المنطقة الشاسعة للمشاريع التنموية، إضافة إلى أنها تعيش في ظل فراغ أمني، حيث لا يوجد في تلك الأقاليم ما يستدعي حضور أي حكومة، وتقدر قوات الجماعات الجهادية والإرهابية حسب بعض المصادر الإعلامية بأكثر من ألفي فرد (حوالي 700 فرد من أنصار الدين؛ أكثر من 600 تابعين للقاعدة، أكثر من 300 ينتمون لحركة التوحيد والجهاد، وبعض المنتمين لحركة بوكو حرام)، حوالي 400 جاؤوا من أفغانستان وبعض الدول العربية وحتى من أوروبا، هذه المجموعات التي تأخذ من شمال مالي ميدانا لنشاطها وتحركاتها، منظمة في شكل مجموعات صغيرة مدربة على حرب العصابات، وبعض أفرادها ينشطون في منطقة الساحل منذ عدة سنوات وتربطهم علاقات تجارية وتهريب مع بعض السكان المحليين، وبالتالي فهم على معرفة جيدة بالأرض ومتعودون على مناخ المنطقة[1].

ولقد زاد من حدة الأنشطة التي تقوم بها جماعات مسلحة مثل "تنظيم القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي"، و"جماعة بوكو حرام"، و"حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" وكذا سائر التنظيمات الإجرامية العابرة للأوطان، انتشار تدفقات الأسلحة، فتورطت في الإتجار بالبشر، وانتهاك حقوق الإنسان، والإتجار بالمخدرات، وغير ذلك من الممارسات غير المشروعة، مما أدى إلى إضعاف سلطة الدولة في تلك الأقاليم.

وإن كانت الجزائر قد نجحت إلى حد كبير في تسيير أزمة الطوارق ولم تسمح باشتداد الخلاف بينهم وبين مالي والنيجر، عبر المبادرات الثنائية ومتعددة الأطراف وحالات الوساطة التي أشرفت عليها وقادتها، وبالتالي كبحت تهديد هذه الأزمة لأمنها القومي، فإنها اليوم لازالت تعاني من مشكل انتقال العمليات المسلحة للتنظيمات الإرهابية إلى منطقة الصحراء الكبرى، عبر مد مجال نشاطها إلى صحراء موريتانيا، مالي، النيجر، وتشاد، بعدما كانت هذه التنظيمات تتخذ من هذه المناطق في السابق خلفية لدعم

[1] - عصام عبد الشافي، "معضلة مزمنة: تعقيدات غياب الأمن في الساحل والصحراء". مجلة السياسة الدولية، العدد 195، جانفي 2014، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ص ص 150- 153.

عملياتها لوجيستيا، وللتدريب العسكري واستقطاب متطوعين جدد في صفوفها، فأصبحت هذه التنظيمات تشكل فواعل جيوسياسية إقليمية عبر قومية ودون دولية، ذات ارتباطات فكرية مادية وعضوية مع الإرهاب العالمي، تؤثر بشكل حاسم في الديناميكيات الأمنية للمنطقة[1].

لقد استفاد الإرهاب في الجنوب الجزائري من الوضع غير المتحكم فيه هناك، حيث تنتشر النزاعات المسلحة والحروب في الدول المجاورة، وعدم الاستقرار السياسي والمؤسساتي، إلى جانب العجز والتخلف الاقتصادي والفقر، وهوما أدى إلى تمركز الإرهاب هناك من خلال ما سمي بـ"القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"[2]، وقد تصاعدت العمليات الإرهابية التي ترتكبها هذه المنظمة الإرهابية هناك، والتي أصبحت تستهدف الجزائر، سواء بواسطة الاعتداءات ضد قوات الأمن، أو ضد أماكن مقصودة والتي كان أهمها، الهجوم على القاعدة البترولية تيقنتورين، بعين أمناس جنوب الجزائر، أو عمليات الاختطاف التي تستهدف الرعايا الغربيين مقابل المطالبة بالفدية، والتي أصبحت تجارة رائجة.

كما توسع النشاط الإرهابي في جنوب الجزائر بشكل كبير وبالذات فيما يتعلق بتهريب المخدرات والمتاجرة بها وبالأسلحة كذلك، أو التعامل مع المنظمات الإجرامية الأخرى التي تقوم بهذه الأعمال المختلفة، وهو ما أدى بدوره إلى تفاقم ظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها[3]. كما كان للأزمة الليبية تأثير كبير على نمو واشتداد القوة الإرهابية هناك، نظرا لضعف إدارتها الأمنية، بالإضافة إلى انتشار الأسلحة بشكل كبير، وهو ما أتاح الفرصة لعناصر "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، بالتحالف مع

[1] - حسام حمزة، مرجع سابق. ص 92.

[2] - S.Goub, "la lutte contre le Terrorisme et la Criminalité au Sahel". El Djeich, N° 570, Janvier 2001, Algerie, p38.

[3] - Ait Amirat Malika," Stratégie Mondiale contre le Terrorisme". El Djeich, N° 567 , Octobre 2010, Algerie, p51.

تجار المخدرات، ومع غيرهم من التجار غير الشرعيين في الأمور الأخرى، ومع كل التجار والعصابات الإجرامية، حيث يضمنون تأمين الطريق لهم بالمنطقة، لنقل بضائعهم إلى وجهات وأماكن يتفقون عليها معهم، فهناك ارتباط وثيق وتكاملي بين الإرهاب والأعمال الإجرامية الأخرى، فهو (الإرهاب) يتفاعل ويتعاون مع الجريمة المنظمة، حيث تظهر هذه العلاقة التكاملية بينهما بمختلف أشكالها، بقيام هذه الأخيرة بتمويل الشبكات الإرهابية بالأموال والسلاح والمعدات التكنولوجية مقابل توفير الحماية لعملياتها غير المشروعة، وتأمين الطريق لها[1].

3- مظاهر الجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء وأثرها على الأمن الجزائري:

أ- **تهريب وتجارة المخدرات:** تشير الدراسات إلى أن هناك كميات كبيرة من الكوكايين ومن الهيروين، يتم ترويجها في العالم تمر بالقارة الإفريقية عبر الساحل والصحراء، وهذا الكم الهائل الذي يدخل الجزائر من الدول المجاورة للساحل، يتم المتاجرة به وترويجه في الجزائر نفسها، والآخر يتم إيصاله إلى أوروبا أو جهات أخرى من العالم، ولا يخفى أن جريمة الاتجار وتهريب المخدرات تعد تهديدا جديدا وخطيرا لأمن الجزائر واستقرارها، يمس بتأثيراته السلبية والخطيرة جميع مكونات الأمن القومي الجزائري (الفرد، والمجتمع، والدولة .... وغير ذلك)[2]. ومما ساعد عصابات الجريمة بأنواعها على توسيع نفوذها وبسط سيطرتها في منطقة الساحل وجنوب الجزائر هو شساعة المنطقة، بالإضافة إلى وجود تلك العلاقة القوية التي تربط هذه العصابات بمختلف المنظمات الإجرامية الناشطة على المستوى العالمي، مما أكسبها إمكانيات مادية ولوجيستيكية كبيرة جدا زاد من صعوبة مراقبتها أو وضع حد لأعمالها[3].

[1] - البسيوني محمد شريف، الجريمة المنظمة عبر الوطنية. القاهرة: دار الشروق، 2004، ص 53.

[2] - Fares Ali," Criminalité Crime Organisé et l'Immigration les chiffres de la Gendarmerie". Liberté, Juin 2007.

[3]- وكأمثلة على ذلك ففي الفترة بين 2005 و 2008 استقبلت المنطقة عشرات الأطنان من الكوكايين، بلغ 46 طن. كما أنه في الفترة بين 2005 و2007، تم القبض على أكثر من 4870 شخصا من المهاجرين غير الشرعيين ،

ب- التهريب والإتجار بالبشر: أصبحت هذه التجارة تمثل إحدى التحديات الخطيرة التي تهدد الأمن والمجتمع الجزائري وتهدد استقراره، وتهريب البشر عبر الحدود وتجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أحيانا عن طريق التهديد بالقوة أو باستعمالها الفعلي أو غير ذلك من الأشكال، من أجل الحصول على مبالغ مالية من هؤلاء الأشخاص، مقابل نقلهم إلى الأماكن التي يرغبون الوصول إليها عبر حدود الدول، وغالبا ما تكون عملية القيام بهذه الممارسات غير مؤمنة، وتعتبر خرقا لقوانين الهجرة للدولة الجزائرية وللدول المهاجر منها وإليها من طرف المتورطين في هذه العملية، حيث يتعرض الكثير من الأشخاص المهربين أثناء عملية التهريب إلى مخاطر كثيرة تعرض حياتهم للخطر[1].

وتعد منطقة الساحل وجنوب الجزائر طريق عبور دولية مهمة للمهاجرين غير الشرعيين انطلاقا من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء، مرورا إلى أوروبا عبر الجزائر من خلال البحر المتوسط، باعتبارها -في الوقت نفسه- ملجأ وملاذا آمنا لتجميع هؤلاء المهاجرين، ونقلهم عبر الطرق والممرات المبرمجة من طرف عصابات متخصصة في ذلك.

ولقد عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العقدين الأخيرين تفاقما سريعا وخطيرا، يهدد استقرار المنطقة ويمس بالمصالح الحيوية للعديد من الدول المتأثرة بها[2]، وقد قدر عدد المهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا -على سبيل المثال- عبر طريق الساحل ب 55 ألف مهاجر سنة 2007، جنى من ورائهم المهربون 150 مليون دولار[3].

متورطين في المتاجرة بالمخدرات في الجزائر، معظمهم أفارقة. للمزيد أنظر: Wannemberg Gail , "Organized Crime in West Africa", African Security Review 14 (4) 2005.

[1] - بن مسفر محمد الشمراني عبد الخالق، "الجريمة المنظمة: سياسة المكافحة في التشريع الإسلامي والقانون الجنائي". مذكرة ماجستير غير منشورة، المملكة العربية السعودية: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2001، ص 75.

[2] - بودينار سمير، "تأثير الهجرة غير القانونية في إفريقيا على دول العبور". ورقة قدمت لندوة الهجرة العربية الإفريقية إلى الخارج، جامعة الدول العربية، 17، 18 نوفمبر 2008 .

[3] - المكتب الأممي لمكافحة الجريمة المنظمة: خلاصة وافية، نيويورك: الأمم المتحدة، 2007.

ويستغل الأشخاص المهربون والمتاجر بهم في أعمال غير مشروعة كالاستغلال الجنسي، مثل دعارة الأطفال والنساء خاصة في أوروبا، وكذلك تسخيرهم في بعض الأعمال أو تجنيدهم في الحروب والنزاعات في أفريقيا، أو حتى في الأعمال الإرهابية والجريمة المنظمة، وفي بعض الأحيان يتم الاتجار بالأعضاء البشرية للحصول على الأموال الطائلة.

وتعد القارة الإفريقية من بين القارات التي عرفت انتشارا واسعا للاتجار بالبشر، وتعتبر دولة نيجيريا مصدرا وسوقا واسعا لذلك، حيث يتم جلب وتهريب الأشخاص من الأدغال الإفريقية ومن الصحراء ليتم بيعهم، سواء للجهات المحلية في مالي والنيجر وموريتانيا، أو لجهات دولية تستغلهم في أوروبا[1]. كما أن دولة مالي تعتبر هي الأخرى من الدول التي تعرف ظاهرة الاتجار بالبشر، فقد أشارت التقديرات لسنة 1998، أن هناك من 10 إلى 20 ألف طفل مالي، تمت المتاجرة بهم، وإخضاعهم للسخرة[2]. كما أن ليبيا تعتبر من بين الدول التي أصبحت مكانا للمتاجرة بالبشر واستغلالهم جنسيا، أو إخضاعهم للعمل القسري، حيث تشير الإحصائيات إلى ما يقارب 2،1 مليون ضحية هذه المتاجرة، كذلك نجد السودان، التي تعتبر معبرا مهما للاتجار بالنساء الأثيوبيات والفلبينيات، وتحويلهم إلى أوروبا، وكذلك الاتجار بالأطفال، خاصة في ظل الحرب الأهلية هناك، حيث تم تجنيد هؤلاء الأطفال لاستخدامهم في هذه الحرب.

ج- تجارة وتهريب السلاح: أصبحت هذه التجارة منتشرة بشكل كبير جدا، وأضحت الممول الرئيسي للنزاعات المسلحة والصراعات في أفريقيا، كما أنها تسببت في انتشار تهريب السلاح والمتاجرة به، ولهذا نجد أن من بين أهم مصادر الأسلحة وتهريبها هي

[1] - مرعي أحمد لطفي، استراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر. القاهرة: دار النهضة العربية، 2009، ص 73.

[2] - Amado Philipe de Andrès, " West Africa under Attack, Drugs, Organized Crime & Terrorism as new threats to global security". New York: UN Office on Drugs & Crimes, UNISCI, Discussion Papers, No 16, Jan 2008, pp 203- 227.

الدول التي شهدت حروبا أهلية ونزاعات داخلية وما زالت تشهدها، فهي تعتبر جسورا لتهريب هذه الأسلحة عبر دول المنطقة، ولقد تزايدت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة وخاصة بالنسبة للسلاح الفردي والذخيرة الخفيفة، وزادت ظاهرة تهريب السلاح والمتاجرة به في منطقة الساحل والجنوب الجزائري حدة في السنوات الأخيرة، وكان للأزمة الليبية دورا كبيرا في زيادة انتشار الأسلحة فيها بشكل مهول[1].

تبعا لما ما سبق فقد بدأت تجارة السلاح في جنوب الجزائر في التزايد التصاعدي الخطير، حيث عرفت نشاطا غير مسبوق في السنوات الأخيرة، ومما ساعد في تفاقمها هو سهولة ترويجها، ومع تأزم الوضع في المنطقة وخاصة في ليبيا ومالي، استفحلت ظاهرة تهريبها وخطورتها وذلك بسبب المشاكل والصعوبات الكثيرة جدا التي تواجهها مراقبة الحدود الجزائرية الجنوبية وذلك نظرا لشساعتها، ولعدم توفر الإمكانيات اللازمة للقيام بذلك لدى الجزائر.

ومما يدعو للقلق أن نشاط تهريب السلاح وكل أنواع التهريب الأخرى تطور بشكل غير مسبوق، فمهربو السلاح بجنوب الجزائر أصبحوا أكثر تنظيما وحيازة على موارد مالية ضخمة جدا، وعلى وسائل تقنية جد متطورة مما ساعدهم على أداء مهمتهم الخطيرة.

وتشكل الجريمة المنظمة وبالأخص المتعلقة بالإتجار بالمخدرات تهديدا جديدا للأمن الجزائري، يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة، المجتمع، الأفراد)، والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قانونية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له، وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء

[1] - "The Complex Dynamics of Small Arms in West Africa". New York: United Nations Institute for Disarmament Research, 2008.

(خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين نيجيريا والكاميرون)، وضعف الأنظمة الجنائية في دول إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، إضافة إلى الحروب والنزاعات فيها، وانكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية، في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين، وتشير أرقام كميات القنب الهندي والكوكايين والهيروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة والمؤثرة على العقل، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن الجزائري، خاصة أن بعض المختصين يؤكدون على أن الكميات التي تحجز وتتلف في الجزائر أقل بكثير من الكميات التي عبرت نحو بلدان أخرى أو استقرت فيها من أجل الاستهلاك المحلي[1].

إن الرواج المتزايد للمخدرات في الجزائر يؤدي إلى عواقب وخيمة على الأفراد (خصوصا الشباب)، فهو يغذي الجريمة الحضرية وداخل الأحياء وبالتالي يصبح تهديدا للأمن الجزائري من الداخل، وعليه فإن الإتجار بالمخدرات وترويجها في الجزائر، والذي هو من فعل شبكات الجريمة المنظمة يجب أن يرفع إلى مصف التهديد الوجودي، بحكم أنه يلحق ضرار فادحا بالسلامة الصحية، المعنوية والعقلية، للمجتمع الجزائري من جهة، وبتماسك الدولة الجزائرية في حد ذاتها من جهة أخرى.

4- الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل وأثرها على الأمن الجزائري:

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة هجرة الأفارقة للجزائر باعتبارها دولة عبور للدول الأوروبية أو دولة مقصد، وذلك نتيجة للأوضاع السائدة في دول الساحل من نزاعات وحروب ونقص في التنمية، فتضاعفت نسبة المهاجرين الأفارقة في الجزائر الذين

[1] - حسام حمزة، مرجع سابق. ص 95.

يحـــاولون عبـور المتوسـط وصـولا للضـفة الشـمالية، وذلـك باتخـاذ عـدة ممـرات جغرافيـة أهمهـا ممـر النقـل البـري مـن "لاغـوس" و"بنـين سـيتي" فـي نيجيريـا، مـرورا "بكـانوو سـيكوتو" فـي شـمال نيجيريـا، ثـم عبـر الحـدود إلـى "مـرادي زينـدر" فـي النيجـر و"ارليـت" فـي الشـمال وبعـدها إلـى "تمنراسـت" فـي جنـوب الجزائـر، وبعـدها يتشـتت المهـاجرون نحـو شـمال المتوسـط، فـالراغبون فـي الوصـول إلـى إيطاليـا إمـا يتوجهـون شـرقا نحـو ليبيـا، أو نحـو البلـدان السـاحلية الجزائريـة الشـرقية خاصـة ولايـة عنابـة، أمـا فيمـا يخـص الـراغبين فـي الوصـول إلـى إسـبانيا فيتوجهـون غربـا نحـو المغرب، أو غرب العاصمة الجزائر إلى ولاية وهران.

فنتيجة للأوضاع المزرية والنزاعات والحروب التي تشهدها دول الجوار أصبحت الجزائر وجهة للمهاجرين الأفارقة بشكل غير شرعي، وهناك من يعتبرها منطقة عبور للدول الأوروبية، مما يشكل تهديدا للأمن الجزائري بمختلف مستوياته السياسية الأمنية والاقتصادية الاجتماعية وزعزعة استقرارها.

أ- **الآثار السياسية الأمنية:** أفرزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة إلى الجزائر تداعيات سياسية وأمنية أثرت سلبا على الأمن الجزائري، حيث تبرز التداعيات السياسية للمهاجرين غير الشرعيين من خلال نقل الحروب والنزاعات للدول المستقبلة، وظهور صراعات بينهم وبين السكان الأصلين، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي. أما فيما يخص الآثار الأمنية فتتضح من خلال ارتباط ظاهرة الهجرة غير شرعية بظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث تستغل الجماعات الإرهابية الأوضاع الصعبة التي يعيشها المهاجرون غير الشرعيين، فتعمل على إغرائهم بالأموال لتمويل عائداتهم مقابل تجنيدهم في صفوفها، وبالتالي زرع عملاء للجماعات الإرهابية في أوساط المهاجرين غير

الشرعيين، ونشر أفكار متطرفة بينهم، وتواطئ فيما بينهم (المهاجرين غير الشرعيين والجماعات الإرهابية) لتبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن[1].

كما تبرز العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والإرهاب في أن الحركات الإرهابية المنتشرة في ساحل الأزمات عادة ما يتورط فيها المهاجرون غير الشرعيين، فنجد على سبيل المثال تنظيم القاعدة في منطقة الساحل يعتمد على المهاجرين غير الشرعيين في تكوين سراياه، فالهجرة غير الشرعية تبدأ بوصفها هجرة فقر لتتحول الى انفلات أمني خطير عابر للساحل الإفريقي[2].

فقد أشارت أغلب الدراسات الأمنية الى خطورة الهجرة غير الشرعية، على خلفية علاقاتها بالحركات الإرهابية والجريمة المنظمة خاصة على الحدود. وفي هذا السياق أكدت دراسة أمنية أعدتها خلية الاتصال بقيادة الدرك الوطني الجزائري على أن الهجرة غير الشرعية تشكل إحدى أولويات قيادة الدرك، بعدما تحولت إلى نشاط إجرامي على علاقة بشبكات إجرامية أخرى، منها الإرهاب خاصة على الحدود. ويتزامن هذا مع تنامي ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل، إذ تقوم الجماعات الإرهابية باستغلال الأوضاع الصعبة التي يعاني منها كثير من المهاجرين لتجنيدهم في صفوفها لتنفيذ أعمالها الإجرامية.

وتتضاعف التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر مع تحول الهجرة الى قضية أمنية من خلال ارتباطها بالجماعات الإرهابية في ساحل الأزمات الإفريقي، ذلك أن جريمة الإرهاب متشعبة وتجمع بين كل أصناف الجريمة المنظمة، بما فيها تهريب البشر أو تورطهم في أعمال عبر استغلال الإحباط الذي قد يصيب المهاجرين غير الشرعيين أمام السياسات التشددية المطبقة على حركة الهجرة القانونية، كما أن

[1] - عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2014، ص 82.

[2] - "التنظيم الإرهابي سيجلب المهاجرين السريين"، جريدة الخبر الجزائرية، عدد يوم 22 ماي 2011.

المنظمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي لا تورط المهاجرين غير الشرعيين فقط في تنظيماتها بل تعمل على تمرير العشرات من الأشخاص الذين يرغبون في الهجرة غير القانونية، من دول مثل نيجيريا، كوت ديفوار، الكاميرون ومالي، باستعمال تقنيات التزوير خاصة في جوازات السفر، فهذه التنظيمات تجمع عادة بين كل صور الجريمة المنظمة من تهريب البشر تهريب السلاح والتزوير.

إضافة إلى استخدام المهاجرين غير الشرعيين في ارتكاب مختلف الأعمال الإجرامية المهددة للأمن الوطني الجزائري، مما يصعب التعرف عليهم من طرف الأجهزة الأمنية لأنهم غير مسجلين ولا يملكون هويات تثبت شخصيتهم. ففي هذا الإطار يمكننا الإشارة إلى أنه في بداية سنة 2017 أحبطت مصالح الأمن لولاية تمنراست أكثر من 20 عملية تسلل لجماعات إرهابية خطيرة من رعايا أفارقة تم استقطابهم وتجنيدهم في مجمعات بشمال مالي، التي تمثل في نفس الوقت منطلق للمهاجرين غير الشرعيين[1].

أما فيما يخص مظاهر ارتباط الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة فتتمثل في انضمام المهاجرين غير الشرعيين إلى مختلف التنظيمات الإجرامية العابرة للحدود، والخاصة بتجارة المخدرات وتهريبها، ولم تكتف هذه العصابات بتجارة وتهريب المخدرات فحسب، بل أرادت تحويل الجزائر إلى بلد مستهلك ومنتج للمخدرات، فحسب مصالح الأمن لولاية تمنراست أوقفت عدة مهاجرين غير شرعيين بحوزتهم كميات معتبرة من بذور القنب الهندي، وكانوا يتعاملون مع مزارعين جزائريين لزراعة حقول المخدرات في الصحراء الكبرى[2].

[1] - "تحقيقات حول تورط مهاجرين أفارقة في أنشطة إرهابية". جريدة البلاد الجزائرية، عدد 5440، 10 اكتوبر 2017.

[2] - سمير قط، "الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو /عبر الجزائر :بين المناولة الأمنية مع أوروبا والتحديات الداخلية". ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، 24-25 نوفمبر 2013، الجزائر: جامعة قالمة.

ومن بين الرهانات الأمنية التي تشهدها الجزائر أيضا تهريب السلاح الذي يتورط فيه المهاجرون غير الشرعيين، فالتجارة غير القانونية بالأسلحة لها تداعيات على الأمن الدولي ككل، وتعتبر القارة الإفريقية وبالخصوص منطقة الساحل الإفريقي الأكثر تضررا نتيجة التدفق العشوائي للأسلحة، الأمر الذي يعيق مختلف جهود التنمية والديمقراطية بالقارة الإفريقية. ويشكل تهريب الأسلحة الخفيفة ثلث المبادلات الرسمية التي تتم على مستوى سوق الأسلحة، وبهذا فهي تمثل تهديدا للأمن في إفريقيا، خاصة أن هذه الأخيرة أصبحت تجذب الدول الراغبة في التخلص من فائض الأسلحة التي تجاوزها التطور التقني[1].

وتعتبر الأزمات والحروب من بين العوامل التي تساعد على تزايد معدلات الاتجار بالسلاح، وهو الأمر الذي ينطبق على الأزمة في ليبيا أين تحولت الى سوق مفتوحة للاتجار بالأسلحة وتهريبها، فأصبحت بذلك العصابات تستغل المهاجرين غير القانونيين سواء القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء في اتجاه الشمال أو أولئك المتواجدين في ليبيا الفارين من العنف، فخلال حركتهم يتورط المهاجرون في عدة قضايا من أبرزها تهريب السلاح، فالحدود الجزائرية وفي ظل الأزمة الليبية تشهد زيادة في حدة هذه الظاهرة، في هذا السياق حذرت الندوة الجزائرية حول مكافحة الإرهاب في سبتمبر 2010 من تحول منطقة الساحل إلى خزان للبارود نتيجة لانتشار السلاح والمتفجرات وتورط الآلاف من العمال والجماهير والمرتزقة في هذه المنطقة.

لقد أصبحت قضية الهجرة غير الشرعية وارتباطها بتجارة الأسلحة تهدد الأمن الوطني الجزائري، خاصة بعد ما أصبح المهاجر غير الشرعي يتورط في كل أنواع الجريمة المنظمة، حيث تشير أغلب تقارير الشرطة القضائية أن حوالي 70 بالمائة من المهاجرين غير الشرعيين متورطون في شتى أنواع الجرائم العابرة للحدود، والتي على

[1] - مولود غشة، "التجارة الشرعية بالأسلحة- سماسرة الموت". مجلة الجيش الجزائرية، عدد 547، فيفري 2012، ص ص 28- 29.

رأسها تهريب السلاح والاتجار به. كما أن هناك صلة وثيقة بين شبكات نقل المهاجرين غير القانونيين من دول الساحل الإفريقي باتجاه الجزائر وشبكات تهريب الوقود الجزائري باتجاه النيجر وشبكات تهريب السجائر، انطلاقا من مالي مرورا بتمنراست ثم بالحدود مع جانت باتجاه ورقلة مع شبكات التهريب والمتاجرة بالأسلحة، والتي لا تزال شبكات تهريبها والمتاجرة بها قريبة من الحدود الجزائرية النيجيرية تتحين الفرصة لتمريرها إلى دول المغرب العربي وفي مقدمتها الجزائر، حيث تمثل دول تشاد ومالي والنيجر مصدرا للأسلحة المسوقة من طرف شبكات متخصصة في المتاجرة بالأسلحة في الجزائر وهي أسلحة قديمة مصدرها الدول الأوروبية والتي تتخلص من مخزونها من الجيل القديم.

ب- انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الاقتصادي الجزائري: الهجرة غير الشرعية بالرغم من كونها فرصة لتغطية النقص في اليد العاملة لدى المجتمعات المستقبلة لها، إلا أنها تشكل أحد الجوانب غير العسكرية المهددة للأمن، فهي تؤثر على عدة مجالات بما فيها اقتصاد الدول، خاصة لدى دول المقصد أو العبور، ذلك أن الأمن الاقتصادي يشكل أحد أوجه الأمن الإنساني، حيث يتعلق الأمن الاقتصادي بقضايا البطالة، الأمن، الأمن الوظيفي والفقر[1].

ويعتبر الاقتصاد أحد أبعاد الأمن الإنساني التي قد تمسها الهجرة فاذا انطلقنا من تفاسير المقاربات الاقتصادية حول حركة الهجرة المرتبطة بالدوافع الاقتصادية، فإن أغلب المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة يأتون إلى الجزائر للاستقرار بها والبحث عن فرص العمل بها، وهو ما أكدته أغلب الدراسات في دوافع هجرة الأفارقة إلى الجزائر، فالهجرة غير الشرعية وتداعياتها تبرز أساسا بسبب الوضع غير القانوني للعمال المهاجرين[2]. حيث يظهر تأثير الهجرة غير الشرعية من خلال خلق نسبة بطالة جديدة تضاف إلى

[1] - خديجة عرفة محمد أمين، " الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي". الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009، ص 94.

[2]- Adelina Miranda, William Berthomière et Véronique Petit, "Femmes en migration: travail, famille". Revue Européenne des Migrations Internationales, Vol 31, n 01, 2015.

الأصلية للبلاد المستقبلة، مما يؤدي إلى خلق جو من الحساسية بين المواطنين والمهاجرين على أساس أنهم ينافسوهم على مناصب العمل[1].

فالمهاجر غير الشرعي يساهم بشكل كبير في انخفاض الأجور لدى العامل الأصلي، من خلال كلفة تشغيل المهاجر السري ومرونته في تقبل أعمال صعبة حسب احتياجات سوق العمل وغالبا ما تكون منبوذة اجتماعيا، والمتمثلة أساسا في قطاعات الفلاحة والبناء، وهو الوضع الذي يؤثر سلبا على العمال المحليين، ويؤدي إما إلى انخفاض أجورهم أو رفع نسبة البطالة في صفوفهم، فالهجرة غير الشرعية من الناحية الاقتصادية لها فوائد عادة ما تكون في صالح أرباب العمل الذين يستفيدون من الوضع غير القانوني للمهاجر.

ومن بين آثار الهجرة غير الشرعية على اقتصاد الجزائر، كونها تشهد زيادة في حجم الهجرة من طرف المهاجرين الأفارقة غير القانونيين، تعاظم المشاكل الاقتصادية من خلال استحواذ هؤلاء المهاجرين على كثير من فرص العمل التي يحتاج إليها المواطنون الجزائريون، ولذلك فهم يحدثون خللا في ميكانيزمات وآليات العمل المنظمة على مستوى القطاع الخاص، في كثير من المجالات كالبناء النظافة والحرف اليدوية وغيرها.

ويشكل التواجد غير القانوني للأفارقة في الجزائر تحديا بالنسبة للمواطنين في الظفر بفرص العمل، وعموما فإن أهم الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على الجانب الاقتصادي والتنموي تتمثل في ما يلي[2]:

- الإخلال بآليات سوق العمل وخلق عدم توازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة.
- انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وشروط عمل قاسية.

[1] - صورية عباسة دربال، "الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي". في: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، بيروت: دار الرافد ناشرون، 2014، ص 86.
[2] - عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سابق. ص 83.

- تزايد نسبة البطالة بين العمالة الهامشية.
- الضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية.
- انتشار المشاريع الوهمية.
- إحصائيات تزايد جرائم غسل الأموال.

ج- آثار الهجرة غير الصحية على الأمن الصحي في الجزائر: يمثل الأمن الصحي للمجتمعات أحد الجوانب التي تمسها الهجرة غير الشرعية، فالقارة الإفريقية وباعتبارها منطقة تعرف انتشارا كبيرا للأمراض الخطيرة كالسيدا والملاريا، فإن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون ناقلا لهذه الأمراض، فمن أبرز تحديات الأمن الصحي هو الأمراض المهددة للصحة العامة وحياة الأفراد، وكذلك مدى إتاحة الرعاية الصحية للأفراد[1].

سجلت الجزائر ارتفاعا محسوسا في حالات الإصابة بالسيدا، حيث بلغ عدد الحالات المصرح بها إلى غاية31 مارس 2011 حوالي 1198 حالة، و5078 حالة حمل فيروس نقص المناعة البشرية، وتعد الهجرة والتنقل وفيروس نقص المناعة البشرية "الايدز" ظواهر عالمية رئيسية في الألفية الجديدة، وتعتبر الجزائر حسب برنامج الأمم المتحدة المشتركة (أونوسيدا) كبلد يعيش مع الوباء بنسبة 0.1 بالمائة، حيث تعتبر الهجرة غير الشرعية كأحد العوامل المساعدة في ارتفاع هذه النسبة[2].

إن توافد عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين وما يحملونه من أمراض مستعصية وخطيرة خاصة الإيدز أصبح يشكل تهديدا وخطرا على صحة السكان، كما أن أغلب الإصابات بهذا الداء على المستوى الوطني سجلت بتمنراست، إذ تشير الإحصائيات أن تمنراست في الفترة الممتدة ما بين 2005 و2007 عرفت توافد بين 5000 و7000 مهاجر غير شرعي من الدول الأفريقية كأوغندا، غينيا، غانا، ومالي[3].

[1] - خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق. ص 94.
[2] - سعاد بوعبوش، " 1198 حالة إصابة فيروس السيدا بالجزائر". جريدة الشعب الجزائرية، عدد يوم 2011/05/07.
[3] - المرجع نفسه.

لقد أدى تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين بالمنطقة القيام بأعمال وممارسات محظورة، كالنهب والسرقة وغيرها، غير أن أخطرها هو إقدام البعض من المهاجرين غير القانونيين على تنظيم شبكات مختصة في الدعارة، نتج عنها تفشي مرض السيدا، حيث تؤكد الأرقام المسجلة على مستوى ولاية تمنراست ذات الكثافة السكانية المنخفضة أن حوالي 195 شخصا يحملون الفيروس، دون احتساب الحالات غير المسجلة أو تلك غير المصرح بها، خاصة و أن رقم 195 مقارنة بعدد السكان يجعل ولاية تمنراست تحتل المرتبة الثانية على المستوى الوطني، وتعد ورقلة من بين الولايات المفضلة للمهاجرين الأفارقة غير القانونيين خاصة أحياء سكرة والروسيات والدري، حيث وصل عدد المصابين بداء نقص المناعة المكتسبة أكثر من 837 حالة[1].

كما يعرف داء حمى المستنقعات المتسرب عبر المناطق الحدودية الإفريقية تفشيا كبيرا أيضا، فقد وصل عدد المصابين في سنة 2011 إلى 344 حالة، بالرغم أن الجزائر وفرت محطتين للمراقبة الطبية تشمل كل من منطقتي تنزوشين وعين قزام، ومن مصادر هذا المرض النازحون من النيجر ومالي، والذين يساهمون كذلك في انتشار أمراض أخرى على غرار "الزهري"، حيث سجلت حوالي 64 حالة إصابة خلال سنة 2012[2].

د- انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري: يرى "أولي ويفر" أنه وكنتيجة للتحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، فإن المجتمع معني بالتهديدات أكثر من الدولة، وعليه فقد انشغل الأفراد و ارتبط خوفهم بالمواضيع كالهجرة، ضياع القيم الثقافية، فقدان نمط الحياة، وعليه فالأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر انسجاما وتوافقا لتحليل هذه الرهانات الجديدة التي تعاني منها إفريقيا بشكل عام والجزائر خاصة،

[1] - الطيب.د، محسن.خ، كريم.ش، "الرعب القادم من الجنوب : أكثر من 5000 مهاجر إفريقي غزو تمنراست في عامين". جريدة النهار الجديد الجزائرية، عدد يوم 2008/12/02.

[2] - فضيلة بودرويش، " 69 حالة جديدة لفيروس الإيدز و 334 لداء الحمى القلاعية". جريدة الشعب الجزائرية، عدد يوم 2012/01/23.

ومن هذه المنطلق قدم "ويفر" الأمن المجتمعي على أنه قدرة مجتمع ما على الثبات على سيماته الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الحقيقية[1].

وتتجاوز الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية الجانب الاقتصادي لتصل إلى المساس بالحياة الاجتماعية والثقافية أيضا، وهو ما يجعل المنظومة القيمية والثقافية تتأثر بوجود أعداد هائلة من المهاجرين السريين، حيث يتلخص مفهوم الأمن المجتمعي في الحفاظ على القيم الثقافية والمجتمعية ومراعاة النظام القيمي والأمن المجتمعي[2].

وإذا كانت الآثار الاقتصادية السلبية للهجرة غير الشرعية تظهر سريعا، فإن الآثار الاجتماعية والثقافية يكون ظهورها تدريجيا وبصورة بطيئة مقارنة بالآثار الاقتصادية، غير أنها تتعزز يوما بعد يوم، وهو ما يخلق صعوبة في السيطرة عليها ومعالجتها في مدة قصيرة، لأن تعامل المواطنين مع أفراد لا يعرفون عنهم شيئا على المستوى الصحي والأخلاقي والديني والأمني يشكل خطرا على المنظومة الاجتماعية، كما تساعد الهجرة غير الشرعية على تنامي مجموعة من الظواهر الاجتماعية السلبية كانتشار المخدرات، الفاحشة، والقتل، الأمر الذي قد يمس بالأمن الاجتماعي للجزائريين[3].

وتكمن أهمية الأمن المجتمعي للجزائر في القدرة على الحفاظ على خصوصياته المرتبطة بالثقافة واللغة وبعض الممارسات الوطنية والدينية، لذلك فإن تواجد المهاجرين الأفارقة يحدث خللا في هذه التركيبة الثقافية والاجتماعية، لأنهم ينقلون ثقافاتهم، لغاتهم، وعاداتهم السلبية التي ينبذها المجتمع الجزائري، حيث تظهر هذه الآثار السلبية خاصة إذا كان المهاجر ينوي الاستقرار، وهي السمة التي تميز أغلب المهاجرين الأفارقة، فأغلبهم يأتون الى الجزائر بغية الاستقرار والعمل بها، وعلى هذا الأساس فإن المهاجر يجد

[1] - حكيمة علالي، "البعد الأمني في السياسة الخارجية: نموذج الجزائر". مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة قسنطينةّ، 2009، ص ص 119- 120.

[2] - خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق. ص 94.

[3] - نوال بن عمار، " الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن في الجزائر". مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 09، العدد 01، الجزائر: جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2020، ص 187.

صعوبة في التعايش مع الثقافة الخاصة بهذا المجتمع، والقدرة على التكيف مع العادات والتقاليد الخاصة به[1].

إن التوافد الكبير للمهاجرين الأفارقة على الولايات الحدودية للجزائر جعلهم يخلقون لأنفسهم أحياء خاصة بهم على أطراف المدن، توصف "بالغيطوهات"، والتي تحولت تدريجيا إلى ما يسميه البعض بالمقاطعات أو الجمهوريات أو الإمارات، أين يفرض فيها المهاجرون قانونهم الخاص لدرجة أن السكان الفعليين أو الأصليين للمدينة يجتنبون الاقتراب منها أو دخولها أو توخي الاحتكاك بسكانها حتى لا يتعرضوا للاعتداء، كما يساهم تواجدهم في تغيير التركيبة السكانية تدريجيا بالمطالبة بالجنسية خاصة عندما يستوطنون بالمناطق لوقت طويل وينجبون أطفالا على أراضيها، وتدريجيا يمتد ذلك إلى التأثير على التركيبة اللغوية والثقافية أيضا[2].

ثالثا/ الأمن الوطني الجزائري في الفضاء المتوسطي: يمثل المتوسط بامتداداته وتفاعلاته انتماء طبيعيا حضاريا وتاريخيا للجزائر، ولكن هذه الدائرة الجيوسياسية للجزائر تمثل معضلة أمنية بالنسبة لها لما يطرحه الواقع المتوسطي من فرص، مخاطر، تحديات وتهديدات على الأمن الوطني الجزائري.

ويعتبر المتوسط بمثابة "مركب أمني" يجمع بين دول الضفة الشمالية ودول الضفة الجنوبية، وباعتبار الجزائر محورا للتفاعلات التي تجري في هذه المنطقة، فإن الأمن الجزائري يتأثر بما يحدث فيها من ديناميكيات وتحولات، خاصة انها دولة منكشفة على كافة الجبهات[3].

[1] - مصطفى عبد العزيز مرسي، "تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي". ورقة بحثية قدمت لندوة: المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي، القاهرة: جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، أفريل 2007، ص 13.

[2] - نوال بن عمار، مرجع سابق. ص 187.

[3] - فيروز مزياني، مرجع سابق. ص 141.

ويبين تاريخ الجزائر أنها لم تكن بمعزل عن التفاعلات التي جرت بالمتوسط، فمنذ خضوعها لسلطة الفينيقيين (814 ق.م)إلى غاية الحملة الفرنسية (1830) شكل المتوسط الجهة الأساسية التي ربطت الجزائر بتفاعلات العالم الخارجي، كما كانت الجزائر في خضم الحروب والنزاعات التي دارت في حوض المتوسط (بين قرطاجة وروما، وبين المسلمين والصليبيين، وبين الجزائريين والفرنسيين)[1].

وتحدد الجغرافيا والتاريخ ملامح بيئة الأمن القومي لأي بلد، وبحكم موقعها المركزي في منطقة المغرب العربي بين جناحيه الشرقي والغربي، وتوسطها لجسمين ضخمين الأول بحري شمالا (البحر الأبيض المتوسط) والثاني بري جنوبا (الصحراء الكبرى) فإن الجزائر تقع في نقطة تقاطع استراتيجية تجعل أمنها منكشفا على كل الجبهات، ويشكل المتوسط جبهة انكشاف أمنية عبر تاريخ الجزائر، فكل الغزوات الأجنبية حائتها من المتوسط، فمثلا بين عامي 1505 و1830 تعرضت سواحلها لحوالي 100 حملة عسكرية، اهمها تلك التي قادها "شارل كينت" في 1541 ضد مدينة الجزائر، والحملة الفرنسية التي انتهت باحتلال البلاد سنة 1830[2].

ولقد اتضح بعد الاستقلال أن الشواغل الأمنية الجزائرية شمالية–بحرية التوقع بسبب مطامع الدول الكبرى سيما في ظل الحرب الباردة، وغربية–برية التموضع جراء المطالب الترابية المغربية، وعلى هذا الأساس أصبح تأمين المتوسط بالغ الأهمية بالنسبة للجزائر، ليس فقط لأنه شكل جبهة انكشاف أمنية بل أيضا لأن الأمن الجزائري عموما والاقتصادي خصوصا مرهون اليوم باستقرار المتوسط الذي يشكل الطريق الوحيد تقريبا الذي عبره تتم مبادلات الجزائر التجارية مع الخارج منذ الاستقلال[3].

[1] - جلال حدادي، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي. الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017، ص 71.
[2] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص ص 45- 46.
[3] - جلال حدادي، المرجع السابق. ص 72.

فالتحولات التي شهدها النسق الدولي أدت إلى بروز ديناميكيات جديدة تتشكل من أخطار وتهديدات جديدة في المتوسط، ناتجة عن الاضطرابات الامنية والسوسيو–ثقافية، والاختلالات الاقتصادية والبيئية، وذلك ضمن سياق تحولي شامل تمر به المجتمعات في المتوسط، وتكمن خطورة هذه التهديدات في طبيعتها العابرة للحدود[1].

ويجمع دارسو المعضلات الأمنية على تنامي التهديدات غير العسكرية من جريمة منظمة وهجرة غير شرعية، تبييض للأموال، قرصنة بحرية، تلوث بيئي وإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة تماس بين شمال متقدم وجنوب يقدح بالفقر، ويُحكم بأنظمة قلما فعلت ولو شكليا ميكانيزمات الديمقراطية، مما يخلق إحباطات جماعية تنتج حالات من الفرار نحو البحر (الهجرة) أو نحو الجبال (الإرهاب) أو نحو الإدمان على المخدرات، كما ظهرت أيضا حركيات الهجرة غير الشرعية التي حولت دول المغرب العربي مثلا من مصدر للهجرة إلى مناطق عبور لعشرات آلاف الأفارقة الذين يدخلون تلك البلدان بطرق غير شرعية، سواء للاستقرار فيها او العبور نحو الضفة الشمالية للمتوسط[2].

1- تداعيات الإرهاب في المتوسط على الأمن الجزائري: يعد الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، وخاصة في الضفة الجنوبية (دول المغرب والساحل)، تحت ضغط كبير بسبب الهجومات الإرهابية التي تنوعت بين هذه الدول، و ازدادت بشكل مأسوي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والأزمات التي عرفتها دول المنطقة في كل من تونس ليبيا (ما يعرف بالربيع العربي) أواخر سنة 2010، والأزمة في مالي مطلع 2011 التي انعكست سلبا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة.

[1] - حكيمة علالي، "الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 02، جانفي 2012، الجزائر: جامعة باتنة 1، ص 50.
[2] - فيروز مزياني، مرجع سابق. ص 144.

إن الانعكاسات الأمنية هي الأخطر بحكم ما تسببه من حالة انعدام الأمن، وإظهار عجز السلطات الأمنية في الدول المستهدفة عن التصدي للعمليات الإرهابية ، وهذا يتسبب بدوره في إحراج حكومات تلك الدول بشدة، سواء أمام مواطنيها أو أمام العالم الخارجي، لاسيما إذا أدت العمليات الإرهابية إلى سقوط ضحايا من الأجانب والسياح أو العاملين في تلك الدول[1].

فظاهرة الإرهاب حظيت بنقاش أكاديمي واسع، وباهتمام سياسي ودبلوماسي بالغ لدى صناع القرار في دول المتوسط بصفة عامة وفي شمال إفريقيا بشكل خاص، نظرا لما أصبحت تمثله هذه الظاهرة من خطر إقليمي جاثم في المنطقة، فبالرغم من الإقرار بأن جذورها ليست بالجديدة، إلا أن إفرازات الوضع الإقليمي الحالي يجعل منها تتصدر الشواغل الأمنية لهذه الدول، نظرا لتشابكها وتزاوجها مع العديد من الظواهر الأخرى التي أضحت تتكامل معها، وتتغذى من واقع البيئة الأمنية الحالية، التي تكشف عن عدم صلابة التراص الأمني في مواجهة الظاهرة بين الدول.

وتنتشر الجماعات الإرهابية بمختلف مسمياتها وانتماءاتها في معظم الأراضي المغاربية ومنطقة الساحل وتتخذ من الأخيرة مواقع لها، وشكلت سنة 2007 منعرجا حقيقيا في نشاط الجماعات الإرهابية بعد تحول هذه الحركات إلى تنسيق وتدويل نشاطها، حيث وجه نائب زعيم تنظيم القاعدة "أيمن الظواهري" نداء إلى الأخيرة في03 نوفمبر 2006 للم شمل الجماعات المختلفة في المنطقة، تكلل هذا النداء في يوم 24 جانفي بإعلان قائد الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر"عبد المالك دروكال" بالانتماء رسميا إلى التنظيم الجديد تحت اسم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" ثم انضمت له مجموعة المقاتلين "للجماعة الإسلامية الليبية" بقيادة "أبو الليث الليبي"، ومجموعة المقاتلين المغاربة بقيادة الإرهابي "أبو البراء"، ودخل التنظيم الجديد العمل الميداني وتم استهداف

[1] - أمينة حلال، "التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي". رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر3 - كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص 189.

وضرب العديد من المنشآت والأهداف العامة بالجزائر، المغرب وموريتانيا تحت لواء القاعدة[1].

ويعد الإرهاب تهديدا رئيسيا في حوض المتوسط الغربي كله بالرغم من تواجده في ضفته الجنوبية، وتأثيره مختلف من ضفة إلى أخرى حيث يعتبر مشكل أمن داخلي في دول الضفة الشمالية، ومصدر عدم استقرار بالنسبة لأنظمة دول الضفة الجنوبية. فالإرهاب يرتبط في حوض المتوسط بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المتواجد في ضفته الجنوبية، لكنه يهدد كل المنطقة بما فيها الضفة الشمالية، فهو ليس تهديدا لمصالح هذه الأخيرة في شمال أفريقيا والصحراء والساحل فقط، بل تهديدا لهذه الدول في إقليمها أيضا، وخير دليل على ذلك هجومات مدريد وهجومات باريس في القارة الأوروبية[2].

ويتوقع استمرار التهديدات الإرهابية في المنطقة المتوسطية وذلك لما ينشط فيها ويحاط بها في مناطق الجوار الإقليمي من تنظيمات وجماعات إرهابية ناشطة وخلايا نائمة، إضافة لاستمرار ترحيل الشباب إلى مناطق "الجهاد" البعيدة، حيث أن عدد المقاتلين في صفوف التنظيمات والجماعات الإرهابية في سوريا والعراق من المنطقة المغاربية وصل في فترة معينة إلى 8000 مقاتل، منهم 6000 مقاتل من تونس لوحدها، اما عدد الجزائريين الذين انخرطوا في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات الإرهابية الاخرى ومنها "تنظيم النصرة" المحسوب على تنظيم القاعدة في سوريا تراوح بين 800 و 1100 مقاتل[3].

[1] - ياسين سعيدي، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي". رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة وهران 2 - كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 ، ص 100 .

[2] - أمينة حلال، مرجع سابق. ص 192.

[3] - سلوى بن جديد، التحولات الكبرى في المتوسط خلال العشرية الأخيرة ورهاناتها على أمن المنطقة المتوسطية". مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 11، العدد 01، 2019، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ص 37.

2- تأثير الجريمة المنظمة في المتوسط على الأمن الجزائري: تمثل الجريمة المنظمة على مستوى حوض البحر المتوسط خطرا على سيادة الدول واستقرارها الأمني، من خلال قيام عصابات الجريمة المنظمة باختراق سيادتها عن طريق أنشطتها غير المشروعة على أراضيها، سواء كانت هذه الدول تعتبر ممرا لأنشطتها أو هدفا رئيسيا لها، وهو ما يستلزم اختراق أجهزة هذه الدول، القانونية والإدارية وغيرها للمحافظة على أنشطتها[1].

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وأن هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة، وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى نحو 30- 40 % من المخدرات تمر عبر هذه المنطقة، ونحو 27 % من المخدرات التي تمت مصادرتها في أوربا كان مصدرها منطقة الساحل والصحراء بقيمة إجمالية قدرها 8.1 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى ذلك فإن تنامي الجريمة المنظمة يشكل مصدرًا من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة[2].

ويركز النشاط الإجرامي في السنوات الأخيرة في منطقة المتوسط على العديد من الأنشطة توسعت بشكل ملحوظ منها التهريب بمختلف أنواعه والتجارة المخدرات والسلاح، وعمليات الاختطاف للحصول على فدية، وقد حوّل الأفراد والشبكات الضالعة في هذه الأنشطة ثرواتهم إلى نفوذ سياسي، كما حولت الصراعات في ليبيا وشمال النيجر ومالي المنطقة إلى مركز رئيسي للاتجار بالأسلحة، وعلى غرار عمليات تهريب السلع والسجائر، ساعدت تجارة المهاجرين أيضا في ظهور شركات نقل في المنطقة متخصصة في عمليات النقل على الطرق الوعرة، أو وضع ترتيبات مع المسؤولين الفاسدين، فقد تزايدت تدفّقات الهجرة غير النظامية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال أفريقيا

[1] - عادل عبد الجواد الكردوسي، التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني. السعودية: مكتبة الآداب، 2005، ص 11.

[2] - شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن. القاهرة: دار النهضة، 2001، ص 3 .

ومنها إلى أوروبا ابتداء من أوائل التسعينيات، وبرزت "غاو" في شمال مالي و"أغادير" في النيجر المجاورة، واللتان تعدان أيضا مركزين لتهريب السجائر، كمركزين رئيسيين لرحلات المهاجرين[1].

3- تأثير الهجرة غير الشرعية في المتوسط على الأمن الجزائري: تحمل الهجرة غير الشرعية عدة آثار وانعكاسات غير محمودة على الأمن القومي لدول المتوسط على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي تؤثر الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الوطني لدول الضفة الجنوبية بإخلاله بالتنظيم المصرفي، من خلال تجوال الأموال خارج البلاد، إضافة إلى ارتفاع البطالة لدى السكان الأصليين خاصة في الجنوب والمناطق الداخلية الفلاحية، نتيجة لمزاحمة المهاجرين الأفارقة الذين يعدون يدا عاملة رخيصة لهم.

وفي السياق ذاته لا يؤثر المهاجرون الأفارقة على الاقتصاد أو على الجانب الاجتماعي فقط، بل تعدو ذلك وأصبحوا وسيلة لنقل الأمراض الخطيرة مثل السيدا، الملاريا في الآونة الأخيرة، حيث أن تمنراست تحتل الصدارة في نسبة الإصابة بهذا الوباء الخطير نظرا لكثرة الوافدين الأفارقة إليها، ومن جهة أخرى فإن بعض الهاجرين الأفارقة الذين لم يتمكنوا من مغادرة دول الضفة الجنوبية اختاروا الحصول على عمل من طرق مشبوهة، مثل السرقة وتنظيم جماعات إجرامية تكون الفئة الأكبر فيها من الشباب من مالي والنيجر والقلة الأخرى من باقي الجنسيات[2].

أما فيما يخص دول الضفة الشمالية للمتوسط فإن للهجرة تهديدات متعددة ومختلفة في الدول الأوروبية المستقبلة، وهذا ما يجعلها ظاهرة خطيرة، خاصة في العشرية الأخيرة، ولا سيما بعد الثورات العربية في كل من تونس وليبيا، والتي أدت إلى نزوح عدد هائل

[1] - أحمد دلاوي، "الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثره على الجزائر". مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر: جامعة سعيدة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، ص 48.

[2] - أمينة حلال، مرجع سابق. ص 247.

من الأشخاص نحو الدول الأوروبية هربا من الظروف التي يعانون منها في بلدانهم وسعيهم لتحقيق أمنهم، مما أدى إلى حدوث مفارقة في الأمن وأصبحوا يشكلون تهديدا لأمن غيرهم، ونظرا لتفاقم الهجرة غير الشرعية أصبحت بذلك ظاهرة تثير قلق دول الاتحاد الأوربي. وذلك راجع لعديد المشاكل التي ظهرت في دول الاستقبال والمتمثلة في:

– الإخلال بالبناء الديمغرافي: حيث أن التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد كيان السكان الأوروبيين الأصليين.

– زيادة المشاكل الأمنية وتعقيدها: نظرا لكون المهاجرين غير الشرعيين لا يملكون هويات إثبات الشخصية، فهذا ما يعني أنه في حالة ارتكابهم للجرائم لا يمكن التعرف عليهم وهذا يؤدي إلى تفشى الإجرام في المجتمعات الأوروبية.

– الإخلال بالوضع الاقتصادي: رغم أن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون أهم مصدر لليد العاملة الرخيصة، إلا أن هذا في حد ذاته يعد مشكلا أساسيا وخللا في سوق العمل الأوروبية باعتبارهم منافسا قويا لليد العاملة المحلية.

المحور الثالث/ الاستراتيجية الدفاعية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية

أمام التهديدات التي أفرزتها تحولات البيئة الأمنية الإقليمية الجزائرية تجسدت الاستراتيجية الدفاعية الجزائرية من خلال السلوك الاستراتيجي الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب، وتأمين التماسك الاجتماعي وتأمين الحدود، حيث تحتل الجزائر مكانة مهمة في بعدها الإقليمي الأمر الذي جعلها مخولة للقيام بأدوار متعددة للحفاظ على الأمن الإقليمي وتحمل مسؤوليات ذلك على عدة صعد، وفي ظل التحديات والتهديدات الأمنية التي تتعرض لها، كجانب عملياتي مكمل للجانب التنظيري للعقيدة العسكرية الجزائرية، وعليه سنتطرق في هذا المحور إلى العقيدة العسكرية الجزائرية، ثم ستناول بالدراسة السلوك الاستراتيجي الجزائري تجاه التهديدات المختلفة.

أولا/ العقيدة الأمنية الجزائرية بين الثابت والمتغير: تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به قادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، فالعقيدة الأمنية في جوهرها مبادئ وأطر أخلاقية أو حتى دستورية تحدد وتوجه القادة السياسيين في سياستهم الخارجية، فهي التعريف الجيوسياسي لمصالح دولتية.

قبل التطرق لتعريف العقيدة الأمنية ينبغي أولا تحديد المقصود بكلمة "عقيدة"، فأصل الكلمة "العقيدة"،(Doctrine) لاتيني وهو (Doctrina) وتعني تعاليم النظرية العلمية والفلسفية[1]، والعقيدة في اللغة العربية هي الحكم الذي لا يقبل الشك فيه لدى معتقده، وعند استخدامها في الجانب العسكري فإنها تعني مجموعة التعاليم النظرية والعلمية والفلسفية المتعلقة بفن الحرب والجوانب المرتبطة بها[2]، وللإشارة فإن هناك فريقا من الباحثين استخدم بدلا من "العقيدة العسكرية" مصطلح "المذهب العسكري" أو "المذهب القتالي" كمرادف لها.

فالعقيدة إذا هي مجموعة الأفكار والمعتقدات والمبادئ التي يتبناها الأفراد والتي من خلالها يتم تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعقيدة كنظام فكري قد يرتبط بمفكر مثل "عقيدة ماركس" وقد ترتبط بحركة فكرية "العقيدة الليبرالية" على سبيل المثال[3].

أما "العقيدة الأمنية" فيقصد مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكري لمسألة الأمن في الدولة، وتتبنّى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات التي تواجهها كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني..، أو أنها مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة التي توجه سلوك الدولة الأمني (تعاوني/غير تعاوني) وقراراتها على المستوى المحلي

[1] - Dictionnaire Toupie, " Définition de Doctrine. www.toupie.org/dictionnaire/doctrin .(04/09/2018)

[2] - عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية. عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006، ص 40.

[3] - Dictionnaire Toupie, Op.cit.

والدولي، وهي تحدد نظرة وقراءة لبيئتهم الأمنية وكيفية استخدام القوة القومية بكافة أشكالها (اقتصادية، سياسية، عسكرية)، وكيفية توظيف هذه القوة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، فالعقيدة الأمنية تسهم في التعريف بالاهتمامات الأمنية الخاصة أمام المجتمع الدولي، كما أنها تساعد القادة السياسيين بالتعامل مع الوقائع وتساعدهم على شرح أفعال دولتهم[1].

فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب الدولة أمنها وفقها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن طروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها كما يمكن أن تأخذ صبغة أيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في الأمني لهذه التفسيرات والرؤى[2].

يمكن القول أن العقيدة الأمنية تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي عموما، علما أن العقيدة الأمنية تأخذ في الحسبان كل القطاعات أي أنها شاملة، وإذا رجعنا إلى تاريخ العقيدة الأمنية فإنها كتصورات كانت موجودة منذ القديم (منذ العهد اليوناني القديم) وكانت مرادفة للعقيدة العسكرية[3].

أحد تقديرات العقيدة العسكرية يصفها بتركيز القدرات العسكرية الاستراتيجية على تحديد الأهداف الاستراتيجية والنتائج النهائية المطلوب الوصول إليها مع وضع تفاصيل العمل العسكري المطلوب، وتخصيص الموارد والالتزام بتوجيهات القادة السياسيين، وهناك

[1] - Francis Sempa, "US national Security doctrines historically viewed". American Diplomacy,2003, www.americandiplomacy.org, p 01. (04/09/2018).

[2] - صالح زياني،" تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة". مجلة المفكر، المجلد 5، العدد 01، مارس 2012، الجزائر: جامعة محمد خيضر- بسكرة، ص 291 .

[3] - عمر سعداوي، "البعد الإقليمي للأمن الوطني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن- دراسة في المضامين والأبعاد". رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة باتنة 1، 2020/2019، ص 211.

تقدير أخر يعود إلى التسعينات يؤكد على أن العقيدة العسكرية لا بد لها من أن تركز على ثلاثة أمور مختلفة هي[1]:

- ضمان الأمن على حساب الدول الأخرى وتخفيض الأمن الكلي.
- ضمان الأمن القومي بمعادلة الخطر وموازنة الأمن الكلي.
- ضمان الأمن القومي بزيادة شعور الدول الأخرى بالأمن وبالتالي إضعاف مصادر الخطر.

والعقيدة العسكرية كلمة يراد الإشارة إلى الأسس العامة أو المبادئ الرئيسية اللازمة للبناء العسكري للدولة، فهي مجموعة الأوامر والمفاهيم والتعاليم التي تتبناها النخبة السياسية الحاكمة، والتي تمثل وجهة نظرها الرسمية في كل ما يتعلق بأمور الصراع المسلح، وعادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدول وصناع القرار، كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية فتصبح نظاما فكريا متجانسا ومتناغما يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى[2].

فالعقيدة العسكرية تعتبر ظل السياسة في الميدان، تسترشد بها القوات المسلحة سلما وحربا لتحقيق المهمات الوطنية والقومية التي تحددها السياسة العليا أو لنقل الاستراتيجية القومية للدولة، والعقيدة العسكرية ترتبط ارتباطا وثيقا بالعقيدة السياسية للدولة وبأيديولوجيتها وفلسفتها الاجتماعية والاقتصادية، لتكون بالتالي التعبير العسكري للنهج السياسي، فهي آراء ومفاهيم فلسفية ذات مضمون عسكري تتبناها القيادة السياسية لتكون تجسيدا لعقيدتها السياسية في الميدان.

بذلك تكون العقيدة الأمنية للدولة شاملة وتزود الفاعلين الأمنيين بإطار نظري يمكنهم من تحقيق الأهداف، وبالرجوع للعقيدة الأمنية الجزائرية نجد أنها تأثرت منذ

[1] - بيرت تشابمان، العقيدة العسكرية: دليل مرجعي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015، ص 11.
[2] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص ص 41- 42.

الاستقلال بعدة معطيات، وزادت التحديات التي تواجه الجزائر تعقيدا في الآونة الأخيرة في ظل التحولات الإقليمية الراهنة، وهو الأمر الذي انعكس على مضمون العقيدة الأمنية من جهة وحتى على أدوات تنفيذها، لأنه في مثل هذه الحالات نحتاج إلى أفكار وإطار نظري أكثر انسجاما مع طبيعة التحديات والتهديدات، وهو الأمر الذي يحتاج إلى تحولات كبرى في مضمون العقيدة الأمنية ويمكننا أن نستشف ذلك من خلال التطرق لمرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.

ويشكل التاريخ أهم رافد للعقيدة الأمنية الجزائرية، فلا يمكن أن تذكر الجزائر إلا واقترن اسمها بالثورة التحريرية، ولا يقتصر الجانب التاريخي هنا على الاحتلال الفرنسي فحسب بل أنه وعلى مر التاريخ الجزائري لم تتعرض لاحتلال إلا وواجهته بمقاومة أخرجته، وبموقعها الاستراتيجي ظلت الجزائر هدفا لكل القوى الاستعمارية عبر التاريخ، فمنذ 1505 وإلى غاية 1830 تعرضت السواحل الجزائرية إلى نحو مائة حملة عسكرية.

لقد شكل الاحتلال الفرنسي الاستيطاني للجزائر نقطة فارقة في تاريخ الجزائر كما كان اختبارا حقيقيا لإرادة شعب لم يرض في تاريخه بالبقاء تحت سطوة الاحتلال، ورغم سعي الاستعمار الفرنسي للهيمنة على الجزائر بكل الوسائل الثقافية والعسكرية والاقتصادية، إلا أن الشعب الجزائري واجه هذه القوة الاستعمارية بكل الوسائل، فانطلقت الثورات الشعبية في كل ربوع الوطن وتجند علماء الجزائر ونخبتها للقيام بثورة ثقافية حضارية تحفظ للجزائر تاريخها، فتشكلت جمعية العلماء المسلمين التي حملت لواء الحفاظ على القيم والمبادئ الوطنية، وإلى جانب ذلك قادت جبهة التحرير الوطني بشقيها العسكري (جيش التحرير) والسياسي (جبهة التحرير) لواء مقاومة المحتل، فتنوعت وسائل المقاومة وكانت بذلك ثورة التحرير الوطنية رمزا لكل حركات التحرر الوطني.

وعُدَّت بذلك ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد العقيدة الأمنية للجزائر كما سبق الاشارة إليه، فهذه المرحلة التاريخية تركت بصماتها في المخيال الجمعي

للجزائريين، وهو ما يدفعنا للاعتراف بأن عملية بناء الدولة وبناء عقيدتها الأمنية ورسم التزاماتها داخليا وخارجيا خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي[1].

وبذلك شكلت مبادئ الثورة التحريرية مرجعية مهمة كما ساهمت في بناء الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال، وظلت مبادئ ثورة التحرير الموجه الفعلي للسياسة الخارجية للدولة الجزائرية إلى غاية اليوم، هذا الثقل التاريخي للجزائر جعل زعامتها للمغرب العربي أمرا طبيعيا، وحمّلها مسؤولية استتباب الأمن في جوارها الإقليمي الأمر الذي لم يرق لبعض دول الجوار الإقليمي وعلى رأسهم المملكة المغربية، مما أدى إلى حالة حادة من التنافس بين قطبي المغرب العربي انعكس على العلاقة بينهما، ولم يقتصر التنافس عند هذا الحد بل دفع بالمملكة المغربية إلى الاعتداء على التراب الجزائري، الأمر الذي تطور إلى حرب في أكتوبر 1963 عرفت بحرب الرمال.

ورغم أنَّ هذه الحرب لم تدم طويلا إلاَّ أنها شكَّلت نقطة تحول في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية، حيث أصبح التهديد مباشرا وحقيقيا لأمن الجزائر القومي، وبالتالي أحد أهم المحددات الأساسية لسياستها الدفاعية، كما أنَّ النزاع مع المغرب أثر كثيرا على تطور القوات المسلحة الجزائرية، بمعنى أنَّ التهديد لن يكون إلا بَرّي المصدر، من منطلق ضعف الجيران الآخرين مقارنة بالمغرب، وهذا ما يفسر تمركز وحدات الجيش الوطني الجزائري الأكثر تطورا على الحدود الغربية، كما أعطيت الأوامر بضرورة العمل على تطوير القوات المسلحة وتجهيزها لتكون أكثر جاهزية في حماية الأمن القومي من أي تهديد[2].

[1] - لزهر عبد العزيز، "تطور العقيدة الامنية الجزائرية في ظل لمتغيرات الإقليمية والعالمية 1992- 2012". المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2020، الجزائر: جامعة الوادي، ص 86.

[2] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص 42.

وعموما يمكن القول أن العقيدة الأمنية الجزائرية بعد لاستقلال الوطني وتحديدا في مرحلة حكم الرئيس"بن بلة" ركزت على أربع عناصر كبرى هي[1]:

- التضامن مع الحركات التحررية في العالم.
- الوقوف في وجه الامبريالية.
- تقوية الاستقلال والسيادة الوطنية.
- الحياد النشط.

كل هذه التصورات التي سبق التطرق لها في العقيدة الأمنية للجزائر كان لها انعكاس على أهم وثيقة رسمية في البلاد وهي الدستور، فنجد العديد من المواد التي تشير إلى محتوى العقيدة الأمنية موجودة في دساتير الجزائر منذ الاستقلال، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أنه في دستور 1963 وهو الدستور الأول الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال، قد أشار في المادة 21 إلى أن "الجمهورية الجزائرية تضمن حق اللجوء لكل الذين يكافحون من أجل الحرية"، وهو دعم صريح لكل حركات التحرر الوطنية[2].

وفي دستور1996 نصت المادة 27 على أن "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري"، وهو المنهج الذي دأبت الجزائر على المجاهرة به في كل المناسبات، والذي شكل منبع ثورتها المجيدة، الأمر الذي جعل من صوت الجزائر يُحترم في المحافل الدولية وظلت تجربتها التحررية مثالا يُحتذى.

في مرحلة حكم الرئيس "هواري بومدين" لم يتغير مضمون العقيدة الأمنية للجزائر، بل زادت تمسكا بتوجهاتها ودفاعا عنها، وقد لخص ذلك الرئيس "هواري بومدين" بقوله "إنَّ المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر"، وهو الأمر

[1] - Amine Ait chaalal," l'Algérie depuis 1962: retour sur une histoire contrastée", Revue internationale et stratégie, N°46, 2002/2, Tunis: Éditions IRIS, Sousse , pp 65-66.

[2] - عمر سعداوي، مرجع سابق. ص 215.

الذي اتضح جليا مع تفجر نزاع الصحراء الغربية عام 1976 بعد الانسحاب الاسباني، واتفاق المغرب وموريتانيا على تقسيم الإقليم– في غياب الجزائر– أدى ذلك إلى زيادة حدة التوتر الإقليمي، ورأت الجزائر في هذا التطور وهذا السلوك تهديدا لأمنها القومي وتشجيعا للتوجهات التوسعية المغربية، خاصة وأن الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية المغربية تتسم بالتوتر[1].

وقد تحدث عن الخطوط الكبرى للعقيدة الأمنية في مرحلة السبعينات "بول بالتا" بقوله "أن الاستقلال الوطني شراكة مفتوحة على العالم على قواعد واضحة في إطار سيادة الأطراف، رفض سياسة الجبهات والقواعد العسكرية، رفض استقلال العالم الثالث اقتصاديا باسم الحرية التجارية أو باسم الاستفادة من الرأس المال العالمي أو باسم نقل التكنولوجيا، تلك هي الثوابت التي يجب على بلدنا الدفاع عنها واحترامها، من أجل المساهمة في بناء علاقات عالمية تستفيد منها جميع الشعوب لا أن تساهم في إغناء الدول الغنية وفي زيادة إفقار الدول الفقيرة"[2].

وفي هذه المرحلة ركزت الجزائر على مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير، ورفضها المطلق استضافة أي قواعد أجنبية الأمر الذي يجعلها ميالة للصراعات، خاصة وأن المرحلة عرفت استقطاب كبير على الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهو ما تؤكده الوثائق الرسمية، فقد جاء في دستور 1976 في الفصل السابع منه لا سيما المادة 90 التي نصت على أن "الجزائر تناضل من أجل السلم والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه".

كما نصت المادة 93 على "دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية"، في حين

[1] - عبد القادر الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987 ، ص 135.

[2] - عبد العزيز لزهر، مرجع سابق. 87.

نص دستور 23 فيفري 1989 في المادة 27 من الفصل الثالث على أن "الجزائر تعمل من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتتبنى ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه"، وهي إشارة واضحة من الجزائر على احترام سيادة الدول ومبادئ ثورتها.

ومن منطلق مبدأ عدم التدخل رفضت الجزائر العديد من الدعوات لضرورة التخلي عن هذا المبدأ، ورغم تضررها من ظاهرة الإرهاب الذي يتخذ من دول الجوار قاعدة له في الآونة الأخيرة، إلا أن الجزائر متمسكة بعدم التدخل العسكري خارج حدودها، كما رفضت المشاركة في ما يعرف بالتحالف العربي الذي دعت إليه قمة وزراء الخارجية العرب في شرم الشيخ في 25 مارس 2015[1].

وإيمانا منها بعدالة القضية الفلسطينية ودفاعا على مبدأ القومية العربية لم تتوان الجزائر في المشاركة في الحرب ضد إسرائيل، فأرسل الجيش الوطني للمشاركة في حرب 1973 جنبا إلى جنب مع القوات المصرية، كما ظلت الجزائر توظف دبلوماسيتها في كل المحافل للدفاع عن القضية الفلسطينية، ولا تزال الجزائر إلى اليوم ثابتة على مبدأها بعدالة القضية الفلسطينية رغم تخلي الكثيرين عنها، فكان بذلك توائم بين السياستين الداخلية والخارجية للجزائر من جهة والإعلاء من مبادئ الثورة التحريرية من جهة أخرى.

هذه المكانة التاريخية التي احتلتها الجزائر وعبر التاريخ تعكس أهمية البعد الجغرافي لها، فثنائية التاريخ والجغرافيا تشكلان أساس الجيوبولتيك، فالعامل الجغرافي للدولة سواء من حيث موقعها، مساحتها، شكلها ومواردها الطبيعية، يلعب دورا مهما في بلورة مفهومها للأمن ورسم سياستها الداخلية والخارجية[2].

[1] - بوحنية قوي، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة: من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ص 203.

[2] - إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. الكويت: دار السلاسل، 1985، ص 175.

والجزائر بدورها تحتل موقعا يعتبر نقطة تقاطع استراتيجية متعددة الأبعاد بتوسطها لعدة دول مغاربية وكذلك توسطها لكيانين كبيرين، الأول في الشمال يمثله الاتحاد الأوروبي والثاني في الجنوب ويتمثل في العمق الإفريقي، هذه النقطة الاستراتيجية بقدر ما خلقت عقيدة أمنية متنوعة بقدر ما جعلت الأمن القومي الجزائري ينكشف على عدة جبهات، وهو ما جعل الشواغل الأمنية الجزائرية شمالية– بحرية التموقع بسبب مطامع الدول الكبرى لاسيما في ظل الحرب الباردة وغربية – برية التموضع جراء المطالب الترابية المغربية[1].

الحياد الايجابي واحترام المبادئ العامة التي تنص عليها الوثائق الوطنية والدولية أكسب الجزائر احترام كبيرا لدى المجتمع الدولي، وهو الأمر الذي انعكس على سياستها الخارجية التي ميزها النشاط والسعي لجسر الهوة بين الأطراف المتصارعة، ومن بين النجاحات الكبرى التي نجحت فيها الدبلوماسية الجزائرية ما يعرف بـ "اتفاقية الجزائر" 1975 بين العراق وايران بخصوص ترسيم الحدود بين البلدين، بالإضافة إلى دور الجزائر الكبير في ما يعرف بـ "قضية الرهائن الأمريكيين" الذين تم احتجازهم في السفارة الأمريكية في طهران عام 1979.

ومن بين أهم المرتكزات التي بنيت عليها العقيدة الأمنية الجزائرية المتغير الأيديولوجي، وهو الأمر الذي ترجمته الوثائق الرسمية خاصة في مرحلة الأحادية الحزبية منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينيات، حيث تبنت الجزائر في دستور 1963 ودستور 1976 الاشتراكية كنظام أيديولوجي كمنهج كفيل بالقضاء على الاستغلال ومناصر لقضايا التحرر الوطني، كما يمكن أن تفسر حالة الاستقطاب في هذه المرحلة الحساسة

[1] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص 43.

هذا التوجه الجزائري، أين نجد اعتماد المملكة المغربية على التصور الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ومع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات حدثت تحولات كبرى على المستويين الداخلي والخارجي، فبالنسبة للمستوى الأول تمثلت في أحداث 05 أكتوبر 1988، وعلى المستوى الخارجي/ الدولي تمثلت في تفكك الاتحاد السوفياتي، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل انتشرت ظاهرة العنف بعد توقيف المسار الانتخابي سنة1992، وأمام هذه الظاهرة المعقدة تشابكت التحديات وتوسعت لترتبط بالتهديدات اللادولتية[2].

أمام هذه التحولات وانتشار العنف في التسعينيات أصبح التهديد بالنسبة للجزائر لا يقتصر على الخارج فحسب، بل أصبح داخليا كذلك متمثلا في الإرهاب تحديدا، من جهة أخرى تفكك الاتحاد السوفياتي دفع الجزائر بتبني التوجه الليبرالي والانفتاح على الأسواق الخارجية، خاصة في ظل تدهور العملة وتراجع لأسعار النفط، أين وجدت الجزائر نفسها في مواجهة أزمة المديونية، وعرفت بذلك هذه المرحلة طغيان التهديد الداخلي، الأمر الذي عقد من مأمورية الجيش الذي وجد نفسه في مواجهة تهديدات لا تماثلية.

لكن هذا الوضع ما فتئ حتى تحكم الجيش الوطني الشعبي في المشهد الأمني، وتمكن من محاصرة الظاهرة الارهابية داخليا، الأمر الذي دفع ببعض هذه الجماعات إلى الخروج نحو دول الجوار في بداية الألفية الجديدة، ورجعت الدبلوماسية الجزائرية للنشاط، وكان من أكبر انجازاتها النجاح في الوساطة بين اثيوبيا واريتريا سنة 2000.

و رغم التخلي عن الاشتراكية كمرجعية أيديولوجية لم تتخل الجزائر عن مبادئ عقيدتها الأمنية الأخرى وبالأخص مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول، رغم التحول في طبيعة التهديدات وانتشار الجماعات الارهابية وجماعات الجريمة المنظمة في دول

[1] - عمر فرحاتي ويسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر. الجزائر: الدار الجزائرية، 2016، ص 227.

[2] - عمر سعداوي، مرجع سابق. ص 218.

الجوار، وما يشكله ذلك من تهديد للأمن الوطني الشامل، هذا الوضع انعكس على الجزائر التي توجهت نحو زيادة حجم التسلح لحماية حدودها الطويلة وهو ما يثقل كاهل الميزانية، الأمر الذي دفع بالباحثين المهتمين للتساؤل حول ما إذا كانت الحاجة ملحة لإعادة النظر في مضمون العقيدة الأمنية.

في سياق الحديث عن العقيدة الأمنية عموما وجب توضيح نقطة مهمة لها أثر عميق في تحديد مضمون هذه العقيدة، وهي تلك العلاقة التي تربط بين المؤسسة العسكرية والمدنية في الدولة ومدى توافقهما، لأن أي تفاعل في هذه العلاقة يكون أثره واضحا على مفهوم العقيدة الأمنية، لذلك نجد الكثير من الباحثين يذهبون للقول بأن العلاقات المدنية العسكرية هي إطار واسع وشامل يمكن من خلاله فهم الظاهرة العسكرية بصورة موضوعية.

في حالة الجزائر علاقة السياسي بالعسكري لها جذور عميقة في تاريخ الجزائر، بل أن هذه العلاقة جسدت مرحلة مهمة من هذا التاريخ اقترنت بأهم محطة تاريخية وهي الثورة التحريرية، كان إعلان الثورة التحريرية في الأول من نوفمبر 1954 من قبل "جيش التحرير الوطني" الذي كان الأداة العسكرية لحزب "جبهة التحرير الوطني" التي كانت الأداة السياسية، وبذلك يكون أول تداخل بين المدني والعسكري في تاريخ الجزائر.

والمحطة الأكثر وضوحا في علاقة المدني بالعسكري هو "مؤتمر الصومام" 20 أوت 1956 ودعوته إلى ما يعرف بـ "أولوية السياسي على العسكري"، وهي النقطة التي عرفت جدال كبير بين القادة الأمر الذي ينم على عمق التداخل بين الطرفين في الميدان، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كان الداعم الأول للرئيس "أحمد بن بلة" هو الجيش وتغليب كفته على معارضيه[1].

[1] - أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 - 1962. الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع، 2009، ص 150.

وقد جاء في ديباجة دستور 1963 في الفقرة الثامنة منه ما يلي: "إن الجيش الوطني الشعبي الذي كان بالأمس جيش التحرير الوطني هو بمثابة سنان الرمح في نضال التحرير القومي، من ثمة سيظل هذا الجيش مسهما في خدمة الشعب، ساهرا على "النشاط السياسي داخل إطار الحزب" عاملا على تشييد الأنظمة الجديدة الاقتصادية منها والاجتماعية للبلاد"، ويضيف في المادة 80 منه أن "الجيش الوطني جيش شعبي، وهو في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني، وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب".

وهو الأمر الذي يعبر على مدى "هيمنة الجيش الوطني الشعبي" على مناحي الحياة السياسية في البلاد بعد الاستقلال، ويمكن تفسير ذلك بحالة الفراغ التي ميزت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة وغياب المؤسسات القادرة على القيادة السياسية، في حين ظلت المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الوحيدة الأكثر تنظيما والتي حملت على عاتقها قيادة البلاد في هذه المرحلة، وما زاد من تعقيد الأمر الاعتداء على الوحدة الترابية للبلاد في حرب الرمال[1].

جاء "انقلاب" 19 جوان 1965 من قبل وزير الدفاع الوطني آنذاك "هواري بومدين" على الرئيس "بن بلة"، لتكرس مبدأ هيمنة العسكري على السياسي، أين قام "هواري بومدين" بتعطيل العمل بدستور 1963 وحل المؤسسات السياسية وتشكيل "مجلس الثورة" المكون من 25 عضو منهم 12 من العسكريين، وأصبح بعد ذلك "هواري بومدين" رئيسا للجمهورية وزيرا للدفاع الوطني.

في مرحلة الرئيس "هواري بومدين" كلف الجيش بالخدمة الاجتماعية والاقتصادية كما تم التنصيص بقوة على مبادئ الاشتراكية كفلسفة وطنية، الأمر الذي يجعل من

[1] - عمر سعداوي، مرجع سابق. ص 220.

العقيدة الأمنية للبلاد أكثر تركيزا على هذا العنصر كما سبق الاشارة إليه، وبالرجوع إلى دستور 1976 خاصة في الفصل السادس في المادتين 38 و83، أين شكلت ثنائية الجيش والاشتراكية أهم عناصر الحكم في هذه المرحلة التاريخية.

ويمكن القول أن تدخل الجيش في الحياة السياسية في زمن التعددية يمكن حصره في شكلين بارزين[1]:

- الشكل الأول يتمثل في استعمال حق الاعتراض أو النقض (Veto)، وهو النمط الذي عادة يسود في حالات عدم الاستقرار السياسي، إذ يتحول الجيش إلى دور المحافظ والحامي، وتدخل الجيش الصفة يكون في حالتين: الأولى هي انتصار حزب أو حركة سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية، والثانية هي إتباع السلطة القائمة لسياسات راديكالية أو إذا حاولت السلطة استقطاب جماعات سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية، ويحدث هذا النوع من التدخل إذا وقعت أزمة خطيرة تهدد البلاد فتتدخل المؤسسة العسكرية لإعادة الاستقرار، ولكن الوعود بالرجوع إلى الحياة المدنية قد تتحقق أو قد يستمر الجيش في الاحتفاظ بالسلطة، وهو الشكل الذي يمكن أن نفسر به تدخل الجيش لتوقيف المسار الانتخابي في 1992.
- الشكل الثاني يرتبط باختيار أو تزكية القيادات السياسية، وهو الوضع الذي تجسد من خلال فوز "مرشح الجيش" المتمثل في شخص وزير الدفاع والرئيس بأول انتخابات تعددية في نوفمبر 1995، التي فاز بها الرئيس "اليامين زروال"، وهي الانتخابات التي أعطت العسكريين لأول مرة شرعية تمكنهم من قيادة وتسيير المجمع.

[1] - بلهول نسيم وآخرون، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 173.

في عهد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" ومع تراجع الإرهاب وتطبيق "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" بدأ الجيش يتوجه نحو الاحترافية والتخلي عن الحياة السياسية، وهو ما تعكسه حالة المؤسسة العسكرية اليوم التي ترفض المشاركة في السياسة، وحملت على عاتقها ما تمليه عنها القوانين الرسمية بالدفاع عن السيادة الوطنية، وإن كان البعض لا يزال يتحدث عن ذلك التداخل وان كان شكليا في ما يتعلق بتولي رئيس الجمهورية لحقيبة الدفاع الوطني، أي أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وزيرا للدفاع.

ثنائية العسكري–المدني بقدر تأثيرها على الوضع السياسي للبلاد بقدر ما تترجم حالة الخوف من التهديدات والتحديات التي قد تتعرض لها الجزائر، وإن تراجع التهديدات الصلبة مقارنة بسنوات خلت فإن التهديدات غير الدولتية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية)، وترهل الدولة في المنطقة والتدخلات الأجنبية في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الإفريقي أصبحت أكثر اتساعا وأكثر خطورة من ذي قبل في ظل انتشار التكنولوجيا والفوضى الأمنية في دول الجوار بعد 2011، وهو الأمر الذي يدفعنا للتساؤل حول ما إذا كنا بحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم العقيدة الأمنية الجزائرية؟

ففي ظل البيئة الإقليمية غير المستقرة وجهت للجزائر العديد من الانتقادات على أنها لم تقدم للأمن الإقليمي ما يجب باعتبارها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، إلا أن هذا الرأي لا يعكس حقيقة الوضع، فالجزائر ظلت ومنذ استقلالها وفية لمبادئها الرافضة لكل أشكال التدخل في شؤون الدول، فرغم التحديات والتهديدات التي تواجهها ظلت تتحمل مسؤولية حماية حدودها مع الجيران، وهو مجهود مضاعف باعتبار أنها حماية لحدود الجيران في حد ذاتهم، كون حماية الحدود مسؤولية مشتركة، وهو ما انعكس على

حجم الإنفاق العسكري، إلى جانب مجهودها السياسي في حل قضايا وأزمات دول الجوار سياسيا وتقديم المساعدات الإنسانية[1].

وكما سبق الاشارة إليه ظلت الجزائر متمسكة بعقيدتها لأمنية التقليدية التي صُممت لمواجهة تهديدات دولتية، ورغم التحول في طبيعة التهديدات إلى غير دولتية ظلت هذه المبادئ حاضرة، ورغم ارتفاع حدة التهديدات وتدفقها للجزائر على غرار حادثة "تيقنتورين"، إلا أن الجزائر تأقلمت بسرعة مع هذه التهديدات من منطلق خبرتها في مواجهة الإرهاب في التسعينات.

والملاحظ بعمق لسلوك الجزائر يتوقف عند بعض التعديلات –وإن كانت تبدو هامشية– في عقيدتها الأمنية، فقد تسببت طبيعة التهديدات غير الدولتية وانتشار الأزمات على تخومها وتعقدها، في بعض "التناقض" في موقف الجزائر وذلك جراء التوتر الناشئ بين "المبادئ المؤسسة لعقيدتها الأمنية" و"المصالح الأمنية"، الأمر الذي حتم عليها تعاملا مرنا مع بعض المبادئ وفق الحالات الاستعجالية، كما يدل على ذلك تطور موقفها من الأزمة في مالي، فإذا كان قرار فتح المجال الجوي –والذي يعد سابقة في عقيدتها الأمنية– يتناقض ومبادئها وخطابها الرافض للتدخل فإنه يتوافق ومصلحتها الأمنية، لأن التدخل الفرنسي قد يخلصها أيضا من تهديد إرهابي على حدودها، ومن ثم تعد أزمة مالي نموذجا للتوتر الحاد الناشئ بين المستلزمين "الأخلاقي والمصلحي" ولكيفية إدارة الدولة لتناقضات موقفها[2].

وبالتالي يمكن فهم مدى المعضلة التي تقع فيها الجزائر بين ما ترفعه من مبادئ وهو عدم التدخل في الحالتين الليبية وفي مالي، خاصة أننا أمام انهيار تام للدولة في حالة ليبيا ودولة فاشلة في مالي، ما يجعل من تأمين الحدود بالنسبة للجزائر مسألة ذات

[1] - عمر سعداوي، مرجع سابق. ص 223.

[2] - عبد النور بن عنتر،" عقيدة الجزائر الأمنية : ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2018، ص ص 05- 06.

أولوية قصوى، وبالتالي يطرح السؤال كيف يمكن الحديث عن عدم التدخل في شؤون الدول، وبالأخص في الحالتين الليبية والمالية في ظل ارتفاع حدة التهديدات اللادولتية وشيوع الفوضى؟ أي هل هذا معناه أن تترك دول الجوار تحت رحمة الفوضى والجماعات الإرهابية؟ أم أن صيانة الأمن القومي للجزائر يجب أن يصان بعيدا عن حدودها الجغرافية؟[1]، الإجابة على هذه الأسئلة تدعونا إلى ضرورة إعادة النظر في مفهوم العقيدة الأمنية للجزائر من أجل حماية الأمن القومي.

وفي هذا الإطار فقد تم إعادة تقييم العقيدة الأمنية الجزائرية وإعادة النظر في فعاليتها، وهي التي كانت تحظر أي عمل عسكري خارج أراض الجزائر، من أجل المساهمة في حل الأزمات الدولية، والصراعات المتصاعدة في بلدان الجوار، حيث تم إحداث تعديل في العقيدة العسكرية الجزائرية، خاصة بعد أن صوت الجزائريون على الدستور الجديد في 01 نوفمبر 2020، والذي يتضمن في المادة 91 في فقرتها الثانية "يقرر (رئيس الجمهورية) إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة"، وهو التعديل الذي يمنح أساسا دستوريا للمشاركة في حفظ السلم، وبالتالي إلى تعديل عميق في العقيدة العسكرية الجزائرية، على نحو يسمح للقوات العسكرية الجزائرية بالعمل خارج الحدود الجغرافية الجزائرية، وهو ما لم يكن متاحا دستوريا قبل تاريخ 01 نوفمبر 2020.

واستنادا لنظرية الدول المحورية فإن الجزائر تعتبر دولة محورية في منطقة المغرب العربي، وفي ظل النزاعات المحيطة بها في الجوار الإقليمي وحالة اللاأمن فإنها تدفع ثمنا باهظا وربما تنازلات مؤلمة، لذا سعت الجزائر في تبنيها لمفهوم الأمن التركيز على أبعاده المختلفة من البعد الاقتصادي والثقافي والسياسي إلى العسكري، وقد لعب هذا الأخير ولا يزال دور الضامن الأول لتحقيق مثل هذا الأمن الوطني ذو السمة الدفاعية

[1] - Luis Martinez and Rasmus Alenius Boserup, Algeria Modern: From Opacity to Complexity. London: Hurst, 2016, p 93.

الذي تتبناه الجزائر، فالقوة العسكرية تبقى تشكل جوهر تحقيق ذلك بالرغم من توسع مفهوم الأمن، إذ شكلت الأداة الرئيسية في تأييد السياسة الخارجية الجزائرية وصياغة دورها على المستوى الإقليمي.

من هذا المنطلق كان ولا يزال الجيش الوطني الشعبي المؤسسة الأقوى وذات الثقل في الجزائر، كما احتل مكانة مرموقة في المخيال الجمعي للجزائريين، وذلك ليس اعتباطيا بل يرجع لأسباب عدة من بينها[1]:

- أن الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني الذي لم يؤسس بمرسوم أو قرار فوقي بل جاء من رحم المعاناة التي ألمت بالشعب الجزائري جراء الاستعمار الفرنسي.
- سد شغور المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.
- تطهير الحدود الشرقية والغربية من الألغام الممتدة على خطي شال وموريس وإزالة أثار الحرب المدمرة.
- بناء مرافق الخدمات وتقريبها من المواطنين لفك العزلة عنهم.
- رسم الحدود مع الدول المجاورة وتأمين سلامتها.

فقد كان للجيش الوطني الشعبي دور بارز في مرحلة ما بعد الاستقلال في البناء والتشييد، ومن بين أهم المشاريع التي ارتبطت به مشروع "طريق الوحدة الأفريقية" 1971، والذي كان تعبيرا صريحا من الجزائر على انتماءها الإفريقي وسعت بذلك إلى بناء الثقة مع جيرانها الأفارقة، كما ساهم الجيش في بناء السد الأخضر من خلال إقامة سد غابي تمتد مساحته على أكثر من 03 مليون هكتار بطول قدره 160 كلم، وبعرض 20 كلم قصد مواجهة ظاهرة التصحر وزحف الرمال، التي أضحت اليوم من أكبر

[1] - وزارة الدفاع الوطني، "تاريخ الجيش". على الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني: https://www.mdn.dz.

التهديدات التي تواجه الأمن القومي، كما كان للجيش دور بارز في مشروع الألف قرية في إطار بناء المشاريع الاجتماعية الكبرى في المناطق الفقيرة والمحرومة.

ولم ينحصر دور الجيش الوطني في هذه المرحلة التاريخية فحسب، بل كان له دور في العديد من الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها الجزائر، وفي الحالات الطارئة مثل تلك التي تتعرض لها القرى والمداشر المنتشرة في أعالي الجبال، خاصة في فصل الشتاء أمام تراكم الثلوج وانقطاع الطرق والمواصلات، كان الجيش يتدخل كل مرة لفك العزلة على المحاصرين، هذا الدور الاجتماعي والاقتصادي خلق احتراما ومكانة كبيرين في المخيال المجتمعي لدى الجزائريين تجاه مؤسسة الجيش الوطني الشعبي.

ورغم هذه الأدوار الاجتماعية والاقتصادية التي تحملها الجيش الوطني، إلا أنه لم يتغافل عن دوره الرئيسي وهو الدفاع الوطني وحماية السيادة الوطنية، فعكف على بناء مؤسسة قوية تكون قادرة على مسايرة التطورات الحاصلة في العالم من حيث التكنولوجيا ووسائل الدفاع، ويبقى أساس هذا التطور هو التنظيم المعاصر الذي ينبني بدوره على ثلاث مستويات رئيسية: مستوى عمودي للقوى والقيادة، ومستوى أفقي للاختصاصات الوظيفية انطلاقا من قاعدة "تعرف أي قوة مسلحة حسب المجال الذي تعمل فيه"، ومستوى عملياتي يتحكم في متطلبات انتشار القوى بما يتوافق مع الضرورات العملياتية والميدانية.

وقد كرس الدستور الجزائري منذ الاستقلال أهمية قصوى للجيش الوطني الذي ظل مقترنا بمفهوم الدفاع الوطني، وإن كانت المرحلة التي تلت الاستقلال مباشرة حمّلت الجيش الوطني مسؤوليات البناء والتشييد، نظرا لترهل المؤسسات الأخرى والتي كانت غائبة بفعل التدمير الممنهج لها من طرف المستعمر، لذلك أسندت له مهام اقتصادية واجتماعية وسياسية.

إلا أن الدفاع الوطني ظل هو المحور الرئيس في عمل مؤسسة الجيش الوطني، فجاء في دستور 1963 في المادة 08 أن "مهمة الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ودرع الثورة في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية ومياهها الإقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها، في حين نصت المادة 82 على أن "الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم الذي يتمحور حوله الدفاع الوطني ودعمه"، من خلال هذه النصوص تبرز الأهمية والدور الذي أنيط بالجيش الوطني الشعبي وهو "الدفاع الوطني" بمفهومه الشامل، وذلك من خلال الدفاع عن الحدود الترابية للبلاد وعن مقدرات الأمة الاقتصادية والاجتماعية واختياراتها.

بعد انقلاب 19 جوان 1965 تبوأ وزير الدفاع الوطني مهام رئيس الدولة وعطل العمل بالدستور، إلا أن هذه المرحلة عرفت تطورا كبيرا في إعداد الجيش الوطني وتكوينه، حيث فتحت المدارس العسكرية المختلفة على غرار المدرسة الوطنية للسلاح المضاد للطيران، والمدرسة التكتيكية للعتاد العسكري، ومدرسة الصحة العسكرية ومركز التدريب بـ"بوغار"، كما أنشأت المدرسة الفنية للملاحة الجوية، كما كان لعودة دفعات المتربصين في الخارج دورا في دعم منظومة التكوين والتدريب، كما أعطى قانون 16 أفريل 1968 المتعلق بالخدمة الوطنية دفعا قويا في تعزيز قوات الجيش الوطني الشعبي.

في دستور 1976 ظل الجيش الوطني منوطا به مسؤولية الدفاع الوطني والبناء والتشييد كما نصت على ذلك المواد 82 و83، وحتى بعد وفاة الرئيس "هواري بومدين" وتزكية خليفته الرئيس "الشاذلي بن جديد" إلا أن الجيش احتفظ بنفس المهام والدور القديم كما نص على ذلك الميثاق الوطني في سنة 1986. وبعد أحداث أكتوبر 1988 وإصدار الدستور الجديد في23 فيفري 1989، الذي رسم توجها جديدا للجزائر من خلال التأسيس لقاعدة الفصل بين السلطات وفتح مجال التعددية السياسية، وأمام هذا التوجه انحصرت

مهام الجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال والدفاع عن السيادة والوحدة الوطنيين.

وهذا ما أكدته المادة 24 التي نصت على "تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال والدفاع عن السيادة، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف أملاكها البحرية"، من خلال هذا النص القانوني يتضح جليا أن مهمة الجيش الوطني تم حصرها في الدفاع الوطني ولم يعد منوط به وظائف أخرى المتعلقة بالاقتصاد والجوانب الاجتماعية والتنموية كما كان في الدساتير والمواثيق السابقة.

ولتجسيد هذا المسار الذي تبنته الجزائر من خلال دستور 1989 أصدر رئيس أركان الجيش تعليمة رقم 89/51/ق.أ/ج.و.ش بتاريخ 1989/04/04 تضمنت المهام الدستورية الجديدة للجيش الوطني الشعبي والواجبات المترتبة عليها بالنسبة لأعضائه: "لا لأي عسكري مع كونه كامل الحقوق، التطلع للمشاركة في أي نشاط سياسي، أو ضد أي تشكيل سياسي سواء كان ذلك داخل المؤسسات العسكرية أو خارجها"[1].

وفي نفس السياق أكدت المادة 25 من دستور 1996 على مهام الدفاع عن السيادة الوطنية والاستقلال الوطني، والدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف أملاكها البحرية"، وهو نفس المنهج الذي ظل يطبع الجيش الوطني الشعبي في كل المواثيق والدساتير التي تلت هذا التاريخ إلى اليوم، أي اضطلاعه بمهام الدفاع الوطني ومسايرة التطور التكنولوجي والتوجه نحو الاحترافية.

وفي ظل التحولات المصاحبة للحراك العربي 2011 في بعض دول الجوار (تونس وليبيا)، والتي كان لها تداعيات على الأمن الوطني الجزائري خاصة بعد انتشار

[1] - وزارة الدفاع الوطني" تاريخ الجيش"، مرجع سابق.

حالة الفوضى التي ميزها ازدياد عدد الحركات الإرهابية وانتشار الأسلحة وحالة اللاأمن، الأمر الذي دفع بالجيش الوطني الرفع من حالة التأهب وضرورة مسايرة طبيعة التهديدات ومدى خطورتها، لذلك كانت الحاجة ملحة لزيادة نسبة الإنفاق العسكري.

هذا الوضع الذي تتعرض له الجزائر خاصة منذ سقوط نظام القذافي وانتشار السلاح بالمنطقة، وتقاطع مصالح الجماعات الإرهابية مع الجريمة المنظمة يستلزم موارد مالية وبشرية كبيرة للحفاظ على الأمن الوطني، لذلك توجهت الجزائر للرفع من موازنتها للدفاع، وفي هذا السياق تشير التقارير إلى أن هذا الإنفاق يشمل زيادة القدرات الحركية لسلاح المشاة بتعزيزه بآلاف السيارات الخفيفة والعربات المصفحة التي يمكنها العمل في الصحراء، بالإضافة إلى زيادة الاعتماد على وسائل المراقبة الجوية والإلكترونية للحدود، وذلك بتوفير طائرات استطلاع متطورة بالإضافة إلى تطوير وسائل الاتصال.

هذا ولا يمكن إغفال التوجه العام للجزائر نحو الاحترافية لجيشها الأمر الذي يجعل منه يواكب التطور التكنولوجي في العالم من أجل ضمان حماية للسيادة الوطنية والسلامة الترابية، وهو ما تفسره صفقات عسكرية كثيرة تم إبرامها في السنوات الأخيرة، وهو ما عبر عنه رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي مؤخرا في حديثه عن النهج الذي يتبعه الجيش الوطني في السنوات الأخيرة بقوله: "درب أوصل الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني في زمن وجيز بل وقياسي إلى بناء جيش قوي بكل ما تعنيه عبارة القوة من معنى"[1].

من خلال ما سبق يمكن القول أن العقيدة الأمنية الجزائرية ظلت نابعة من مرتكزات تم تبنيها بعد الاستقلال، إلا أنه في السنوات الأخيرة عرفت بعض التغيرات "الطفيفة" نتيجة التحول في طبيعة التهديدات خاصة بعد 2011، وأمام الانتشار الواسع لحالة اللاأمن في منطقة الساحل الإفريقي وليبيا، كانت الحاجة ضرورية إلى إعادة النظر

[1] - افتتاحية الجيش، "على درب اكتساب القوة". مجلة الجيش، العدد 662، سبتمبر 2018، ص 03.

في مرتكزات وأدوات العقيدة الأمنية الجزائرية، وهو الأمر الذي أدركه صانع القرار في الجزائر، وانعكس بدوره على مستوى التسليح وتطور الجيش الوطني الشعبي من خلال تبني نهج الاحترافية.

ثانيا/ استراتيجية الدفاع الوطني الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية: أمام التهديدات التي أفرزتها تحولات البيئة الإقليمية الجزائرية، تجسدت الاستراتيجية الأمنية الجزائرية من خلال السلوك الاستراتيجي الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، وتأمين التماسك الاجتماعي وحماية الحدود، كجانب عملياتي مكمل للجانب النظري والتنظيمي للعقيدة الأمنية العسكرية الجزائري.

1- مكافحة الإرهاب: تطورت الاستراتيجي الجزائرية لمكافحة الإرهاب تبعا لتطور الظاهرة الإرهابية في الجزائر، حيث كانت الاستراتيجية ذات بعد وطني ثم تحولت إلى استراتيجيات عبر وطنية ودولية.

أ- تطور الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب في الجزائر: هناك ثلاث محطات اساسية للمنظومة القانونية المحددة للسياسات الوطنية لمكافحة الإرهاب في الجزائر والتي يمكن تفصيلها كما يلي[1]:

أ-1- في ظل قانون تدابير الطوارئ: فُرضت حالة الطوارئ في الجزائر بموجب الأمر الرئاسي رقم 92-44 بتاريخ 09 فيفري 1992 لمدة عام واحد، ثم مُددت في 06 فيفري 1993 بالمرسوم التشريعي رقم 93-2 الذي جاء في مادته الأولى:" تمدد حالة الطوارئ المعلنة في المرسوم الرئاسي 92-44 المؤرخ في 09 فيفري 1992"، حيث أنه لم يتم تحديد المدة الزمنية لفرض قانون الطوارئ، واستمر العمل به لغاية فيفري 2011.

ولقد فُرضت حالة الطوارئ هذه لغاية مواجهة الازمة المني التي عرفتها الجزائر بسبب وقف المسار الانتخابي للتشريعيات عام 1991، وتم سن العديد من النصوص

[1] - عبد الحميد شريف، "هل سيحيد الجيش الوطني الشعبي عن مبادئه ويغير عقيدته العسكرية؟". جريدة الخبر الجزائرية، العدد 8830، 13 أفريل 2018.

القانونية لتكييف عمل المؤسسة السكرية وغيرها من المؤسسات الأمنية والإدارية والقضائية، بما يتلاءم وطبيعة المرحلة التي انهجت فيها السلطة الجزائرية ما اصطلح عليه بسياسة "الكل أمني"، وذلك بمحاولة حل الأزمة الأمنية بمواجهة أمنية تحتكم إلى اعتماد القوة والردع، وهي الساسة التي استندت إلى أحكام قانون الطوارئ وأحكام المرسوم التشريعي المذكور سابقا.

ولقد خلفت سياسة "الكل أمني" الكثير من الأزمات الحقوقية (استحداث محاكم خاصة، فتح مراكز اعتقال في أقصى الصحراء، ظهور ملف المفقودين)، نتيجة المعالجة الأمنية الصرفة التي لم تستطع ان تحد من اتساع رقعة العمليات الإرهابية، مما استدعى ضرورة تغيير التوجه بالمزاوجة بين السياسة الأمنية القائمة على المكافحة الميدانية والعملياتية الردعية للإرهاب، واعتماد سياسة الحوار عبر قانون الرحمة سنة 2005.

أ-2- سياسة المصالحة الوطنية: تمتد جذور المصالحة الوطنية إل "قانون الرحمة" الذي سُن بموجب القانون 95-12 المتضمن "تدابير الرحمة" الصادر في 25 يفري 1995، والمكمل بالقانون 99-08 المتضمن استعاد "الوئام المدني" الصادر في جوان 1999، ثم تمت ترقيته إلى "وئام وطني" ومنه إلى "مصالحة وطنية"، والتي تمكنت الجزائر من خلالها تحقيق نتائج ملموسة على مستوى مكافحة الإرهاب، حيث مكن انتهاجها من[1]:

- دحر الإهاب بتجريده من كل حاجة لبقائه بعد أن عبر الشعب عن استعداده لجاز مآسي المرحلة.
- تمكين مصالح الأمن ن تحدي قائمة بيانات وافرة عن التنظيمات الإرهابي، نتيجة المعلومات التي باتت تتحصل عليها من إفادات يقدمها التائبون، فانكشفت لها خرائط التنظيمات الإرهابية وهياكلها التنظيمية وبناها العملياتية وشبكات دعمها وإسنادها.

[1] - منصر لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات. مرجع سابق، ص 148.

- دخول الجماعات الإرهابية في حالات ذعر بفعل تفككها من الداخل، بعد ان وجدت قياداتها نفسها عاجزة أمام الإجراءات المغرية التي قدمها "ميثاق المصالحة الوطنية" للتائبين من أفرادها، وهو ما أنتج جوا من الخوف والشك بين أفرد الجماعات الإرهابية.

أ-3- المنظومة القانونية لما بعد رفع حالة الطوارئ: جاء رفع حالة الطوارئ سنة 2011 في سياق الإصلاحات السياسية في الجزائر في خضم موجة "الربيع العربي"، وقد استندت مكافحة الإرهاب إلى النصوص القانونية الأساسية التالية[1]:

- الأمر 95-11 المعدل والمتمم لقانون العقوبات الذي تضمن القسم الرابع مكرر منه "الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية"، والذي عوض المرسوم التشريعي 93-05 المعدل ولمتمم للمرسوم التشريعي 92-03 المتعلق بمكافحة التخريب والإهاب.
- القانون 01-08 المعدل والمتمم للأمر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الذي أعاد النظر في الضوابط القضائية الإجرائية (ضوابط التفتيش، إجراءات التوقيف الاحتياطي للمشتبه فيهم على ذمة التحقيق، مدة الحبس الاحتياطي...) في ما يتعلق بالتحقيق في القضايا الإرهابية.
- القانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الاموال وتمويل الإرهاب ومكافحته.
- الأمر 11-01 المعدل والمتمم للقانون رقم 91-23 المتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهمات حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية.
- المرسوم الرئاسي رقم 11-90 المتعلق بتجنيد الجيش الوطني الشعبي واستخدامه في إطار مكافحة الإرهاب.

[1] - منصر لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات. مرجع سابق، ص ص 151- 152.

ب- مركز التوجيه العسكري ومكافحة الإرهاب: "مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري" هو مخطط عسكري سيادي جزائري من أجل الهيمنة على التهديدات الحدودي على مسرح عمليات غير مستقر، يعكس ضرورة تعاظم القوة العسكرية الجزائرية بأبعادها وفروعها المختلفة[1].

يعتبر فهوم مركز التجيه العسكري الجزائري في مكافحة الإرهاب أو العمليات المرتكزة على فهم عملياتي لتهديدات المطلقة، مقاربة إجرائية للحصول على نتائج استراتيجية أو أثر عملياتي على التنظيمات الإرهابية المتموضعة حدوديا على وجه الخصوص، وذلك من خلال تطبيق تعاون معدد الجوان بين القدرات العسكرية وغير العسكرية، وهذه المقاربة مقارب تكيفية تشمل الأبعاد الميدانية والعملياتية والاستراتيجية لأي اشتباك[2].

ويعتبر المركز مقاربة إجرائية للحصول على نتائج استراتيجية أو أثر عملياتي للتنظيمات الإرهابية، وخاصة تلك المتموضعة على الحدود من خلا تطبيق تعاون مضاعف ومستمر متعدد الجوانب، على أوسع مدى للقدرات العسكرية وغير العسكرية، وتشمل هذه المقاربة التكيفي الأبعاد لميداني والعملياتية والاستراتيجية لأي اشتباك.

أظهرت التطبيقات العملية لمركز التوجيه العسكري الجزائري في عمليات مكافحة الإرهاب انتصار وحدات القوات المسلحة الجزائرية، خلال المرحلة الثانية من العشرية السوداء (1995-1999)، وذلك باستخدام قيادة الأركان والعمليات العسكرية لمصطلح "الاختراق والحرب في العمق"، ولقد جسدت الحرب الجزائرية على الإرهاب أعمق محاولة ومبادرة قومية لاستخدام النزاع المسلح بغاية تحقق نتيجة استراتيجية من خلال القوة العسكرية[3].

[1] - بوحنية قوي، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة: من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن. مرجع سابق، ص 44.
[2] - المرجع نفسه، ص 45.
[3] - نسيم بلهول، "فهم الذهب العسكري الجزائري لثنائية: بيئة الضبط العملياتي والدين في عمليات مكافحة الإرهاب". مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 01، جوان 2015، العراق: جامعة ديالي، ص 18.

ج- التحول من نظم الحرب القديمة إلى النظم الجديدة: أظهرت حرب القوات المسلحة الجزائرية على الإرهاب التحول من نظم الحرب القديمة إلى النظم الجديدة، أي من طريقة شل الأهداف الإرهابية وإنهاكها إلى القدرة على تغيير بناءات نظم الرعب الجغرافي، وتدمير شبكاته الإرهابية والسيطرة الإقليمية باستخدام نسبة أقل من قوات نخبة الأمن القومي الجزائري، وقد مكنت مقاربة مركز التوجيه العسكري الجزائري في عمليات مكافحة الإرهاب القوات المسلحة الجزائرية من الوصول إلى مركز الثقل في فضاءات تلك الجماعات الإرهابية، ألا وهو التموضع في فضاء التهديد ومساحات الرعب واختراقه، وهو ما مكن العمليات الاستخباراتية الجزائرية من منع العديد من الهجمات الإرهابية مع تفكيك وتعطيا شبكاتها، وهذا بفضل تغلغل عناصر الأمن الجزائرية في أعماق الجماعات الإرهابية[1].

د- الجهد الدبلوماسي لمكافحة الإرهاب: تقوم استراتيجية مكافحة الإرهاب في الجزائر على تعزيز التنسيق والتعاون الأمني القائم على احترام السيادة الوطنية وعد التدخل الأجنبي، وعلى الربط بين المكافحة الميدانية للإرهاب ومحاربة الفقر انطلاقا من اعتبار التنمية أساس الأمن، وعلى هذا الأساس استغلت الجزائر مختلف المحافل الإقليمية والدولية لطرح خبرتها وتقديم مقاربتها في مكافحة الإرهاب، ويتجلى الجهد الدبلوماسي الجزائري في مكافحة الإرهاب من خلال[2]:

- تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية لقاء الإفراج عن الرهائن المختطفين: قامت الجزائر بدور مهم في إصدار مجلس الأمن للقرار رقم 1904 بتاريخ 17 سبتمبر 2009، والذي يقضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية لقاء الإفراج عن الرهائن المختطفين، بعد أن أقنعت الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية بتبنيه، حيث استطاعت الجزائر

[1] - بوحنية قوي، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن الإقليمي. مرجع سابق، ص 14.

[2] - منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات- الميادين- التحديات. مرجع سابق، ص ص 153-158.

تنبيه المجتمع الدولي لمخاطر دفع الفدية لإرهابيين، وما يدره ذلك من أموال كبيرة تستخدمها في تعزيز قدرتها القتالية باقتناء الأسلحة وتجنيد أعضاء جدد في صفوفها.

– ندوة الجزائر الدولية بشأن الشراكة والأمن والتنمية: رعت الجزائر بتاريخ 7–8 سبتمبر 2011 كتجسيد لتوصيات الاجتماع الوزاري لدول الميدان التي ظهرت كمبادرة في 2010 على أساس مقترح جزائري، وهو الاجتماع الذي تم عقده في باماكو في 20 ماي 2011، حيث التزمت الجزائر بتنظيم ندوة دولية شارك فيها فضلا عن دول الميدان 38 وفدا مثلت دولا وشركاء إقليميين ومؤسسات مانحة ومنظمات إقليمية، وتعتبر هذه الندوة اول ندوة لبحث إشكاليات الشراكة في منطقة الساحل في مجال الأمن والتنمية، حيث استطاعت ندوة الجزائر توحيد الرؤى التي انتجت مقاربة امنية لمكافحة الإرهاب لدول الميدان والشركاء من خارج الإقليم، وهذا في حد ذاته نجاح كبير للدبلوماسية الجزائرية، حيث كانت فرصة لكسب أول رهانات مكافحة الإرهاب بالوصول إلى توحيد المنطلقات، ويعتبر إنشاء هذه اللجنة بمثابة مبادرة لقطع الطريق أمام المساعي الخارجية للتدخل عسكريا في إفريقيا، بحجة ضعف دولها وعدم قدرتها على مواجهة خطر الإرهاب.

– المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب: أُسس هذا المنتدى في 21 سبتمبر 2011، ويتكون من 30 دولة على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وطرحت الو.م.أ فكرته بوصفه هيئة غير رسمية متعددة الاطراف، تسعى إلى أن تكون إطارا لحشد الخبرات والموارد الضرورية لمستلزمات مكافحة الإرهاب، بما يساعد في بلورة سياسة عالمية ضد هذا التهديد.

وبهذا أصبحت الجزائر من اكثر الدول فاعلية في مكافحة الإرهاب بفضل تحركها الدبلوماسي واستثمارها الجيد، واحترافيتها العالية نتيجة خبراتها الميدانية المكتسبة من طول كفاحها المنفرد ضد الإرهاب.

هـ- المبادرات العملياتية عبر الوطنية لمكافحة الإرهاب: تشكلت التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب بتراكماتها ودروسها المختلفة، من تفاعل خبرات حرب التحرير لجيش التحرير الوطني، وتجربة حرب الرمال سنة 1963 للجيش الشعبي الوطني، التعامل مع الحركات السرية للجهاديين العائدين من أفغانستان وظهور جماعة "مصطفى بويعلي" منتصف الثمانينات، ثم تجربة مكافحة العمل المسلح للمتشددين الإسلاميين خلال ما يعرف بالعشرية السوداء في التسعينات.

وإضافة إلى المساعي الدبلوماسية الجزائرية لتفعيل المسارات الدولية لمكافحة الإرهاب، فقد رافق ذلك تحرك ميداني-عملياتي- لتغطية المتطلبات العسكرية والأمنية، وهذا يتوافق مع مقاربة دول الميدان في مكافحة الإرهاب، ويمكن تعداد أهم المبادرات العملياتية في[1]:

- وحدة التنسيق والاتصال: أُنشئت في الجزائر في 6 أفريل 2010 بناء على توصيات اجتماع وزراء خارجية من الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو، ليبيا والتشاد، الذي عقد في 16 مارس 2010 ليتقرر اعتماد رئاستها بين الدول الأعضاء فيها تبعا للترتيب الأبجدي لأحرفها الأولى.

- لجنة الأركان العملياتية المشتركة: أُعلن عن تأسيسها في 21 أفريل 2010 في تمنراست، والتي اتخذت كمقر لقيادتها العملياتية المتكونة من رؤساء أركان الجيوش الأربعة للدول الأعضاء المتمثلين في دول الميدان (الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر)، ولقد جاءت هذه اللجنة لسد النقص في مجالات التنسيق والتبادل المعلوماتي والاستخباراتي الضروري للمكافحة الميدانية للإرهاب.

وفي هذا السياق حددت اللجنة نطاق تدخلاتها في منطقة مشتركة للنشاط العملياتي، تمتد عبر شريط صحراوي طوله 1956 كلم وبعمق 933 كلم ويغطي المناطق

[1] - بوحنية قوي، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن الإقليمي. مرجع سابق، ص 50.

الحدودية المشتركة للدول الأربعة، حيث تحددت مهامها أساسا في متابعة أعمال المنطقة العملياتية وتحليلها وتنسيقها، ومباشرة عمليات البحث وتحديد أماكن وجود الجماعات الإرهابية وشبكاتها والقضاء عليها، وضمان متابعة تطور الوضع الامني في المنطقة المشتركة، والتخطيط للعمليات المشتركة وتنفيذها، وتتمثل هياكلها في أربع خلايا أساسية: الخلية العملياتية، خلية الإشارة، الخلية المكلفة باللوجستيك، خلية الاستعلامات[1].

2- تأمين التماسك الوطني وتحقيق السلم الاجتماعي: يكتسي موضوع التماسك الوطني وتحقيق السلم الاجتماعي، نفس الأهمية التي يكتسيها تأمين الحدود الوطنية ومكافحة الإرهاب، لأن التماسك الوطني والسلم الاجتماعي يعتبران صمام امان المجتمع والدولة، بما يضمن التحامهما ويحفظ الأمن الوطني ببعديه الدولاتي والمجتمعي، فالأمن بمعناه الواسع هو تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الاخطار التي تتهددهما داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحهما وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع[2].

أ- تأمين الماسك الوطني: تمتاز الجزائر بالتنوع السوسيوثقافي، ورغم أن إبراز الخصوصيات التي يتميز بها الشعب الجزائري من حيث اللغة أو العادات والتقاليد لا يتنافى ولا يتعارض مع الانتماء الوطني، إلا أن ذلك لا يعني تجاهل هذا التمايز الذي يبقى سلاحا ذو حدين، فكما أنه قد يكون مثريا للشخصية الوطنية فقد يصبح أيضا مغذيا للتفكك، الأمر الذي يدفع الى اعتبار هذه التمايزات رهانات أوجبت ضرورات تأمين التماسك الوطني.

ورغم أن تنوع مقومات الهوية الوطنية الجزائرية اقرب منه إلى الإثراء من التفكك، ولكن لا يمكن تجاوز حوادث منطقة القبائل في عامي 1980 و2001، إضافة إلى

[1] - بوحنية قوي، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن الإقليمي. مرجع سابق، ص 51.

[2] - منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات- الميادين- التحديات. مرجع سابق، ص 159.

حوادث غرداية، إضافة إلى قضية الطوارق التي جذبت عددا من المخططات الأجنبية الساعية للاستثمار في خصوصية الطوارق لبعث مشروعات انفصالية تهدد الأمن الوطني الجزائري، فهذه القضايا وإن لم تشكل تهديدا للأمن الوطني حاليا إلا أنها تعتبر من النزاعات الكامنة، مما يلزم الجزائر بتبني استراتيجية استباقية لمواجهتها، خاصة في ظل التحولات السياسية والأمنية في البيئة الإقليمية للجزائر، والتي زادها التدخل الخارجي تعقيدا وتشابكا[1].

ب- تحقيق السلم الاجتماعي: السلم الاجتماعي هو الحالة التي يكون فيها المجتمع متماسكا خاليا من مظاهر التردي، بداية من السلبيات الاجتماعية وانتهاء بالجريمة مرورا بانحطاط القيم الروحية والاخلاقية، والعزوف عن الأصالة في العادات والتقاليد حتى الوصول غلة مرحلة اليأس القاتل للمجتمعات والأمم[2].

ويعبر السلم الاجتماعي عن حالات الرضا والتوافق بين مختلف فعاليات المجتمع وفاعليه، ومن مؤشراته الانسجام بين الاطراف الاجتماعية المختلفة واحتكام توان مصالحها إلى قوة القانون ومشروعية القرارات، والسلم الاجتماعي له صلة وثيقة بتحقيق الأمن الوطني، حيث يترتب عن افتقاده مشكلات وأزمات يصاحبها تفشي حالة الشعور بانعدام الأمن. وفي هذا السياق جرى تسطير جملة من السياسات الوطنية المعززة للسلم الاجتماعي لفائدة فئة الشباب، باعتبارها الأكثر عددا والأولى بالاهتمام والرعاية، سعيا لكسب معركة الجبهة الاجتماعية وتأمينا للسلم الاجتماعي، ومن أهم ما يمكن تعداده في هذا الشأن ما يلي[3]:

[1] - فريدة مزياني، مرجع سابق. ص 199.

[2] - عبد الصمد بوكليخة، "السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في الوطن العربي- الجزائر أنموذجا". مجلة أكاديميا، العدد 05، جوان 2016، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، ص 70.

[3] - منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات- الميادين- التحديات. مرجع سابق، ص ص 184-188.

– الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: أُنشئ عام 1994 لتخفيف الآثار الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي.

– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: وهو جهاز لدعم ومرافقة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 19 و35 سنة، لغرض تمكينهم من إنشاء مؤسسات صغيرة ومشروعات استثمارية.

– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: أنشئت عام 2004 لغرض تسيير القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها بين مائة ألف ومليون دينار، والموجهة لتمويل المشروعات والنشاطات التجارية المختلفة لفائدة المواطنين الذين هم من دون دخل أو من ذوي الدخل غير المستقر.

– يضاف إلى ذلك مختلف أجهزة وبرامج التشغيل المنتهجة بهدف القضاء على البطالة، والتي جاءت ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005– 2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014).

3– بناء مقدرات التحصينات الحدودية الجزائرية: تعرّف الحدود الدولية بأنها ذلك الخط الفاصل بين إقليم دولة وأقاليم دول مجاورة لها، بحيث تمارس الدولة سيادتها التامة على إقليمها الحدودي، ولا تمتد هذه السيادة إلا في حالات استثنائية خارج هذا الإقليم، وتمارس الدولة سيادتها على إقليمها الحدودي بما يتضمنه من أرض وسكان وموارد، من خلال تامين الحماية على تلك المقدرات، وهو ما يشير إلى ان الدول تتعامل مع مسألة الحدود على أنها مسألة أمن قومي، لذلك تعتبر الحدود هي خط الدفاع الأول عن الدولة.

أ– **العلاقة بين الحدود والأمن والقوة العسكرية:** تحت تأثير العلاقة الثلاثية بين الحدود والامن الاستراتيجي والقوة العسكرية، أصبح الدفاع عن الأمن القومي الجزائري يعتمد على ثلاثة أنساق هي الحدود المحصنة المدافع عنها بنسق التغطية، والقوات (النظامية

والاحتياطية) الجاهزة لخوض القتال في أسرع وقت ممكن، ونسق الامة المسلحة الذي يضع كل ما تملكه الجزائر من وسائط وقوى بشرية وفكرية وحضارية ومادية وجغرافية، مع منح القوات المسلحة الجزائرية مكانة خاصة بصفتها المحور الديناميكي لتلك العلاقة الثلاثية، ولقد بقي التوازن بين عوامل العلاقة الثلاثية قائما، وحافظت الحدود الجغرافية الجزائرية على مناعتها ودورها الاستراتيجي خلال العديد من الأعوام، إلا أن تزايد قدرة التهديدات غير المتوازية وذات النمط الاستخباراتي الأجنبي على التحرك واجتياز الحدود السيادية والطبيعية الجزائرية كان يهدد تلك المناعة بشكل متصاعد ويلقي بعض الظلال على الدور الاستراتيجي الذي يمكن أن تلعبه الحدود المنيعة. من هنا ظهرت أهمية بناء مقدرات التحصينات الحدودية في مركز ثقل التوجيه العملياتي العسكري الجزائري ، التي لم تكن سوى وسيلة اصطناعية سياسية لتعزيز المناعة لطبيعية، تستهدف الحفاظ على دور الحدود في طار الاستراتيجية. وفق هذه الاعتبارات تبنت قيادة أركان الجيش وطني الشعبي الجزائري في "دليل التوجيهات الخاصة بالاستراتيجية الحدودية "سياسات عسكرية جديدة تتوازى وتطور التحصينات الدفاعية من منطلق كون أن بنيتها ومكوناتها كانت تتطور وفق عدة عوامل، وكان هذا التطور قد أخذ شكلا متسارعا في السنوات الأخيرة، ولاسيما بعد الثورة في التهديدات الأمنية كوسائط جديدة ساهمت في زيادة حركيتها ويقظتها الاستراتيجية عبر الحدود الطبيعية، دون أن تمنحها القدرة المطلقة على اختراق تلك الحدود ولهذا فقدت الحدود جزءا من دورها الاستراتيجي، وتناقص وزنها في العلاقة الثلاثية دون أن تخرج نهائيا من تلك العلاقة[1].

ولقد جاء التوسع في استخدام القوات الآلية والطائرات والقوات المحمولة جوا ليسدد ضربة قوية إلى المكانة الاستراتيجية التي تتمتع بها الحدود الطبيعية حتى المحصنة منها

[1] - نسيم بلهول، "مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري ومراقبة الحدو من مدخلي: نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانى 2017، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 325.

في التوجيه العسكري الميداني الجزائري. وإذا كانت القوات الآلية الجزائرية قد أضعفت أهمية الحدود المستندة إلى الأنهار والجبال والسهوب، وتزايد في الحالتين وزن القوات المسلحة الجزائرية داخل المعادلة الثلاثية، وأصبح الأمن الوطني الجزائري والاستراتيجية الدفاعية الجزائرية مرهونين إلى حد بعيد بحجم القوات المسلحة وفاعليتها وتسليحها وقدراتها العالية، ولا يعتمدان على الحدود الطبيعية المحصنة إلا جزئيا وفي حالات خاصة جدا (مواجهة تهديدات وخصوم لا يتمتعون بقوى معنوية كافية أو لا يمتلكون كميات كافية من وسائط القتال الحديثة)، إلا أنه من بين الحدود الطبيعية كلها بقيت الحدود المستندة إلى البحر محتفظة بالقسط الأكبر من وزنها في المعادلة الثلاثية (كما هو الآن البحر الأبيض المتوسط بالنسبة إلى الأمن الوطني الفرنسي). غير أن هذا قد يفقد مصداقيته إذا كان الخصم متمتعا بتفوق بحري، جوي ساحق، ويمتلك تشكيلات كبيرة محمولة جوا (على غرار ما يقوم به الأسطول السادس الأمريكي كتحصين برمائي من تهديدات قد تمس كينونة الكيان الصهيوني كنقطة جغرافية محاصرة في إقليم جغرافي جواري معادي)[1].

ب- الحدود الذكية في مواجهة تهديدات غير تقليدية: تتمتع حدود المراقبة التي تنتشر على الحدود بعدة مزايا أهمها القدرة على كشف الدخلاء والتعرف على هوياتهم، مع إمكانية التمييز بين مصادر التهديد الحقيقية وغيرها من العناصر المتحركة، على غرار الطيور أو الحيوانات وهذا بغرض تقليل الإنذارات الخاطئة، كما ينبغي عل كل نظام أن يكون قادرا على العمل على مدار اليوم وكذلك في أحوال الرؤية الضعيفة والطقس السيء، وأن تكون قادرة على الكشف والتمييز ما بين المسافرين لأغراض تجارية وبين المهربين والمجرمين، بالإضافة إلى التهديدات الإرهابية والعسكرية مثل فرق الاستطلاع[2].

[1] - نسيم بلهول، "مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري ومراقبة الحدو من مدخلي: نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات". مرجع سابق، ص ص 325- 326.
[2] - مجلة الجيش، العدد 674، سبتمبر 2019، ص 50.

ب-1- إبعاد التهديدات من خلال سياسة الإزاحة للخارج: يُعنى خيار إبعاد التهديد أساسا بدفع أو ترحيل التهديدات القائمة أو المحتملة على النطاق الجغرافي المؤثر للدولة، بغرض منع التشابك بين المخاطر الخارجية المهددة للأمن الوطني ونظيراتها في الداخل، بما يسمح بتعظيم فاعلية الدولة في مواجهة التهديدات الداخلية والسيطرة عليها نسبيا، حيث لا يعني ذلك أن هذا الخيار مجرد ممارسة دفاعية محض للدول لدرء المخاطر من داخل حدودها، بل يتضمن كذلك أبعادا هجومية محسوبة نسبيا فيما وراء الحدود، وينطلق منطق إبعاد الحدود من ثلاثة افتراضات أساسية تتمثل في[1]:

- الافتراض الأول: ويتمثل في سيادة الدولة القومية على أراضيها، بما يلزمها من قضاء على التهديدات الي تعترض ممارسة السلطة الحاكمة لوظائفها.
- الافتراض الثاني: ويتمثل في إدراك صانعي القرار في الدول لمحدودية قدرات وموارد بلدانهم لمواجهة التهديدات، خاصة إن كانت تنطوي على تعقيدات وارتفاع كلفة القضاء عليه.
- الافتراض الثالث: ويتعلق بأن ثمة اتجاهات انعزالية للدول عن العولمة لاسيما بعد أن طرحت تأثيرات سلبية على أمن الدول.

حاولت الجزائر إبعاد التهديد بفاصل جرافي كاف وراء الحدود وينطبق ذلك على مسار السياسة الجزائرية تجاه ليبيا، وإن اختلفت تحالفاتها تجاه فواعل المناطق الغربية داخل ليبيا، فبخلاف حفاظها على دور داعم لحكومة الوفاق الوطني في الاصمة طرابلس، أو نسج علاقات وثيقة مع إسلاميين معتدلي لتحجيم نظرائهم المسلحين، فإنها شرعت كذلك في بناء أسوار حدودية لعزل التهديد القادم من جارتها ليبيا، وفي نفس الوقت مارست تشديدات أمنية في الجنوب الجزائري لمكافحة تسريبات المتشددين من

[1] - شريفة كلاع، "إبعاد التهديدات الأمنية من خلال سياسة الإزاحة للخارج في منطقة شمال إفريقيا: حدود الفاعلية". مجلة مدارات سياسية، المجلد 04، العدد 03، جوان 2020، الجزائر: مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، ص 24.

شمال مالي، بالتزامن مع ممارسة الوساطة بين فرقاء هذا البلد، كما اتخذت الهيئات الأمنية ومنها زارة الدفاع احتياطاتها لمكافح الجريمة عن طريق الشروع ف تسييج الحدود الجنوبية على وجه التحديد بتكنولوجيا مراقبة عالية المستوى والذكاء التقني، كما قامت ضبط الحدود التونسية الجزائرية بأكثر من 80 نقطة مراقبة على طول حدودها المشتركة مع تونس، وتم نشر أكثر من 60 ألف جندي في دودها المشتركة مع دول الساحل الإفريقي[1].

تحت تأثير التحولات المتسارعة في دول الجوار الجزائري، اصبحت الاستراتيجية الأمنية الدفاعية الجزائرية تقوم على انتقال حدود أمن الدولة إلى ما وراء حدودها السياسية الفعلية، عن طريق دفع خط الدفاع الاول عن الوطن (وسائط الكشف والإنذار، القوات الأمامية، القواعد..) إلى أبعد مسافة ممكنة عن الحدود، مع الاستعداد لزج القوات ودخول القتال على ذلك الخط، ووفق هذا المفهوم الاستراتيجي للحدود قررت الجزائر اعتبار تونس خطها الدفاعي الأول من جهة الشرق، ومالي والنيجر خطها الدفاعي الأول من جهة الجنوب، ودفعت قواتها إلى هاتين المنطقتين الحدوديتين بشكل مسبق وأعدت خططا لتعزيزها، حيث كانت لميزة الأساسية للمواقع والمراكز الحدودية الجزائرية هي استخدام الطيران الشامل، بغية الإخلال بعميلات النقل العملياتي والانتشار الحركي للجماعات الإرهابية ودعم القوات الجزائرية في مجرى الأعمال القتالية، وكذلك الاستخدام الشامل للفرق الآلية الخفيفة للقضاء على التجمعات الإرهابية الحدودية والتقدم بسرعة إلى عمق الفراغ الجغرافي الحدودي، وهو ما يطلق عليه "استراتيجية الفتح الحدودي" من خلال الإبعاد المبكر للتهديد[2].

ب-2- دعامة الحدود الذكية مواجه التهديدات عبر الحدودية: قامت الجزائر بالتكيف مع التطور التكنولوجي، وذلك ببذل جهود كبيرة خلال العقود الأخيرة لدمج وسائل

[1] - شريفة كلاع، مرجع سابق. ص 34.
[2] - المرجع نفسه، ص ص 35- 36.

الإعلام والاتصال الجديدة في سياستها الدفاعية، وأصبحت إدارة أمن الحدود اليوم مستندة إلى ما تقدمه التكنولوجيا الحديثة والرقمنة الإلكترونية، وكذا المعلومة الجغرافية من معطيات أمنية وخدمات معلوماتية ضرورية لمتابعة حالة أمن الحدود الجزائرية، كالاعتماد على أنظمة تحديد المواقع، تحديد الخطوط والمساحات الجوارية، متابعة التمركز السكاني والعمراني على الحدود، إضافة إلى رسم الطرق وتوضيح المسالك الرئيسية والفرعية الرابطة بين المناطق وغيرها، الأمر الذي يسهل التعامل مع التهديدات العابرة لها والحد منها بشكل مرن وأكثر احترافية، كما يحيل استعمال التكنولوجيا العسكرية المتطورة في مجال الرقمنة والحاسوب في نظام المراقبة الحدودية الكشف عن الأشخاص وتحديد اتجاههم في محيط الحدود، مثل استعمال رادار دائري المستوى أو كاميرات المراقبة، وقد اعتمدت الجزائر منذ سنة 2014 على إرساء أنظمة تقنية متطورة ترمي إلى المراقبة الإلكترونية لحدودها الغربية مع المغرب، بهدف تعزيز تأمين الشريط الحدودي الغربي من خلال تجهيزات تكنولوجية حديثة على غرار أنظمة الطائرات من دون طيار وأجهزة التصوير الحراري، وأنظمة أبراج المراقبة بالفيديو عن بعد، التي تشكل سنا داعما لعمل الوحدات المكلفة بحراسة وأمن الدود البرية للجزائر، ومواجهة مختلف أنواع الجريمة المنظمة على غرار نظام "أفيس 2" للكشف عن هوية الإرهابيين في 15 ثانية[1].

أخيرا يمكن القول أن الاستراتيجية الدفاعية الجزائرية تجاه مختلف التهديدات الأمنية قد جمعت بين الجانب الدبلوماسي والمتمثل في الدبلوماسية الأمنية من خلال السعي لجمع أطراف النزاع في ليبيا ومالي، والجوانب العملياتية من خلال تطوير منظمة الدفاع الجزائري، خاصة ما تعلق بمجال حماية الحدود.

[1] - أسماء حداد، "الدفاع الوطني الجزائري: الواقع والرهانات الاستراتيجية". نقلا عن الموقع: https://democraticac.de/?p=46703. تاريخ الاطلاع: 2020/06/22.

قائمة المراجع

أولا/ المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962. الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع، 2009.
- الحسن الثاني، ذاكرة ملك. الرياض: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 1993.
- البسيوني محمد شريف، الجريمة المنظمة عبر الوطنية. القاهرة: دار الشروق، 2004.
- الفيلالي مصطفى، المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- الهرماسي عبد القادر، المجتمع والدولة في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- الكردوسي عادل عبد الجواد، التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني. السعودية: مكتبة الآداب، 2005.
- العقاد صلاح، السياسة والمجتمع في المغرب العربي. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1971.
- أمين سمير، المغرب العربي الحديث. (ترجمة: كميل داغر)، ط 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1981.
- بورحلي عبد الحق، "الأبعاد الاستراتيجية للجزائر تجاه منطقة الساحل الإفريقي". في: نسيم بلهول وآخرون، حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء. عمان: دار الحامد، 2016.
- بوقارة حسين، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي. الجزائر: دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
- بلهول نسيم وآخرون، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.
- بلهول نسيم (محررا)، الأبعاد الاستراتيجية للجزائر تجاه منطقة الساحل الإفريقي: حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء. عمان: دار الحامد، 2016.

- بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005.
- دربال صورية عباسة، "الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي". في: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، بيروت: دار الرافد ناشرون، 2014.
- حدادي جلال، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي. الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017.
- كامل شريف سيد، الجريمة المنظمة في القانون المقارن. القاهرة: دار النهضة، 2001.
- لطفي مرعي أحمد، استراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر. القاهرة: دار النهضة العربية، 2009.
- لخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات- الميادين- التحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2015.
- محمد نور عثمان الحسن والمبارك ياسر عوض الكريم، الهجرة غير المشروعة والجريمة. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2014.
- محمد أمين خديجة عرفة، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي". الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009.
- مقلد إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. الكويت: دار السلاسل،1985.
- مرسي محمود، دراسات الجغرافيا السياسية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.
- معراف إسماعيل، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة... وحديث عن الشرعية الدولية الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
- معراف إسماعيل، التكتلات الاقتصادية الإقليمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
- فركوس صالح، تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.ق- 1962 م). الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.

- فهمي عبد القادر محمد، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية. عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.
- فرحاتي عمر وأوشريف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر. الجزائر: الدار الجزائرية، 2016.
- قوي بوحنية، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة: من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017.
- رحموني عبد الرحيم وقدور يوسف، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي: التعامل والتداعيات. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.
- تشابمان بيرت، العقيدة العسكرية: دليل مرجعي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.

2- الدوريات والمجلات العلمية:

- أبو العامود محمد السعيد، "العلاقات العربية- العربية في النصف الثاني من القرن العشرين". مجلة السياسة الدولية، العدد 139، جانفي 2000، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية.
- الجزار نجدي، "المتوسط: بحيرة سلام". مجلة معلومات دينية، العدد 52، دمشق: مركز المعلومات القومية، أوت 1997.
- الراوي حميد فرحان، "الاتحاد المغاربي ومشكلة الصحراء الغربية". مجلة العلوم السياسية، العدد 41، 2010، بغداد: جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية.
- السماك محمد أزهر سعيد، "الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية ومستقبله". مجلة المستقبل العربي، العدد 162، أوت 1992، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أمينة مصطفى دلة، "العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا". المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 49-50، شتاء- ربيع 2016، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بوكليخة عبد الصمد، "السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في الوطن العربي- الجزائر أنموذجا". مجلة أكاديميا، العدد 05، جوان 2016، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف.

- بلهول نسيم، "مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري ومراقبة الحدو من مدخلي: نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جاني 2017، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- بلهول نسيم، "فهم الذهب العسكري الجزائري لثنائية: بيئة الضبط العملياتي والدين في عمليات مكافحة الإرهاب". مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 01، جوان 2015، العراق: جامعة ديالي.
- بلحميتي آمال، "مشكلة الحدود كمحدد للعلاقات الجزائرية– المغربية". مجلة المستقبل العربي، العدد 458، أفريل 2017، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بن جديد سلوى، التحولات الكبرى في المتوسط خلال العشرية الأخيرة ورهاناتها على أمن المنطقة المتوسطية". مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 11، العدد 01، 2019، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
- بن عمار نوال، " الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن في الجزائر". مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 09، العدد 01، الجزائر: جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2020.
- برباش رتيبة، "مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري". المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 09، ديسمبر 2019، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- جفال عمار،" وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر"، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 07 نوفمبر 2008، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية.
- زياني صالح ،" تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة". مجلة المفكر، المجلد 5، العدد 01، مارس 2012، الجزائر: جامعة محمد خيضر– بسكرة.
- كلاع شريفة، "إبعاد التهديدات الأمنية من خلال سياسة الإزاحة للخارج في منطقة شمال إفريقيا: حدود الفاعلية". مجلة مدارات سياسية، المجلد 04، العدد 03، جوان 2020، الجزائر: مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات.
- لخضاري منصور، "الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي". مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 06، جوان 2012، الجزائر: جامعة المدية.

- سعيدوني ناصر الدين، "وحدة المغرب العربي بين الحتمية التاريخية والواقع المعاش". المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، عدد 03، 1983، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الحي وليد، "العلاقات المغربية- الجزائرية: العقدة الجيو-استراتيجية". مجلة سياسات عربية، العدد 06، 2014، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عبد الشافي عصام، "معضلة مزمنة: تعقيدات غياب الأمن في الساحل والصحراء". مجلة السياسة الدولية، العدد 195، جانفي 2014، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية.
- عبد العزيز لزهر، "تطور العقيدة الامنية الجزائرية في ظل لمتغيرات الإقليمية والعالمية 1992- 2012". المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2020، الجزائر: جامعة الوادي.
- علالي حكيمة، "الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 02، جانفي 2012، الجزائر: جامعة باتنة 1.
- قلاع الضروس سمير، "التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي: قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي". مجلة قراءات إفريقية، العدد 24، أفريل 2015.
- قشي عشور، "التنافس الفرنسي – الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل". المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 46/45، شتاء – ربيع 2015، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- غربي محمد وساعو حورية، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي". مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، 2017، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف.
- غضبان سمية، "مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية- تحدي نحو تحقيق السلم والأمن في إفريقيا". مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، سبتمبر 2018، الجزائر: جامعة المسيلة.

3- الرسائل العلمية:

- بن مسفر محمد الشمراني عبد الخالق، "الجريمة المنظمة: سياسة المكافحة في التشريع الإسلامي والقانون الجنائي". مذكرة ماجستير غير منشورة، المملكة العربية السعودية: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2001.
- دلاوي أحمد، "الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثره على الجزائر". مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر: جامعة سعيدة– كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.
- حلال أمينة، "التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي". رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر 3– كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.
- حمزة حسام، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري". مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة باتنة 1، 2010/ 2011.
- مزياني فيروز، "تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الاستراتيجية الأمنية الجزائرية". مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة باتنة 1، 2021/2020.
- سعداوي عمر، "البعد الإقليمي للأمن الوطني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن– دراسة في المضامين والأبعاد". رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة باتنة 1، 2020/2019.
- سعيدي ياسين، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي". رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة وهران 2 – كلية الحقوق والعلوم السياسية،2016 .
- علالي حكيمة، "البعد الأمني في السياسة الخارجية: نموذج الجزائر". مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة قسنطينةّ، 2009.
- قط سمير، "البعد الإفريقي في سياسة الأمن الدفاع الوطني الجزائري". رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2017/2016.

4- الملتقيات والندوات والأوراق البحثية:

- الشلوي هشام، "حوار غدامس وغياب القوى الليبية الفاعلة". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 14 أكتوبر 2014.
- أميجن عبيد، "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 21 أكتوبر 2014.
- بن مشري عبد الحليم، "التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي". ورقة بحثية قدمت لندوة بعنوان: "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17- 18 فيفري 2013.
- بن عنتر عبد النور، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2018.
- بسيكري السنوسي، "ليبيا: مسار انتقال مضطرب سياسيا وأمنيا". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17 فيفري 2014.
- زبير يحي، "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الارهاب". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012 .
- حفيان عبد الوهاب، "عوامل ومنطق اللاأمن في الساحل بين الواقع والمستقبل". ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 30 ماي 2017.
- يخلف عبد السلام، "منطقة الساحل ومنطق المفاهيم: من الدولة الفاشلة إلى مسؤولية الحماية". ورقة بحثية قدمت لملتقى حول: الساحل ضمن استراتيجية القوى، الجزائر، 20 مارس 2015.
- لونيس فارس، "الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي". برلين: المركز الديمقراطي العربي، 29 جويلية 2016.
- مرسي مصطفى عبد العزيز، "تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي". ورقة بحثية قدمت لندوة: المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي، القاهرة: جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، أفريل 2007.
- سمير بودينار، "تأثير الهجرة غير القانونية في إفريقيا على دول العبور". ورقة قدمت لندوة الهجرة العربية الإفريقية إلى الخارج، جامعة الدول العربية، 17، 18 نوفمبر 2008.

- عبد الحليم أميرة محمد، "التدخل الدولي في مالي: الأسباب والفرص". القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، 2013/01/23.
- فينان خديجة محسن، "النزاعات الإقليمية... الصحراء الغربية نموذجا". ورقة قدمت لندوة: المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17- 18 فيفري 2013.
- صايج مصطفى، "التنافس الفرنسي الامريكي في منطقة الساحل الصحراوي: الآليات والرهانات". ورقية بحثية قدمت في الملتقى الوطني حول: الساحل والصحراء- الواقع والآفاق، الجزائر: 15 اكتوبر 2012.
- قوي بوحنية، "استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
- قط سمير،"الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/عبر الجزائر: بين المناولة الأمنية مع أوروبا والتحديات الداخلية". ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، 24-25 نوفمبر 2013، الجزائر: جامعة قالمة.

5- التقارير والنشريات:

- منظمة الأمم المتحدة- الجمعية العامة، "تقرير حول تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط". A/56/153، 03 جويلية 2001.
- المكتب الأممي لمكافحة الجريمة المنظمة: خلاصة وافية، نيويورك: الأمم المتحدة، 2007.

6- الجرائد والمجلات:

- "التنظيم الإرهابي سيجلب المهاجرين السريين"، جريدة الخبر الجزائرية، عدد يوم 22 ماي 2011.
- "تحقيقات حول تورط مهاجرين أفارقة في أنشطة إرهابية". جريدة البلاد الجزائرية، عدد 5440، 10 اكتوبر 2017.
- غشة مولود، "التجارة الشرعية بالأسلحة- سماسرة الموت". مجلة الجيش الجزائرية، عدد 547، فيفري 2012.

- بوعبوش سعاد، " 1198 حالة إصابة فيروس السيدا بالجزائر". جريدة الشعب الجزائرية، عدد يوم 2011/05/07.
- الطيب.د، محسن.خ، كريم.ش، "الرعب القادم من الجنوب: أكثر من 5000 مهاجر إفريقي غزو تمنراست في عامين". جريدة النهار الجديد الجزائرية، عدد يوم 2008/12/02.
- بودرويش فضيلة، " 69 حالة جديدة لفيروس الإيدز و 334 لداء الحمى القلاعية". جريدة الشعب الجزائرية، عدد يوم 2012/01/23.
- افتتاحية الجيش، "على درب اكتساب القوة". مجلة الجيش، العدد 662، سبتمبر 2018.
- شريف عبد الحميد، "هل سيحيد الجيش الوطني الشعبي عن مبادئه ويغير عقيدته العسكرية؟". جريدة الخبر الجزائرية، العدد 8830، 13 أفريل 2018.

7- المواقع الإلكترونية:

- بن أحسن أنيس عبد الوهاب ، "الجزائر والتحديات الإقليمية". على الموقع الإلكتروني: www.politics-dz.com.

وزارة الدفاع الوطني، "تاريخ الجيش". على الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني: https://www.mdn.dz.

- حداد أسماء، "الدفاع الوطني الجزائري: الواقع والرهانات الاستراتيجية". نقلا عن الموقع: https://democraticac.de/?p=46703

ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية

1- باللغة الإنجليزية:

1- Books

- Luis Martinez and Rasmus Alenius Boserup, Algeria Modern: From Opacity to Complexity. London: Hurst, 2016.

2- Periodicals and Scientific journals

- Shiping Tang, " A Systemic Theory of the Security Envirenment". Journal of Strategic Studies, Vol 27, March 2004, Routledge.
- Yahia H.Zoubir, "Algerian-Maroccan Relation and Their Impact on The Maghribia Integration". The journal of modern Africa studies, Vol 05, N 03, 2000, London.

3- Studies

- Belkacem Iratni, Security Challenge and Issues in The Sahelo-Sahara Region: The Algerian Perspective. Dakar: Friedrich-Ebert-Stiftung, Peace and Security Centre of Competence Sub-Saharan Africa, 2017.
- Bahgat Korany, "from revolution ti domestication: The Foreign Policy of Algeria". In: Bahgat Korani,Alie Hillal Dessouki (eds), The Foreign Policies of Arab States: the challenges of change, Boulder, Western view press, 2nd ed, 1991.
- Kalilou Sidibé, "Security Management in Northern Mali Criminal Networks and Conflict Resolution Mechanisms". IDS, Research Report Vol 2012, No 77, August 2012.
- The Complex Dynamics of Small Arms in West Africa". New York: United Nations Institute for Disarmament Research, 2008.

4- Reports and Bulletins

- Amado Philipe de Andrès, " West Africa under Attack, Drugs, Organized Crime & Terrorism as new threats to global security". New York: UN Office on Drugs & Crimes, UNISCI, Discussion Papers, No 16, Jan 2008.

2- باللغة الفرنسية:

1- Livres

- D. GOLDSTEIN, Libération ou annexion: 1914-1922. Tunisie: Maison Tunisienne d'édition, 1978.
- Jeane Despois, L'afrique du Nord 1920-1930. Paris: Presses Universitaires de France, 3 ed, 1964.
- Paul Balta, Le Grand Maghreb de L'indépendance à l'an 2000. Alger: La phonic, 1990.
- Paul Balta, Diversité et complémentarité des cultures interdépendance destins. Paris: éditions publisud, 2000.
- Yves Lacoste, Magreb: Peuple et Civilisation, Paris: La Découverte, 2004.

2- Périodiques et Revues scientifiques

- Hatem Ben Salem, "Le Maghreb sur L'échiquier méditerranéen (défense nationale)". RDN - La revue du débat stratégique, N 07, 1989, Paris.
- Khadidja Mohcen Finan. " Le règlement du conflit du sahara occidental ". Politiques africaines, n° 76, Decembre, 1999. Paris: Les Editions Karthala.
- Adelina Miranda, William Berthomière et Véronique Petit, "Femmes en migration: travail, famille". Revue Européenne des Migrations Internationales, Vol 31, n 01, 2015.
- Amine Ait chaalal," l'Algérie depuis 1962: retour sur une histoire contrastée", Revue internationale et stratégie, N°46, 2002/2, Tunis: Éditions IRIS, Sousse.

3- Études

- Abderrahmane Mebtoul. "Face à la mondialisation, le renforcement de la coopération Algero-Marocaine passe par l'integration Maghrebaine". Institute royal des etudes stratégiques IRES, Rabat, 16 fevrier, 2012.
- Flavien Bourrat." L'impact de la crise libyenne sur les autres pays du maghreb". Dans: Réflexions sur la crise libyenne. Sous la direction de pierre razoux . IRSEM, N° 27, 2013.

4- Rapports et bulletins

- KPMG, "guide investir en Algerie". Alger: KPMG Alger SPA, 2010.
- Mahdi Taje, "Sécurité et Stabilité dans Le Sahel Africain". Occasionnel Papier, collège de défense de L'OTON, VDC, Rome, 19 décembre 2006.
- Luis Martinez." L'algerie, l'union du maghreb arabe et l'integration regionale". EUROMESCO, N° 59, octobre 2006.

5- Les journaux et magazine

- L'ahouari addi. "Introuvable réconciliation entre Alger et Rabat". le monde diplomatique, décembre 1999.
- Philippe Rekacewicz. " Aire touarègue en Afrique septentrionale ". Le monde diplomatique, Avril, 1995.
- S.Goub, "la lutte contre le Terrorisme et la Criminalité au Sahel". El Djeich, N° 570, Janvier 2001, Algerie.
- Ait Amirat Malika," Stratégie Mondiale contre le Terrorisme". El Djeich, N° 567 , Octobre 2010, Algerie.
- Fares Ali," Criminalité Crime Organisé et l'Immigration les chiffres de la Gendarmerie". Liberté, Juin 2007.